مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

الرؤى والتوجهات العربية

حول التدخل الإنساني في الدول العربية

IISS
المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية
THE INTERNATIONAL INSTITUTE
FOR STRATEGIC STUDIES

مركز الخليج للأبحاث
GULF RESEARCH CENTER

مؤسسة فورد
FORD FOUNDATION

الناشر
مركز الخليج للأبحاث
٢٠٠٤

أوراق المؤتمرات والندوات

مركز الخليج للأبحاث
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب. ٨٠٧٥٨
دبي ــ الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٣٢٤٧٧٧٠ ٤ ٩٧١ +
فاكس: ٣٢٤٧٧٧١ ٤ ٩٧١ +
بريد الكتروني: sales@grc.ae
موقع الانترنت: www.grc.ae

"**الرؤى والتوجهات العربية حول التدخل الإنساني في الدول العربية**"

أوراق المؤتمرات والندوات – صدرت الطبعة الأولى بتاريخ يناير ٢٠٠٥ بدولة الإمارات العربية المتحدة عن مركز الخليج للأبحاث، دبي

هذة الورقة جاءت نتيجة لأعمال حلقتين دراسيتين تحت عنوان " **التدخل الإنساني في منطقة الخليج**" من تنظيم مؤسسة فورد ومركز الخليج للأبحاث والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية حول التدخل الإنساني في منطقة الخليج ١٥–١٧ فبراير ٢٠٠٣ و٢٥ – ٢٧ مايو ٢٠٠٣ وقام مركز الخليج للأبحاث بترجمة ونشر هذه الورقة بناءاً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية والمحرر الدكتور محمد قدري سعيد.

الطبعة الإنجليزية ©٢٠٠٤ – المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية و مركز الخليج للأبحاث

الترجمة ونشر الطبعة العربية© ٢٠٠٤ – مركز الخليج للأبحاث

جميع الحقوق محفوظة لمركز الخليج للأبحاث. لا يجوز إعادة طباعة أي جزء من هذا الإصدار أو تخزينه بواسطة أي نظام يستخدم لاسترجاع المواد الإلكترونية، أو إعادة إنتاج هذا الإصدار أو أي جزء منه بأي وسيلة من الوسائل الإلكترونية أو الآلية أو التصويرية أو التسجيلية أو غيرها من الوسائل المتاحة، من دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

وجهات النظر الواردة في هذا الإصدار تعبر عن آراء المشاركين، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الخليج للأبحاث.

الرقم العالمي المتسلسل للكتاب ١ ١٣ ٤٢٤ ٩٩٤٨ ISBN

إنّ مركز الخليج للأبحاث بقيامه بترجمة ونشر هذه الورقة ليسعى إلى الإسهام في زيادة معرفة القارئ العربي وثقافته إيماناً منه بأن المعرفة حق للجميع.

عبد العزيز بن عثمان بن صقر
رئيس مجلس الإدارة
مركز الخليج للأبحاث

المحتويات

المشروع والتقرير ٥
الفصل الأول : تطورات التدخل العسكري..... ٩
الفصل الثاني : إعادة بناء العراق..... ٣٧
الفصل الثالث : صياغة سياسة عربية موحدة حول التدخل الإنساني..... ٧٦
الفصل الرابع : الرؤى العربية حول التدخل الإنساني..... ١٠٢
الاستـــنـــتاجات..... ١٣٥
نبذة عن المؤلف..... ١٤٠
نبذة عن أوراق المؤتمرات والندوات..... ١٤١
نبذة عن مركز الخليج للأبحاث..... ١٤٢
من إصدارات مركز الخليج للأبحاث..... ١٤٣

المشروع والتقرير

يهدف المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بشكل أساسي من خلال طرح قضية التدخل في الخليج إلى تطوير آليات المناقشة والمناظرة بين المحللين والمتخصصين والمسؤولين العرب حول مسألة التدخل وتأثيراتها في سيادة الدول، خصوصاً في أعقاب حرب العراق. ويهدف المشروع إلى إثراء النقاش من أجل الاستفادة من الآثار والتبعات التي ترتبت على التدخل العسكري الأمريكي في العراق وما تبع ذلك من تغيير للنظام.

ونُظمت في إطار المشروع ورشتا عمل بالتعاون مع **مركز الخليج للأبحاث** في دبي، حيث عُــقدت الأولى خلال الفترة ما بين ١٥ – ١٧ فبراير ٢٠٠٣ والثانية ما بين ٢٥ – ٢٧ مايو ٢٠٠٣. وكان حصاد هاتين الورشتين هو خلاصة هذا التقرير الذي يتحدث عن "رؤى وتصرفات البلدان العربية تجاه التدخل الإنساني في أي منها".

ويهدف التقرير إلى صياغة الرؤى والتصورات العربية للكيفية التي يمكن من خلالها التعامل مع الأزمات والصراعات في المجتمعات العربية مع التركيز على رؤية النماذج المحلية النامية مثل جامعة الدول العربية ومجلس دول التعاون الخليجي. ويخصص التقرير جزءاً كبيراً أيضاً لــ "ندوة الموقع: "Web Forum" التي تم توفيرها على موقع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية لتمكين المشاركين من تفعيل أفكارهم ومناقشاتهم ونشر آرائهم ومقالاتهم المتعلقة بالموضوع.

وينقسم التقرير إلى أربعة أجزاء، حيث سيستعرض الجزء الأول المصطلحات الرئيسية ومفاهيم وأنماط التدخل وتقييم معاييره ومبادئه التي تتراوح بين مبدأ عدم التدخل ومبدأ استراتيجية التدخل الاستباقي الوقائي التي تم تبنيها بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة. ويُكرس الجزء الثاني لتوصيف القضايا التي تحدد جهود إعادة البناء في العراق. ويعالج هذا الجزء التحديات الإنسانية والبنائية التي تواجه البلاد على المديين القصير والطويل، إضافة إلى دور الأطراف كافة، بما في ذلك

وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات والهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. أما الجزء الثالث فيغطي مناقشات ورشتي العمل اللتين عُقدتا في دبي.

ويركز الجزء الرابع على الرؤى العربية لمسألة التدخل الإنساني استناداً إلى ما خرج به مؤتمر الطاولة المستديرة الذي عُقد في القاهرة حول الموضوع نفسه في مايو ٢٠٠١، واستناداً أيضاً إلى ردود الأفعال التي صاحبت المبادرة الإماراتية التي طالبت بتنحي صدام حسين من السلطة والخروج من العراق. كما يناقش هذا الجزء أيضاً الرؤى العربية من خلال التفاعل بين الأصوات التي تطالب بالتدخل والمبادرات المطروحة لإجراء إصلاحات في العالم العربي. إضافة إلى ذلك، فإن هذا الجزء يحاول أيضاً تحسس إمكانية أن تلعب المجتمعات المدنية العربية والمنظمات غير الحكومية دوراً أكثر فاعلية في إدارة الأزمات وتقديم المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب.

أهداف مشروع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية الخاص بمناقشة التدخل في الخليج

تطوير ← آلية نقاش إقليمية حول مسألة التدخل وتأثيره في سيادة الدول

دراسة ← آثار التدخل الأمريكي في العراق في دول الخليج والعالم العربي

استعراض ← الرؤى العربية حول التدخل وردود الفعل المختلفة

تشكيل ← سياسة عربية موحدة للتعامل مع القضايا التي تبرزها التدخلات الإنسانية

إنتاج ← منتدى مفتوح على شبكة الانترنت

إنتاج ← تقرير ورشة عمل

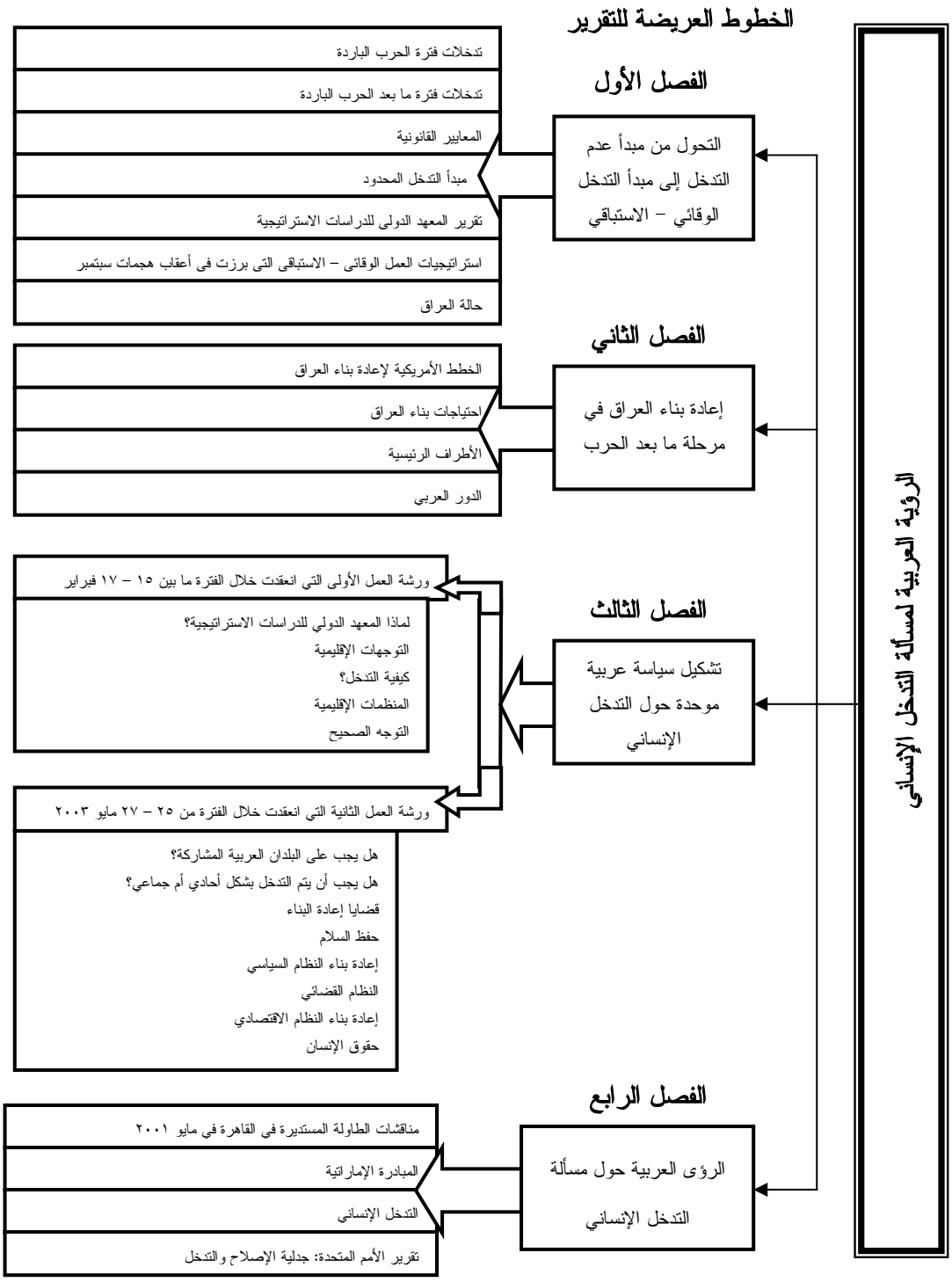
الخطوط العريضة للتقرير
الفصل الأول
التحول من مبدأ عدم التدخل إلى مبدأ التدخل الوقائي – الاستباقي
تدخلات فترة الحرب الباردة
تدخلات فترة ما بعد الحرب الباردة
المعايير القانونية
مبدأ التدخل المحدود
تقرير المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية
استراتيجيات العمل الوقائى – الاستباقى التى برزت فى أعقاب هجمات سبتمبر
حالة العراق
الفصل الثاني
إعادة بناء العراق في مرحلة ما بعد الحرب
الخطط الأمريكية لإعادة بناء العراق
احتياجات بناء العراق
الأطراف الرئيسية
الدور العربي
الفصل الثالث
تشكيل سياسة عربية موحدة حول التدخل الإنساني
ورشة العمل الأولى التى انعقدت خلال الفترة ما بين ١٥ – ١٧ فبراير
لماذا المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية؟
التوجهات الإقليمية
كيفية التدخل؟
المنظمات الإقليمية
التوجه الصحيح
ورشة العمل الثانية التي انعقدت خلال الفترة من ٢٥ – ٢٧ مايو ٢٠٠٣
هل يجب على البلدان العربية المشاركة؟
هل يجب أن يتم التدخل بشكل أحادي أم جماعي؟
قضايا إعادة البناء
حفظ السلام
إعادة بناء النظام السياسي
النظام القضائي
إعادة بناء النظام الاقتصادي
حقوق الإنسان
الفصل الرابع
الرؤى العربية حول مسألة التدخل الإنساني
مناقشات الطاولة المستديرة في القاهرة في مايو ٢٠٠١
المبادرة الإماراتية
التدخل الإنساني
تقرير الأمم المتحدة: جدلية الإصلاح والتدخل
الرؤية العربية لمسألة التدخل الإنساني

الفصل الأول

تطورات التدخل العسكري

مقدمة

يركز هذا الفصل بشكل أساسي على تطورات التدخل العسكري ومبادئه وأنماطه، وذلك بدءاً من مرحلة الحرب الباردة إلى الفترة التي أعقبت وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأخيرة على العراق.

وبداية، لا بد لنا من القول إن التدخل العسكري الأمريكي في العراق في مارس ٢٠٠٣ قد فتح الباب أمام جدل عالمي وعربي معقد. وتركز القسم الأكبر من الخلاف والجدل حول شرعية وأخلاقية التدخل وتبعاته الإقليمية والدولية والمشكلات والمصاعب التي تواجه عملية إعادة البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مرحلة ما بعد الحرب.

ومن المؤكد أن التدخل المسلح من قبل دولة واحدة أو مجموعة من الدول نيابة عن المجتمع الدولي في دولة أخرى بهدف منع سقوط أعداد كبيرة من القتلى في ذلك البلد أو لوقف معاناة شعب ما أو لحماية السلام والأمن الدوليين في حال تعرضهما للخطر من قبل دولة ما، ليس بالأمر الجديد على الرغم من تغير أنماطه ومبادئه مع مرور الزمن. وقد رصد تقرير الموازنة العسكرية "Military Balance" لعام ١٩٩٩ – ٢٠٠٠ الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية اثنين وعشرين صراعاً نشبت داخل دول مختلفة أو بين دولتين نتيجة تدخل طرف خارجي بالمقارنة مع أقل من ستة صراعات في البلدان التي لم يتدخل فيها طرف ثالث.

وأبرزت الصراعات الداخلية مسائل يصعب حلها بالنسبة للبلدان المتدخلة، الأمر الذي وضع المنظمات الدولية والإنسانية أمام معضلات معقدة. وتنطبق هذه الوضعية على الصراعات التي حدثت في كوسوفو وتيمور الشرقية والشيشان ورواندا، والتي أسفرت عن سقوط أعداد كبيرة من القتلى وتشريد أعداد ضخمة من السكان.

وأثار طرح مسألة التدخل العسكري لحل تلك الصراعات الكثير من الاهتمام والجدل القانوني والأخلاقي والسياسي في أوساط المجتمع الدولي[1]. ففي أعقاب أي تدخل يحدث في بلد ما تدّعي القوى المتدخلة الكثير من المبررات والأسباب لتغطية تدخلها، في حين تقوم بلدان أخرى بإدانة ذلك التدخل وبالتعبير عن عدم قناعتها بأسبابه ومبرراته. وكنتيجة لهذا الجدل المتبادل، فقد صاغ المجتمع الدولي المبادئ والأسس التي يتم بموجبها التدخل عسكرياً في البلدان الأخرى. وتقوم تلك الأسس على التحقق من أربعة محاور رئيسية، هي:

١. التأكد من شرعية التدخل واستناده إلى القانون الدولي.

٢. ضرورة أن تأخذ البلدان المتدخلة في اعتباراتها الرأي العام ورأي وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الأكاديمي والمنظمات الدولية.

٣. وجوب استناد البعد السياسي إلى اعتبارات واقعية مثل الضرورة التي استدعت القيام بعملية التدخل تلك والفوائد المحتملة للأطراف المتدخلة وجدوى العملية وردود الفعل والتصرفات المحتملة من قبل البلدان الأخرى.

٤. ضرورة أن يتضمن البعد العملياتي تبني استراتيجيات محددة عبر مراحل التدخل المختلفة.

ورداً على ظاهرة التدخل العسكري، ظل كثير من المراقبين يطالبون بتعزيز مبدأ "عدم التدخل" باعتباره قيمة ترتبط بسيادة الدول. وتطور مبدأ عدم التدخل مع المتغيرات والتطورات التي صاحبت محتوى مفهوم السيادة.

---

1 - Hugh Beach, “Secessions, interventions and just war theory: the case of Kosovo”, Pugwash Occasional Paper I, February 2000, p. 1, at:

http//www.pugwash.org/reports/rc/beach.htm

عموماً، يمكننا تتبع المراحل التاريخية التالية التي شكلت التغييرات المصاحبة لمبدأي عدم التدخل والتدخل، وهي[٢]:

١. برز مبدأ عدم التدخل في أوروبا في سياق اتفاق الأمم الأوروبية في القرن السادس عشر، والذي استمر العمل به حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية. وتم توسيع الأطر القانونية لمبدأ عدم التدخل في فترة الحرب الباردة في ظل ميثاق الأمم المتحدة.

٢. برز مبدأ التدخل الجماعي لفترة قصيرة خلال التسعينيات من خلال التدخلات التي أجازها مجلس الأمن الدولي مثل حرب الخليج ١٩٩١ والتدخل في الصومال والبوسنة وهايتي وتيمور الشرقية.

٣. برز في مرحلة ما مبدأ التدخل الإنساني، والذي يسمح للدولة باستخدام القوة المسلحة ضد البلدان الأخرى لأسباب إنسانية دون الحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي.

٤. في مرحلة أخرى، برز مبدأ التدخل المحدود والذي يسمح بالتدخل العسكري في الدول الأخرى بشروط صارمة مثل التعامل مع الكوارث الإنسانية التي يفتعلها البشر.

ويمكن تقسيم التدخلات العسكرية التي حدثت في القرن العشرين إلى مجموعتين، تشمل المجموعة الأولى تلك التي سبقت فترة الحرب الباردة التي استمرت خلال الفترة ما بين ١٩٤٥ – ١٩٩٠. أما المجموعة الثانية فتشمل التدخلات العسكرية التي حدثت في أعقاب تلك الفترة.

وقد ثار جدل كبير حول ما إذا ما استندت التدخلات العسكرية التي حدثت أثناء الحرب الباردة إلى أسباب إنسانية. أما تلك التي حدثت في أعقاب انتهاء الحرب الباردة فقد كانت أكثر وضوحاً من حيث استنادها إلى أسباب إنسانية. ويرتكز الخلاف حول

2 -Martin Ortega, "Military Intervention and the European Union", Chaillot Papers, No.45, Institute for Security Studies, European Union, March 2001, p.7-8

التدخلات التي حدثت أثناء فترة الحرب الباردة وتلك التي حدثت بعدها على أرضية المبررات التي استندت إليها أي من تلك التدخلات.

خلال فترة الحرب الباردة، كان الطرف المتدخل هو الذي يحدد الأسباب الإنسانية التي يدّعي أنه يتدخل من أجلها. أما في فترة ما بعد الحرب الباردة فإن شرعية أو قانونية التدخل الإنساني كان يتم تحديدها إما عبر الأمم المتحدة أو عبر تحالف دولي[٣].

ونستعرض في ما يلي التدخلات التي حدثت خلال الفترتين:

تدخلات الحرب الباردة

خلال الفترة ما بين ١٩٤٥ و١٩٩٠، اتخذت معظم التدخلات العسكرية شكل ما سُمي بـــ "نموذج الحرب الباردة". وخلال تلك الفترة تدخلت القوتان العظميان في البلدان الواقعة في محيط نفوذهما الخاص أو في المناطق المتنازع عليها استناداً إلى أرضيات استراتيجية وايديولوجية. وبرز خلاف كبير حول مدى استناد التدخلات التي حدثت خلال تلك الفترة إلى أرضية الأسباب الإنسانية.

وشهد عام ١٩٤٧ تطوراً مهماً حينما أعلن الرئيس الأمريكي هاري ترومان Harry Truman عن نهجه الذي أسماه بنهج الاحتواء، والذي دخلت الولايات المتحدة بموجبه في معركة ضد الشيوعية، ليس فقط في اليونان وتركيا، بل في أماكن متعددة من العالم. وتجسدت أبرز الأمثلة على اتساع رقعة الحرب الأمريكية على الشيوعية في التدخل الأمريكي في الكونغو في عام ١٩٦٤ وجمهورية الدومينيكان في عام ١٩٦٥ وفيتنام وكولومبيا في الفترة ما بين (١٩٦٤ – ١٩٧٨).

3 - Peter Burges, “Ethics of Humanitarian Interventions: The Circle Closes”, Security Dialogue, Vol.33, No.3, September 2002, p.261

وخلال فترة الثمانينيات، أكد الرئيس رونالد ريجان في برنامجه على التزام الولايات المتحدة بدعم الثوار الذين يحاولون الإطاحة بالأنظمة الشيوعية أو الراديكالية التي تهدد المصالح الأمريكية. وبناءً على هذا المبدأ، كان التدخل الأمريكي في جرينادا في عام ١٩٨٣ وفي بنما في عام ١٩٨٩.

في المقابل ومثلما فعل ريجان أعلن الرئيس السوفييتي ليونيد بريجنيف Leonid Brezhner في ستينيات القرن الماضي منهجه المتمثل في التدخل استناداً إلى مبدأ الدفاع عن الخيارات السياسية في البلدان الشيوعية. وبرز هذا النموذج من خلال التدخلات السوفييتية في المجر في عام ١٩٥٦ وفي تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ ثم في أفغانستان في عام ١٩٧٩.

وبدا واضحاً من خلال ما سبق صعوبة إيجاد تدخلات تمت في إطار النموذج الايديولوجي خارج نطاق نموذج الحرب الباردة العريض. فقد كانت كل المحاولات التدخلية المسلحة التي هدفت إلى حماية الديمقراطية أو الشيوعية في البلدان الأخرى امتداداً طبيعياً للمواجهة بين القوتين العظميين أثناء فترة الحرب الباردة.

وبالنسبة لموسكو، فقد كانت تفسر استخدامها للقوة في النطاق الدولي على أسس ومبررات ايديولوجية ولم تكن تعتبره تدخلاً في دول أخرى. فمن وجهة النظر السوفييتية، فإن التدخل العسكري السوفييتي في المجر جاء لقمع الثورة المضادة للنظام الشيوعي القائم هناك. أما في تشيكوسلوفاكيا فقد كان الهدف منه هو حماية الإنجازات الاشتراكية، وفي أفغانستان كان الهدف منها منع التوجهات السياسية الجديدة هناك[٤].

لكن المبررات الايديولوجية التي استند إليها المسؤولون الأمريكيون والسوفييت في تلك الفترة تعرضت لرفض واسع استناداً إلى أسس قانونية. فعندما ادعت الولايات المتحدة الأمريكية أنها قصدت بتدخلها في نيكاراغوا دعم الأنشطة المضادة للرئيس من

4 - Martin Ortiga, (note 2 above), p.8-10

أجل حماية حقوق الإنسان والديمقراطية، عبرت محكمة العدل الدولية في بيان لها في عام ١٩٨٦ عن وجهة نظر مغايرة شاركتها فيها الكثير من الأطراف. وقال البيان: "على الرغم من أن الولايات المتحدة يمكن أن تكون قد قـيّـمت وضع حقوق الإنسان في نيكاراغوا من وجهة نظرها الخاصة فإن استخدام القوة ليس هو الوسيلة المناسبة لإرغام النظام هناك على احترام حقوق الإنسان"[٥].

وفي عام ١٩٤٥، حدث تطور مهم تمثل في تخلل نموذج التدخل من أجل دعم حق تقرير المصير لخارطة التدخلات الخارجية. وتجسد ذلك النموذج في سلسلة من قرارات أصدرتها الأمم المتحدة. وأعطت الجمعية العامة درجة من الشرعية للحركات التحررية الوطنية التي كانت تكافح من أجل الحصول على حق تقرير المصير. وعلى الرغم من الاتفاق على وضع حدود معينة لتلك الشرعية فإن البعض اعتبر أن مداها يمكن أن يصل إلى حد استخدام الدعم العسكري الخارجي بما في ذلك التدخل العسكري المشروع.

وجاء إدخال نموذج التدخل من أجل تقرير المصير ليعلن بشكل جلي نهاية حقبة التدخلات الاستعمارية، والتي تفرض من خلالها الدول الاستعمارية صيغ وأطر مصالحها الخاصة بالقوة على البلدان الضعيفة التي نالت استقلالها حديثاً. ومن أبرز الأمثلة المعاصرة لهذا النموذج التدخل الفرنسي _البريطاني _الإسرائيلي في قناة السويس في مصر في عام ١٩٥٦، والذي استند إلى أرضية الدفاع عن المصالح الاقتصادية.

ومن بين أبرز النماذج التي يجدر بنا دراستها نموذج تدخل دولة عربية في دولة عربية أخرى، واتخذ هذا النموذج أشكالاً متعددة في أوقات مختلفة. ومن بين أبرز التدخلات التي حدثت في هذا الجانب التدخل العسكري المصري في اليمن في عام ١٩٦٢، والذي بررته مصر بالقول إنها أرادت مساندة الثورة اليمنية ضد خصومها

5 - International Court of Justice Reports, 1986, Nicaragua Case, para.268. See Martin Ortega, Note (2), p.11.

الداخليين والخارجيين. وعكست بعض التدخلات الأخرى نية فرض السيطرة على الآخرين، مثل التدخل السوري في لبنان. فوفقاً لما أوضحه الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد في حديث له في العشرين من يوليو ١٩٧٦: "سوريا توحد بلدين كانا في الأصل بلداً واحداً وشعباً واحداً". وتأتي محاولات ليبيا التي رمت إلى توسيع أراضيها في اتجاه الجنوب كأبرز الأمثلة لنموذج "التدخل التوسعي". أما نموذج التدخل الإمبريالي، والذي يوصف بالتدخل العدواني فقد تجسد في الغزو العراقي للكويت في عام١٩٩٠[٦].

تدخلات مرحلة ما بعد الحرب الباردة

في عام ١٩٩٠ أعلن وقوع حدثين مهمين بداية ميلاد النظام العالمي الجديد. وتمثل الأول في انهيار الاتحاد السوفييتي، أما الثاني فتمثل في الغزو العراقي للكويت. وكان الغزو العراقي للكويت بمثابة الفرصة التي أبرزت نموذج "التدخل الجماعي" للمرة الأولى في التاريخ، وذلك بعد أن صدرت قرارات مجلس الأمن الدولي بإدانة العدوان العراقي واتفق أعضاء المجلس بما في ذلك الولايات المتحدة على القيام بعمل جماعي، وهو الاتفاق الذي فتح الباب أمام بروز عدد من الصراعات الداخلية والدولية. ويقوم نموذج "التدخل الجماعي" على استخدام القوة العسكرية ومن ثم إتباعها بعدد من الآليات مثل عمليات حفظ السلام وفرض الحصار وإعادة بناء الدولة التي يتم التدخل فيها. ووفقاً لهذا النموذج، قامت قوى إقليمية ودولية رئيسية بتدخلات عسكرية، ليس من أجل حماية مصالحها، بل من أجل منع حدوث أزمات إنسانية والحفاظ على السلام والاستقرار مثلما حدث في ليبريا في عام ١٩٩٠ وفي شمال العراق في عام ١٩٩١ وكوسوفو في عام ١٩٩٩ وسيراليون في عام ٢٠٠٠.

6 - Martin Ortega, (note 2 above), p. 12

وأحدثت التحولات الجديدة التي استعرضناها سابقاً تغييراً جذرياً في مفهوم مبدأ "عدم التدخل"، حيث تم استبدال ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية بما في ذلك التدخلات العسكرية بمبدأين جديدين، هما[٧]:ــ

١. إقرار التدخل الجماعي عبر مجلس الأمن الدولي مع ترك مسألة تطبيقه للقوى الإقليمية أو لتحالف دولي أو مجموعة من الدول.

٢. ضرورة استخدام التدخل الجماعي كآلية لتنفيذ الأهداف وحماية الأمن والسلام الدوليين، ليس كوسيلة لحماية مصالح القوى العظمى أو البلدان التي تشارك فيه.

ووفقاً لنموذج التدخل الجماعي، استطاع مجلس الأمن الدولي التدخل في الشؤون الداخلية لبعض البلدان وأن يضع سلطة أو إدارة دولية يخول لها بعض الصلاحيات مثل تنظيم الانتخابات، وهو ما حدث في بلدان مثل البوسنة وتيمور الشرقية وشرق سلوفينيا وهايتي وكوسوفو ورواندا والصومال.

وليست عملية التدخل الجماعي بالعملية السهلة، بل هي تتطلب تطبيق كل الجوانب العملية للتدخل العسكري. ونظراً إلى أن العمليات العسكرية التي تتم في إطار هذا النموذج تشارك فيها عدد من الدول، ولا تهدف إلى الإطاحة بحكومة البلد الذي يتم فيه التدخل، فإن ذلك يبرز العديد من التحديات الجديدة التي يتمثل أهمها في ضرورة الاتفاق في مختلِف المراحل. وكان الأمر أكثر يسراً في البداية، حيث تميز مجلس الأمن الدولي بالفاعلية خلال فترة تسعينيات القرن الماضي بسبب رغبة أعضائه الدائمين في العمل

7 - Ibid., p.13.

بشكل جماعي، خصوصاً الولايات المتحدة التي كانت تسيرها إدارة الرئيس كلينتون في ذلك الوقت "كسلطان لطيف"[٨].

وفي ثمانينيات القرن الماضي، برز نموذج "التدخل العقابي"، واستمر خلال فترة التسعينيات، وتمثل في الضربات الجوية الأمريكية على ليبيا في عام ١٩٨٦ والضربات الأمريكية في مناطق الحظر الجوي في شمال العراق في عام ١٩٩٨ والضربات الجوية الأمريكية على السودان وأفغانستان في عام ١٩٩٨.

وعلى عكس ندرة التدخلات التقليدية القديمة، شهدت فترة التسعينيات العديد من حالات التدخلات الإنسانية مثل تدخل قوات المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في ليبريا في أغسطس ١٩٩٠ والعمليات الأمريكية في شمال العراق في ابريل ١٩٩١ وعمليات الناتو في كوسوفو في مارس ١٩٩٩ والتدخل البريطاني في سيراليون في عام ٢٠٠٠. ووجدت هذه التدخلات الأربعة قبولاً واسعاً في أوساط المجتمع الدولي. وعلى الرغم من أن تلك العمليات لـــم تستند إلى تفويض مسبق من قبل مجلس الأمن فإنها حظيت بشيء من الاعتراف[٩].

المعايير القانونية للتدخلات العسكرية

يعتقد أصحاب الفهم العام السائد أن البند الثاني من ميثاق الأمم المتحدة يحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، بما في ذلك التدخل العسكري من قبل دولة أخرى. وكانت الفقرة التي أقرتها الدول الأعضاء في مؤتمر سان فرانسيسكو أكثر شمولاً، ونصت على الآتي: "تمتنع الدول أعضاء الهيئة جميعها وفي إطار علاقاتها الدولية عن

8 - Simon Chesterman, “Legality Versus Legitimacy: Humanitarian Intervention, the Security Council, and the Rule of Law”, Security Dialogue, SAGE Publications, Vol.33, No.3, September 2002, p.299.

9 - Martin Ortiga, (note 2 above), p16.

التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة"[١٠].

وهنالك استثناءان فقط خارج هذه الفقرة، حيث نصت المادة الحادية والخمسون من ميثاق الأمم المتحدة على حق الدول في الدفاع عن نفسها سواء كان ذلك بشكل فردي أو جماعي، كما نصت المادة الثالثة والخمسون على حق مجلس الأمن في القيام بعمل جماعي في حال تهديد دولة ما للسلام العالمي أو قيامها بعمل عدائي.

ويمنع البند الثاني من ميثاق الأمم المتحدة المنظمة من التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة. وشددت محكمة العدل الدولية على أن نطاق السلطة الداخلية يجب ألاّ يتم تحديده عبر الدول منفردة، بل يجب تحديده وفقاً للحدود التي تضمنها القانون الدولي. وكانت الخطوات التي تم اتخاذها في التسعينيات وفقاً للمادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة قد روعيت فيها أسباب تم استثناؤها من مبدأ السلطة الداخلية الذي أشار إليه البند الثاني. من هنا، فإن الدول لا يمكنها الاستناد إلى مبدأ عدم التدخل متى ما قرر مجلس الأمن الدولي وفقاً للمادة التاسعة والثلاثين من ميثاق الأمم المتحدة أن السلام والأمن الدوليين تعرضا للتهديد أو الإخلال. ومن الواضح أن ممارسات مجلس الأمن خلال فترة التسعينيات قد أعادت صياغة وتحديد مفهومي "السلطان الداخلي" و"السلام والأمن الدوليين".

وقد تم تضمين فقرات المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، إضافة إلى القوانين والمبادئ التي شرحها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٦٢٥ وإعلان مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، والذي تم تبنيه بالإجماع

10 - Simon Chesterman, (note 8 above), p.295.

في عام ١٩٧٠، وقد اعتُبر ذلك تطويراً للميثاق. ويتضمن الإعلان مبادئ عدم التدخل التالية[١١]:

"ليس لأي دولة أو مجموعة دول الحق في التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر لأي سبب كان في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأي دولة أخرى. وبالتالي فإن التدخل المسلح وجميع أشكال التدخلات أو محاولات التهديد ضد شخصية الدولة أو عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية يُعتبر انتهاكاً للقانون الدولي. ولأي دولة الحق المطلق في اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية دون تدخل من دولة أخرى".

وتم إدخال مبدأ عدم التدخل في العديد من المعاهدات والاتفاقيات الثنائية والجماعية، الأمر الذي يؤكد نفاذيته في العلاقات. وقد صادق مؤتمر هلسنكي الذي عُقد في عام ١٩٧٥ على المبدأ بشكل واضح، حيث نص البيان الختامي على ما يلي:ــ

"تمتنع البلدان المشاركة عن التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر، جماعي أو فردي في الشؤون الداخلية لأي دولة أخرى موقعة على الميثاق بغض النظر عن طبيعة علاقاتها الثنائية. وبالتالي فإن جميع البلدان تمتنع عن التدخل العسكري في الدول الأخرى".

وتعهدت دول العالم بالعمل وفقاً لمبادئ الإعلان الختامي لمؤتمر هلسنكي. وبرز ذلك التعهد في ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة في نوفمبر ١٩٩٠، والذي تبناه المشاركون في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وفي وثيقة بودابست في عام ١٩٩٤ التي تضمنت إنشاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

11 - Martin Ortega, (note 2 above), p.20

وعلى نقيض مبدأ عدم التدخل الذي يُعتبر أكثر صراحة وأكثر صلابة، برزت قناعات جديدة في أوساط المثقفين والأوساط الشعبية والحكومية في كثير من بلدان العالم مفادها أن بعض التدخلات تُــعتبر مبررة حتى إن لم يُقر القانون الدولي ذلك الحق.

وتزامنت بداية الجدل حول التدخل الإنساني مع جدل آخر حول إمكانية منح الشرعية للتدخل من أجل دعم الديمقراطية، وهو أمر لم يحظَ بالقدر نفسه من الإجماع الذي حظي به موضوع التدخل الإنساني. وفاق عدد المعارضين للتشدد تجاه مبدأ عدم التدخل في أوساط الأكاديميين عدد أولئك المؤيدين لمسألة تحريم التدخل في كل الحالات. من هنا نستطيع القول إن الجدل حول صحة التدخل من جهة وشرعيته من جهة أخرى تنامى بشكل واضح في نهاية التسعينيات، ليس فقط في أوساط المثقفين بل في أوساط الرأي العام والحكومات.

وكان ذلك الجدل هو أفضل مؤشر على تزايد احتمالات حدوث تغييرات في القانون الدولي الذي تقف قواعده، خصوصاً تلك التي تتميز بطبيعتها العرفية خلف التطورات السياسية والأخلاقية والاجتماعية. إذاً فالقانون الدولي يمر بفترة انتقالية مهمة، مما قد يولد بعض المشكلات والتناقضات. ففي الفترات الانتقالية، يمكن أن يكون القانون الدولي متناقضاً بعض الشيء، لأنه ينبغي عليه الموازنة بين القيم القديمة والجديدة.

لقد أدى القبول الواسع الذي حظيت به التدخلات العسكرية الدولية والإقليمية التي هدفت إلى وقف الحروب الأهلية ومنع وقوع المزيد من الكوارث الإنسانية في بلدان مثل بنغلاديش (١٩٧١) وأوغندا (١٩٧٨) وكمبوديا (١٩٧٩) وإفريقيا الوسطى (١٩٧٩) وليبريا (١٩٩١) وكوسوفو (١٩٩٩) وسيراليون (٢٠٠٠) إلى إبراز ضرورة إعطاء تلك التدخلات شرعية قانونية عن طريق تضمينها في القانون الدولي الذي ظل خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي يشهد تحولاً نحو تدويل القضايا المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والخروج بها من نطاق المحلية. ومن أبرز الأمثلة التي حدثت في هذا الجانب اتفاق المجتمع الدولي خلال العقدين السابع والثامن من القرن الماضي على اعتبار مشكلة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا مشكلة دولية وليست محلية.

وهناك الكثير من القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تؤكد سيادة البلدان المتأثرة بالكوارث ودورها الرئيسي في تنفيذ برامج المساعدات. ومن أبرز القرارات التي صدرت في هذا الاتجاه القرار رقم ١٣١/٤٣ الصادر في الثامن من ديسمبر ١٩٨٨ والقرار ١٠٠/٤٥ الصادر في الرابع عشر من ديسمبر ١٩٩١ حول المساعدات الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية والقرار رقم ١٨٢/٤٦ الصادر في التاسع عشر ديسمبر ١٩٩١ حول تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية العاجلة. وأسهمت هذه القرارات في تعزيز مفهوم التدخل الإنساني غير القسري.

ونظراً إلى الضرر الكبير الذي يلحق بحقوق الإنسان في البلدان التي تتعرض لصراعات أو أزمات معينة فقد أولت الأمم المتحدة اهتماماً كبيراً بهذا الجانب، وقررت خلال مؤتمر حقوق الإنسان الذي عُقد في فيينا في عام ١٩٩٣ للمرة الأولى في تاريخها تعيين ممثل سياسي لحقوق الإنسان. ومن جانبه، لم يكتفِ مجلس الأمن الدولي فقط باتخاذ إجراءات ملموسة للمساعدة على تخفيض الأزمات الإنسانية، بل قرر إنشاء محاكم جرائم دولية في بلدان مثل يوغسلافيا السابقة ورواندا، وذلك من أجل التأكيد على احترام القانون الدولي. كما اهتمت القارة الأوروبية ممثلة في مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمسألة حماية حقوق الإنسان والأقليات. وشددت وثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أن الالتزام باحترام حقوق الإنسان هو أمر محل اهتمام الدول الأعضاء كافة، ولا ينحصر الاهتمام به فقط في دولة معينة. وتجسد أهم وأبرز النماذج العملية التي أكدت سعي المنظمات الدولية إلى احترام حقوق الإنسان في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٨ الصادر في ابريل ١٩٩١، والذي وصف قمع الحكومة العراقية للأكراد والشيعة بأنه يشكل تهديداً مباشراً للسلام والأمن الدوليين[١٢]. كما شكل قرار الأمم المتحدة رقم ٧٩٤ الصادر في الثالث من ديسمبر ١٩٩٢ خطوة أخرى مهمة في هذا الاتجاه، إذ نص على التدخل في الصومال لأسباب إنسانية بحتة. فقد كانت

12 - Hugh Beach, (note 1 above), p4.

المعاناة التي واجهها الشعب الصومالي آنذاك من أفضل المبررات التي تستدعي الاستعانة بالمادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تخول استخدام الوسائل الضرورية كافة لتهيئة الأرضية المناسبة لضمان توصيل المساعدات الإنسانية. وإمعاناً في استخدام عنصر التدخل الإنساني، لم يتم توصيف مهمة قوات الأمم المتحدة في البوسنة بأنها مهمة حفظ سلام، بل حددت مهامها المعلنة في تأمين وصول الإمدادات الإنسانية وحماية المدنيين[١٣].

إذاً، مما سبق نستطيع القول إن حق التدخل الإنساني قد برز بشكل فعلي في العقد الأخير من القرن العشرين. وخلال ذلك العقد، تعززت وجهة النظر التي تقول إن للمجتمع الدولي الحق في التدخل من أجل إرغام الحكومات على وقف أعمالها التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان. ومضى البعض إلى أبعد من ذلك، حيث اعتبروا أن ذلك الحق واجب، بل هو في بعض الأحيان إلزامي.

وفي محاضرة له ألقاها في يونيو ١٩٩٨، قال كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة: "إن ميثاق الأمم المتحدة ينص على حماية سيادة الشعوب. ولا يمكن للحكومات استخدامه كرخصة للدوس على حقوق الإنسان وكرامة البشر، وليس لأي طرف الحق في تجاهل قواعد حقوق الإنسان بالتحجج بأن المشكلة الواقعة هي مشكلة داخلية بحتة. وإذا ما سمحنا لكوسوفو بالتحول إلى ساحة قتال أخرى فإن كل ما أعلناه من عبارات أسف وشجب وكل ما عبرنا عنه من تصميم بألاّ نسمح بتكرار تجربتي البوسنة ورواندا سيكون مجرد هراء..."[١٤].

13 - Ibid., p5

14 - Ibid., p7

مبدأ التدخل المحدود

يجب ألاّ تنحصر الاعتبارات التي يأخذها التحليل المتكامل للتدخل فقط في الجوانب الأخلاقية والقانونية، بل يجب أن تتعداها لتشمل الجوانب السياسية أيضاً. ولا بد من إعادة صياغة مفاهيم الجوانب السياسية للتدخل حتى تلائم وجهات النظر المختلفة وتحدد المصالح والاهتمامات الجماعية التي تبرر التدخل. ففي كثير من الأحيان يؤدي اختلاف الرأي حول الجوانب السياسية للتدخل إلى تعقيد آلية صنع القرار بالنسبة للقوى العظمى. وخلال العقد الماضي، أسهمت البلدان الأعضاء في المجموعة الأوروبية بشكل فعّال في إعادة صياغة المفاهيم السياسية للتدخل العسكري. وتركزت وجهة النظر الأوروبية على ضرورة ألاّ يستند التدخل العسكري فقط إلى المصالح الوطنية لبلد معين، بل إلى المصالح الجماعية. وكان لوجهة النظر الأوروبية تلك تأثير كبير في مسألة الخروج بمبدأ جديد يتمثل في التدخل المحدود.

ومن أجل فهم مبدأ التدخل المحدود، لا بد لنا من أن نأخذ في الاعتبار الفارق المهم بين التدخل الجماعي وذلك الذي تقوده دولة واحدة. وللمزيد من التوضيح لا بد من الإشارة إلى أن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يعطي مجلس الأمن الدولي الحق في التدخل في أي دولة تتعرض لخطر الأزمات الإنسانية بغض النظر عن التزام حكومتها بالحفاظ على السلام والأمن. وبالسماح لمجلس الأمن بالتصرف عن طريق استخدام القوة فإن أعضاء الأمم المتحدة يقرون بأنه يعمل كجهاز عالمي باسم المجتمع الدولي. واستناداً إلى ذلك المنطق يمكن للدولة منفردة أو لمجموعة من الدول التدخل دون تفويض من مجلس الأمن لكن تحت شروط يحددها حجم ونوع التهديد وخطورة الوضع. وهذه الشروط هي[١٥]:

15 - Martin Ortega, (note 2 above), p.90

١. أن يكون الدافع الرئيسي للتدخل هو وقف أو تفادي كارثة إنسانية كبيرة قد تعرض السلام والأمن العالميين للخطر. وهذا يعني أن الدول لا يمكنها التدخل في الدول الأخرى تحت ستار وقف الحروب الأهلية أو دعم الديمقراطية أو تقرير المصير أو أي أسباب أخرى ما لم تقع كوارث إنسانية كبيرة مثل عمليات الإبادة الجماعية والجرائم التي تُرتكب ضد الإنسانية أو الانتهاك الصارخ للقانون الإنساني الدولي.

٢. ضرورة استنفاد الجهود الدبلوماسية والوسائل السلمية الأخرى قبل الشروع في التدخل العسكري.

٣. تدهور الأوضاع الإنسانية بشكل خطير في البلد المستهدف بالتدخل.

٤. يمكن أن تكون هنالك حالات تدخل محددة لإنقاذ الأفراد تحت شروط محدودة.

٥. لا بد أن تتلاءم أهداف القوى العسكرية مع الأهداف الإنسانية، ولا بد لها من احترام القانون الإنساني الدولي.

٦. ترتبط سلامة وصحة عملية التدخل بمدى احترام البلدان التي تقوم بها للمبادئ والأسس الديمقراطية.

٧. يمكن لأي دولة تمتلك الوسائل المناسبة التدخل من أجل وقف الكوارث الإنسانية.

٨. يكون التدخل الذي تقوده دولة واحدة ممكناً فقط عندما يعجز مجلس الأمن عن اتخاذ خطوة عملية. وفي هذه الحالة لا بد للدولة التي تعتزم التدخل بشكل منفرد الحصول على دعم المجتمع الدولي.

وتوضح الشروط السابقة أن مبدأ التدخل المحدود يتضمن وضعاً للشروط اللازمة لقبول التدخل. لكن هنالك حالات يمنع فيها القانون الدولي التدخل، ويمكن تلخيصها في:

١. التدخل في الحروب الأهلية: يمنع القانون الدولي البلدان كافة من تقديم أي مساعدات عسكرية للأطراف التي تـــتـــنازع في حرب أهلية لأسباب ايديولوجية أو غيرها.

٢. التدخل لدعم تقرير المصير:ــ وفقاً لبنود القانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة فإن كل دول العالم تلتزم سياسياً وأخلاقياً وقانونياً بعدم استخدام القوة العسكرية في

حروب تقرير المصير. لكن، يمكن في هذه الحالات أن تقدم الدول المساعدات اللازمة من أجل الوصول إلى حل سلمي بين الأطراف المتنازعة.

٣. التدخل الذي يلي تدخلاً عسكرياً سابقاً لدولة أخرى.

٤. التدخل من أجل إقامة الديمقراطية.

٥. التدخل العقابي.

انطلاقاً مما سبق يمكننا القول إن قواعد القانون الدولي الخاصة بالتدخل العسكري لا تزال تستند إلى حرفية شرعية مبدأ عدم التدخل الذي ساد العالم خلال الفترة ما بين ١٩٤٥ وحتى نهاية الحرب الباردة. وفي المقابل شهدت السنوات الماضية تغييراً دراماتيكياً في معايير ونماذج التدخلات العسكرية نتيجة التحول الذي لازم ممارسات مجلس الأمن الدولي وتطور المفاهيم الدولية لحماية حقوق الإنسان خلال الفترة الأخيرة.

لكن، عموماً، وعلى الرغم من كل تلك التطورات وحدوث عدد من حالات تدخل دولة في دولة أخرى لأسباب إنسانية خصوصاً حالة كوسوفو لم يخرج القانون الدولي حتى الآن بفقرة أو فقرات واضحة تحكم هذه المسألة بشكل صريح، الأمر الذي ولّد الكثير من الجدل. ومن الواضح أن التدخل الأمريكي الأخير في العراق أضاف أيضاً بعداً جديداً إلى الجدل الدائر في هذا الإطار.

تقرير اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول

أثار مفهوم التدخل الإنساني صراعاً كبيراً بين مسؤولية حماية حقوق الإنسان والسعي نحو تطوير تلك الحقوق، وهو ما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة. ومن المؤكد أن الجدلية الدائرة حول مسألة التدخل الإنساني برزت بسبب التناقض الكبير بين قواعد

النظام العالمي التي تضمنها الميثاق الذي يمنع استخدام القوة لانتهاك سيادة الدول من جهة وحقوق الأفراد التي ضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من جهة أخرى[١٦].

وللخروج بحلول توفيقية في هذا الجانب، سعى تقرير اللجنة الدولية حول التدخل وسيادة الدولة والمنشور في الثامن عشر من ديسمبر ٢٠٠١ إلى تحقيق ثلاثة أشياء مهمة، وهي[١٧]:

١. استبدال مبدأ التدخل الإنساني بمفهوم مسؤولية الحماية، والذي يمثل صيغة توافقية بين التدخل الإنساني وسيادة الدولة.
٢. وضع تلك المسؤولية في إطار سلطة الدولة على المستوى الوطني وفي ملعب مجلس الأمن على المستوى العالمي.
٣. التأكيد على منح التدخل الإنساني عند حدوثه قدراً كافياً من الفاعلية والسلطة.

وأوضحت اللجنة في تقريرها أنه عندما يتعرض شعب ما لأضرار خطيرة بسبب اندلاع الحرب أو أعمال التمرد أو القمع ولم ترغب الدولة في وقف الضرر أو لم تسعَ إلى ذلك فإن مبدأ الحماية الدولية يسمو فوق مبدأ عدم التدخل. وبالتالي فإن مسؤولية حماية حياة البشر وضمان العيش الكريم لهم تتقدم على مسألة سيادة الدولة. والمنطق الذي يقف وراء هذا الجانب هو أنه في حالة عدم قدرة الدولة على حماية مواطنيها أو في حال أصبحت الدولة نفسها هي التي ترتكب أعمال العنف ضد مواطنيها تسود حالة من عدم المسؤولية، ويكون هنالك فراغ واضح في هذا الجانب تتطلب عملية ملئه تدخلاً خارجياً. كما نص تقرير اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة إلى ضرورة أن يكون

16 - Iain Atack, “Ethical Objection to Humanitarian Intervention”, Security Dialogue, Vol.(33), No.3

17 - Ramesh Thakur, “Outlook: Intervention, Sovereignty and the Responsibility to Protect: Experiences from ICISS”, Security Dialogue, Vol.(33), No.3, September 2002, p.332.

التدخل من أجل الحماية الإنسانية إجراءً استثنائياً وخارقاً للعادة، خصوصاً في الحالات التي يحدث فيها ضرر خطير بالنسبة للسكان، وذلك مثل:ـــ

١. سقوط أعداد كبيرة من الضحايا بسبب عمل متعمد تقوم به حكومة البلد المعني بالحماية أو بسبب عدم قدرتها على القيام بعمل من شأنه وقف سقوط أعداد كبيرة من الضحايا بسبب عمل ما خارج عن سيطرتها.

٢. حالات التطهير العرقي الواسعة التي تتمثل في أشكال عدة، منها القتل أو الترحيل القسري أو ارتكاب أعمال الاغتصاب والترويع.

وتضمن التقرير فصولاً مختلفة عن الأعمال الوقائية والتدخل وإعادة البناء والسلطة الشرعية والبعد العملياتي للتدخلات العسكرية. واستطاع التقرير من خلال هذه الفصول المختلفة أن يحدد روابط مفاهيمية ومعيارية وعملياتية بين المساعدات والتدخل وإعادة البناء. وخلُص التقرير في نهايته إلى أنه ليس هنالك من جهة أنسب من مجلس الأمن الدولي للاضطلاع بحق تفويض سلطة التدخل العسكري لأغراض الحماية الإنسانية، ومن الواجب الحصول على تفويض منه قبل القيام بأي عملية تدخل. ومن هنا، فإن البلدان أو الحكومات التي تطالب بتدخل في بلد آخر عليها الحصول على تفويض رسمي مسبق من المجلس[١٨].

18 - "The Responsibility to Protect", Report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty (ICISS), International Development Research Center, December 2001. http://www.idrc.ca.

التدخل العسكري في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر

بروز استراتيجية العمل الوقائي ــ الاستباقي

فرضت أحداث الحادي عشر من سبتمبر في نيويورك وواشنطن تغييرات راديكالية في مسألة التدخل العسكري على المستويات التشريعية والسياسية والعملياتية. وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية المعنية أكثر من غيرها بتلك التغيرات، برزت مؤشرات عدة لتحولات ضخمة في رؤيتها لمسألة التدخل. وكان المحتوى الرئيسي الذي تضمنه حديث الرئيس جورج بوش في يونيو ٢٠٠٢ أمام خريجي أكاديمية ويست بوينت العسكرية هو أن الولايات المتحدة لن تسمح لأعدائها بالمبادرة إلى ضربها[١٩].

وفي الإطار ذاته، أعطت استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة التي تم الاعلان عنها في منتصف سبتمبر ٢٠٠٢ اهتماماً أكبر لمبدأ العمل الوقائي ــ الاستباقي كخيار عسكري للولايات المتحدة. وفي ما يلي بعض الفقرات التي تضمنتها استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة في سبتمبر ٢٠٠٢، والتي أشارت إلى مسألة التحول إلى استراتيجية العمل الوقائي ومبررات ذلك التحول[٢٠]:ــ

١. الدفاع عن أمتنا ضد أعدائها هو الالتزام الأول والرئيسي للحكومة الفيدرالية. وقد تغيرت هذه المهمة اليوم بشكل دراماتيكي، فالأعداء في السابق كانوا يحتاجون إلى أسلحة ضخمة وقدرات تصنيعية عالية لتعريض أمريكا للخطر. أما اليوم فإن شبكات الظل المكونة من عدد من الأفراد يمكن أن تجلب الفوضى والمعاناة لأراضيها بتكلفة تقل عن تكلفة شراء دبابة واحدة.

---

19 - "Dealing with the 'axis of evil', The US and the perilous crossroads", IISS Strategic Comments, Volume.8, Issue 5, June 2002

20 - The National Security Strategy of the United States of America, The White House, September 2002.

٢. سنتعاون مع البلدان الأخرى لمنع واحتواء وبتر جهود أعدائنا الرامية إلى الحصول على التكنولوجيا الخطيرة. ومن منطلق الدفاع عن النفس، ستعمل أمريكا ضد تهديدات الأعداء قبل أن تتشكل بشكلها النهائي.

٣. سنعمل بنشاط وفاعلية من أجل ترسيخ الديمقراطية والتنمية وحرية الأسواق والتجارة في أي ركن من أركان العالم. وقد علمتنا أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ أن الدول الضعيفة مثل أفغانستان يمكن أن تشكل خطراً كبيراً على المصالح الوطنية للدول الغنية. فالفقر وعلى الرغم من أنه لا يحول الشعوب إلى إرهابيين أو قتلة، لكنه يجعل الدولة الضعيفة عاجزة أمام وقف أنشطة شبكات الإرهاب وتهريب المخدرات.

إن استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لا تربط قرارات العمل الوقائي ــ الاستباقي كأداة جديدة للتدخل العسكري بالمعايير التقليدية للخطر المحدق بل بمعايير أكثر ميوعة تتراوح بين خطر الإرهاب والتخلف وغياب الديمقراطية، وهي عناصر تبرر بها الولايات المتحدة شن الحرب الوقائية.

وتناقش استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الحرب الوقائية في إطار التعامل مع مسألتي الإرهاب الدولي والدول المارقة باعتبار أنهما يشكلان تهديداً، ليس فقط للولايات المتحدة بل للسلام والاستقرار في العالم أجمع. ولم تتحدث الاستراتيجية عن دور يمكن أن تلعبه الحرب الوقائية – الاستباقية في نــزاع مع الصين مثلاً أو أي تهديد قد تفرضه روسيا أو أي تهديد أمني تقليدي. لكنها أوضحت أن استراتيجية الحرب الوقائية تستند إلى ثلاثة مفاهيم رئيسية[٢١]:-

١. التهديد بالانتقام لن يثني الشبكات الإرهابية والدول المارقة عن أنشطتها.

21 - The National Security Strategy of the United States of America, The White House, September 2002.

٢. الإرهابيون في الأغلب ليس لديهم بلد بعينه، الأمر الذي يصعب من عملية الانتقام منهم. أما بالنسبة للدول المارقة فمن الصعب أيضاً ثنيها عن تصرفاتها نظراً لاستعدادها الشديد لتحمل المخاطر. وخير مثال على ذلك موقف الاتحاد السوفييتي السابق الذي دخلت الولايات المتحدة في مواجهة معه إبان فترة الحرب الباردة.

٣. الكره العميق الذي حرك منفذي هجمات الحادي عشر من سبتمبر وانتشار الوسائل التكنولوجية اللازمة لتطوير أسلحة الدمار الشامل يوضحان بجلاء أن خطر وقوع هجمات كارثية أمر محتمل، ويمكن تحقق حدوثه في أي وقت. إذاً فإن جسامة الضرر الذي يمكن أن تسببه هجمات إرهابية ناجحة يجعل من الحماقة الاعتماد فقط على أسلوب الردع أو الانتقام..

وعلى الرغم من أن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لم تحدد نوع أو شكل العمل الوقائي الذي يمكن القيام به، فإن من المؤكد أن تلك الأعمال ستكون في أشكال عديدة تتراوح بين الضربات الجوية الموجهة ضد أهداف محددة والحرب الشاملة.

وتضمنت الاستراتيجية شرحاً واسعاً للأسباب التي تبرر القيام بالعمل الوقائي، حيث أوضحت أن حالة الضعف التي تلازم المجموعات الإرهابية والدول المارقة تؤكد أن الدول المارقة أو الشبكات الإرهابية لن تقدم على القيام بعمل عسكري تقليدي عبر حشد القوات بشكل مفتوح، بل بأعمال سرية تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل التي يمكن إخفاؤها بسهولة واستخدامها دون إنذار مسبق.

ومن وجهة النظر الأمريكية، فإن احتمالية التعرض لهجمات مباغتة من قبل المجموعات الإرهابية أو البلدان المارقة تعني أن المعايير التقليدية للقانون الدولي، والتي تنص على أن البلدان يمكن أن تقوم بأعمال وقائية ــ استباقية عندما تواجه خطراً أو هجوماً وشيكاً أصبحت مقيدة وغير مفيدة. وبالتالي فإن للولايات المتحدة الحق في القيام بأعمال وقائية للدفاع عن نفسها في حال توقعها لحدوث خطر حتى وإن لم يتم التأكد من زمان ومكان وقوع ذلك الخطر المحتمل.

وفي إطار هذا التفسير الجديد لمفهوم العمل الوقائي، فإن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي تبرر الأعمال العسكرية الوقائية وتبرر مهاجمة البلدان الأخرى بناءً على شكوك غير مؤكدة. ويصل الأمر في بعض الأحيان إلى توجيه ضربة إلى دولة لمجرد بروز شكوك بأن تلك الدولة ربما تحاول في يوم ما مهاجمة الولايات المتحدة.

لقد أثارت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي تعطي الولايات المتحدة حق القيام بهجمات وقائية – استباقية جدلاً واسعاً على المستويين المحلي والدولي. لكن هنالك الكثير من الضربات الوقائية ــ الاستباقية التي وجهتها الولايات المتحدة قبل صدور الاستراتيجية الأخيرة ضد من أسمتهم بالجماعات الإرهابية. فإدارة كلينتون مثلاً بررت ضرباتها الجوية ضد أهداف في أفغانستان والسودان على أساس أنها ضربات وقائية.

التدخل الوقائي: الحالة العراقية نموذجاً

يُعتبر التدخل العسكري الأمريكي ــ البريطاني في العراق برهاناً قوياً على ما أحدثته هجمات الحادي عشر من سبتمبر من تحولات في معايير ومبررات التدخل العسكري. وشملت التحولات الجديدة إدخال عناصر مثل تهديدات الإرهاب الدولي وأسلحة الدمار الشامل والحكومات غير الديمقراطية إلى قائمة الأسباب التي تبرر التدخل العسكري في البلدان الأخرى. وبعد وقوع هجمات سبتمبر اعتبرت الولايات المتحدة الإرهاب بمثابة المهدد الأكبر للبشرية، ويجب أن يُمنع بأي ثمن كان ــ وربما كانت وجهة النظر الأمريكية تلك انعكاساً طبيعياً لحالة الشعور بعدم الأمن التي سادت الكثير من الأمريكيين في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر[٢٢].

22 -M.A. Schuster et al., "A national survey of stress reactions after the 9/11 terrorist attacks", New England Journal of Medicine, Vol. 345, No. 20, 15 November 2001; Summary available as RAND publication CT-198, 2002, at http://www.rand.org/publications/CT/CT198/CT198.pdf

وانطلاقاً من الواقع السابق، كان على الاستراتيجيات والتحليلات التي ناقشت التدخل العسكري في العراق أن تأخذ في الاعتبار تبعات الأحداث والجدل الدولي الكبير الذي انتهى باندلاع الحرب. وخلال الجدل الذي سبق اندلاع الحرب، أُعيدت صياغة مفهوم التدخل الإنساني ضمنياً في إطار المهددات العالمية الجديدة.

قد لا يُعتبر التدخل العسكري في العراق تدخلاً إنسانياً في طبيعته إذا ما قيس بالمعايير والنماذج السابقة، لكن من المنظور الأمريكي فإن إدخال الديمقراطية وبناء الأمة من العناصر التي تبرر التدخل العسكري وتغيير الأنظمة في بعض الحالات. واستدراكاً لذلك الواقع ومن أجل تفادي مخاطر التعرض لتدخل عسكري وكعلامة على تجاوبها مع الظروف العالمية الجديدة والمطالب الأمريكية، أطلقت بعض البلدان العربية مبادرات إصلاح سياسية واجتماعية واقتصادية، وأظهرت قدراً أكبر من التعاون في مجال محاربة الإرهاب.

ادعت الولايات المتحدة أسباباً عديدة لتبرير تدخلها العسكري في العراق. وبات واضحاً أن الأسباب والمبررات التي استندت إليها الولايات المتحدة في حربها على العراق تشكل نماذج أو معايير تبريرية لأي تدخل مستقبلي قد تقوده الولايات المتحدة أو حلفاؤها. وفي أعقاب محاولات عديدة فاشلة لربط صدام حسين بهجمات ١١ سبتمبر وبحرب الجمرة الخبيثة تحول المبرر الرئيسي لمهاجمة العراق إلى خانة حيازة أسلحة الدمار الشامل والخوف من أن تصل تلك الأسلحة إلى أيادي الإرهابيين.

وأثارت هذه المبررات جدلاً واسعاً في أوساط المجموعات الأكاديمية ومراكز الأبحاث والدوائر السياسية.

وفي إطار ذلك الجدل المحتدم وتحديداً في الثاني عشر من سبتمبر ٢٠٠٢، أي بعد عام واحد من وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، أبلغ الرئيس بوش الجمعية العامة للأمم المتحدة أن بلاده ستسعى إلى الحصول على موافقة من مجلس الأمن الدولي لشن حرب على العراق. وبعد أقل من أسبوع من تلك الواقعة كشفت

الإدارة الأمريكية النقاب عن وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، كما أعلن أيضاً عن منهج بوش الخاص بالحرب الوقائية. وبالنسبة لبريطانيا لم تكن هنالك قناعات كافية في الأوساط الشعبية بضرورة تلك الحرب، لكن الحكومة البريطانية أصرت على ضرورة معالجة التهديدات العراقية بحزم، وبالتالي أعلنت مساندتها المطلقة للحرب. أما ألمانيا فقد رفضت بقوة المشاركة في الحرب، وأصرت فرنسا من جانبها على ضرورة استنفاد كل الوسائل السلمية قبل اللجوء إلى خيار الحرب.

كانت مسألة محاربة الإرهاب هي السبب الثاني الذي استخدمته الولايات المتحدة لتبرير حربها على العراق. وبرز هذا السبب للمرة الأولى في الرسالة الشهيرة التي بعث بها إلى الرئيس بوش بعد مدة قصيرة من وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر عدد من المحافظين بينهم ويليام كريستول William Kristol ووليام بينيت William Bennet وشارلز كراوزامير Charles Krauthammer وفرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama وريتشارد بيرل Richard Perle وآخرون.

وأكدت الرسالة أن الحرب ضد الإرهاب يجب أن تــتزامن معها عملية تغيير النظام وإجراءات أمنية أخرى في منطقة الشرق الأوسط. وجاء في الخطاب:ــ

حتى وإن لم تربط الأدلة صدام حسين بشكل مباشر بهجمات الحدي عشر من سبتمبر لا بد لأي استراتيجية تهدف لاجتثاث الإرهاب وتجفيف منابعه أن تــتضمن خططاً محددة للإطاحة بنظام صدام حسين في العراق[٢٣].

وفي تطور متصل، خوّل قرار صادر عن مجلس النواب الأمريكي في العاشر من أكتوبر ٢٠٠٢ للرئيس بوش صلاحية استخدام القوة ضد العراق "لحماية الأمن القومي الأمريكي ضد التهديدات العراقية المتواصلة". وربط القرار بين حرب العراق ومكافحة

23 - See text of the letter dated 20 September 2001 in
www.newamericancentury.org/Bushletter.htm

الإرهاب. وفي تلك المرحلة، وجدت الحكومة الأمريكية والأجهزة التشريعية والشعبية الأمريكية أنفسها أمام حرب طويلة الأمد ضد مجموعة مهددات تشمل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والدول المارقة والدول الفاشلة والحكومات الاستبدادية[٢٤]. وكانت الذريعة الثالثة التي بررت بها الولايات المتحدة هجومها واحتلالها للعراق هي الحاجة إلى "وضع استراتيجي أفضل في الشرق الأوسط"، إذ يرى المناصرون لاستخدام القوة من أجل تغيير النظام في العراق أن التدخل الأمريكي في العراق يعد خطوة أولى في طريق إدخال الديمقراطية وضمان الاستقرار في الشرق الأوسط[٢٥].

24 - Martin Ortega, “Iraq: a European point of view”, Occasional Papers, No. 40, Institute for Security Studies of the European Union, December 2002, p.9.

25 - Henry Kissinger, “Our intervention in Iraq”, The Washington Post, 12 August 2002

خاتمة

نستطيع القول إن القواعد والمعايير والنماذج التي يمكن أن تبرر التدخل العسكري إضافة إلى الجوانب السياسية والقانونية للتدخل كلها أمور تتنوع وتتباين وفقاً للمتغيرات المصاحبة للنظام العالمي ولطبيعة بيئة التهديدات. وبالمقارنة مع سنوات الحرب الباردة والفترة التي أعقبتها، نلاحظ أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر أدت إلى اتساع دائرة النماذج والمعايير المتعلقة بالتدخل العسكري والسياسي في شؤون البلدان الأخرى، حيث شملت عناصر جديدة مثل الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وقضايا الحكم.

ومن المؤكد أن السعي إلى الوصول إلى رؤى سياسية عربية حول القضايا المتعلقة بالتدخل سيبرز أسئلة مهمة حول مدى ضرورة بناء معايير ونماذج تحكم مسألة التدخل العسكري في العالم العربي ومدى صحة توسيع مبرر التدخل الإنساني ليتعدى نطاق حماية حقوق الإنسان إلى نطاق أوسع يشمل الديمقراطية والحكم الصالح مع الأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من الأزمة العراقية.

الفصل الثاني

إعادة بناء العراق

نحاول من خلال هذا الفصل إعطاء خلفية مختصرة عن جهود إعادة البناء في مرحلة ما بعد الحرب في البلدان التي شهدت تدخلاً عسكرياً خارجياً. كما نحاول أيضاً الاستفادة من تجربة العراق في استـــنباط المشكلات التي تفرزها عمليات إعادة البناء هناك، إضافة إلى الاحتياجات قصيرة الأمد وطويلة الأمد وتشريح وضعية الأطراف الدولية والإقليمية والحكومية وغير الحكومية المشتركة في العملية. والهدف من ذلك هو استخدام هذه المعلومات في الفصول التالية من أجل تلمس نظرة البلدان العربية إلى عمليتي التدخل وإعادة البناء ومحاولة صياغة سياسة عربية عامة تجاه مسألة إدارة الأزمات.

وتمتد تغطية هذا الفصل إلى حدود أبعد من الاكتفاء فقط بدراسة حالة معينة، لأنه من المهم جداً فهم الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مرحلة ما بعد الصراع في كل حالة على حدة مع التركيز على الأولويات. وفي هذا الإطار، يصف كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة بشكل واضح طبيعة ومنطق عملية بناء الأمن في مرحلة ما بعد الصراع، وذلك في تقريره الذي أصدره في عام ١٩٩٩ تحت عنوان: "أسباب الصراع وتعزيز سلام راسخ وتنمية مستدامة في افريقيا". ويقول التقرير إن عملية بناء السلام هي من العمليات المهمة التي يتم الشروع فيها مباشرة بعد انتهاء الصراع، وتهدف إلى تعزيز السلام ومنع تكرار المواجهات المسلحة. وتشمل تلك العملية بناء وتدعيم المؤسسات الوطنية ومراقبة العمليات الانتخابية وتعزيز مبدأ احترام حقوق الإنسان، إضافة إلى توحيد برامج إعادة التعمير وخلق ظروف مواتية لإنجاح العملية التنموية[1].

وفي السياق ذاته، يشير تقرير اللجنة الدولية حول التدخل وسيادة الدولة في فقرة بعنوان "مسؤولية إعادة البناء" إلى أنه وفي حالات عديدة سابقة لم يتم الاهتمام بالقدر

1 -The Responsibility to Protect, Report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty (ICISS), The International Development Research Center, December 2001, p.40.

المطلوب بمبدأ مسؤولية إعادة البناء بعد إنهاء التدخل العسكري. كما أن عملية خروج القوى المتدخلة كانت أيضاً تُــدار بطريقة ضعيفة، ولم يكن هنالك التزام دولي كافٍ تجاه عمليات إعادة البناء.

ومن الثابت أنه ومن أجل ضمان إنجاح عمليات إعادة البناء والإعمار لا بد من توفر التمويل المالي والموارد، كما لا بد من توفر قدر كبير من التعاون بين الجهات الخارجية والسكان المحليين. ولا بد كذلك من الأخذ في الاعتبار بمسألة الجداول الزمنية. ففي بعض الحالات تتطلب الضرورة البقاء في البلاد لفترة من الزمن بعد إنجاز أهداف التدخل[٢].

ومن أهم المتطلبات اللازمة لتطوير وصياغة استراتيجية إعادة بناء قوية وفاعلة ضرورة الوصول إلى فهم شامل لما يجب أن تتضمنه عملية إعادة البناء نفسها. فعملية إعادة البناء ليست مجرد عملية بناء منشآت جديدة في مكان تلك التي كانت قائمة أصلاً قبل نشوب الصراع. لذلك لا بد للقائمين على العملية من قراءة الوضع الحالي والمستقبلي للدولة والمجتمع بشكل دقيق، ومن ثــمّ وضع خطط مدروسة لترميم البنى التحتية القائمة وتطويرها بالشكل الذي يستوعب كل الخطط والتطورات المستقبلية. فعلى سبيل المثال شبكات الاتصالات العراقية التي دمرتها الحرب لا بد من استبدالها بأنظمة متطورة تستوعب مختــلِف التطورات والتقنيات التكنولوجية والاتصالية الحديثة. من هنا يصبح الهدف الرئيسي لإعادة البناء هو استعادة النظم وبناء المؤسسات والبنيات الرئيسية والوصول بالمؤسسات الإنتاجية إلى طاقتها القصوى بغية تمهيد الطريق أمام بناء قاعدة قوية للاستقرار والتــنمية المستدامة[٣].

2 - abide, p. 39.

3 -The Transition from War to Peace: An Overview; Published by the World Bank in collaboration with InterWorks, September 1999, p. iv.

وتُــعتبر عملية إدارة التفاعل بين الهيئات المدنية والعسكرية المشاركة في عملية إعادة البناء من أخطر وأهم الأشياء التي يجب أن تضطلع بها الأطراف المعنية بالعملية. وفي معظم النماذج المعقدة السابقة مثل الصومال وهايتي والبوسنة وكوسوفو لم ينحصر دور الوحدات العسكرية الدولية فقط في توفير الحماية الأمنية، بل شاركت تلك الوحدات بفاعلية في وضع الأسس الأولية لإعادة البناء عبر خبراء في مجالات الإمداد والهندسة وحفظ الأمن ودعم الحاجيات الإنسانية.

لقد أظهرت خبرة السنوات العشر الماضية الهوة الكبيرة بين المنظمات العسكرية والمدنية، خصوصاً من حيث الطاقة والقدرة. ففي بعض الحالات، بقيت الوحدات العسكرية في الميدان لفترة طويلة من الزمن تــمارس أعمالاً غير عسكرية بسبب عدم جاهزية أو قدرة أي منظمة أو هيئة مدنية على القيام بتلك الأعمال.

ويمثل التعامل المثالي مع التحدي العملياتي الكبير المتمثل في "قدرة المدنيين على التفاعل السريع" من أهم النقاط التي يمكن أن تستند إليها الولايات المتحدة لملء الفراغ في جوانب مثل آليات تقديم المساعدات الأولية في مرحلة ما بعد الحرب لتمهيد الطريق أمام البدء في إعادة البناء. وتشمل هذه العملية أربع دعامات رئيسية، وهي: العدل، الأمن والوفاق، الحكم والمشاركة الجماهيرية، العدالة الاجتماعية والاقتصادية. وهذا يعني أنه وفي الوقت الذي يقوم فيه العسكر بدور مركزي في الحفاظ على الأمن لا بد للمنظمات والهيئات المدنية أن تشرع في العمل الجاد من أجل إحداث تقدم في المجال السياسي، وهو أمر سيدعم احتمالات نجاح التحولات في المجتمعات الخارجة لتوها من مرحلة الحرب[٤].

4 - See: Post Conflict Rapid Civilian Response, in Post-Conflict Reconstruction, A joint project of the Center for Strategic and International Studies (CSIS) and the Association of the United States Army (AUSA), March 25, 2002.

وبالنظر إلى الملاحظات المفاهيمية السابقة، نستطيع القول إن التدخل العسكري الأمريكي في العراق أضاف أبعاداً جديدة للتحدي المهم المتمثل في إعادة بناء البلاد. ومن الملاحظ أن الخطط التي وضعتها الإدارة الأمريكية لإعادة بناء العراق تختلف عن الخطط السابقة التي وُضعت لإعادة البناء في أماكن أخرى. وجاء هذا الاختلاف بسبب الفارق بين التجربة العراقية الأخيرة والتجارب السابقة. ويمكننا تلخيص هذه الفوارق في ثلاثة جوانب رئيسية، ينحصر الجانب الأول منها في أنه لم تكن هناك حرب أهلية أو فوضى سياسية واجتماعية في العراق قبل العملية العسكرية الأمريكية في مارس ٢٠٠٣، حيث جاءت كل الأضرار ومظاهر الفوضى بسبب الحرب نفسها وما صاحبها من فراغ أمني. ويمكن تلخيص الجانب الثاني في أن الأمم المتحدة وعلى عكس التجارب السابقة لا تلعب دوراً رئيسياً في جهود إعادة بناء العراق. أما الجانب الثالث فيتمثل في التغيير الذي صاحب عملية إسناد مهام ومسؤوليات إعادة البناء، خصوصاً في المراحل الأولى، حيث أسندت إلى وزارة الدفاع بدلاً من الوكالات والهيئات المدنية مثل وزارة الخارجية ووكالة التنمية الدولية "USAID".

خطط الولايات المتحدة لإعادة بناء العراق

قدمت إدارة بوش عدداً من الأسباب لتبرير العمل العسكري الذي قامت به ضد العراق، وشملت تلك المبررات الحاجة إلى تغيير النظام العراقي وتجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل وتحرير الشعب العراقي. ولإعطاء صبغة قانونية لذلك العمل، استندت الإدارة الأمريكية إلى قرارات الأمم المتحدة السابقة المتعلقة بالعراق، مثل القرار رقم ١٤٤١ الصادر في الثامن من نوفمبر ٢٠٠٢، والذي يقول الرئيس بوش عنه "إنه نص صراحة على أن العراق تخلى عن التزاماته". لكن في الواقع لم يتضمن القرار ١٤٤١ ولا غيره من قرارات الأمم المتحدة تفويضاً للولايات المتحدة أو التحالف الدولي أو الأمم المتحدة للاضطلاع بعملية إعادة بناء العراق. كما لم تتفق معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مع الادعاء الذي يقول إن القرار يشكل أرضية قانونية لتغطية التدخل

العسكري الأمريكي في العراق. لهذا فإن العديد من البلدان ترفض التعاون في أنشطة إعادة البناء ما لـــم يصدر قرار أممي واضح حول الأمر.

وشهد يوم الثاني والعشرين من مايو الماضي تطوراً آخر، حيث أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١٤٨٣ الذي يسمح للولايات المتحدة وحليفاتها بالسيطرة على العراق ونفطه إلى حين تشكيل حكومة عراقية معترف بها دولياً. وتضمن القرار عدداً من الفقرات التي تنظم مسائل مثل عائدات النفط وتمويل عملية إعادة البناء ورفع الحظر ودور الأمم المتحدة الذي تجسد في شكل تعيين ممثل خاص، كما تضمن القرار أيضاً فقرة خاصة بمستقبل برنامج "النفط مقابل الغذاء".

قبل بداية الحرب، شرعت وزارة الخارجية الأمريكية في وضع خططها لبناء العراق في مرحلة ما بعد الحرب. وتجسدت رؤية الوزارة في هذا الإطار من خلال مشروعها الذي أسمته "مشروع مستقبل العراق"، والذي ظهرت ملامحه في أكتوبر ٢٠٠٢ عندما حشدت الوزارة عدداً من الخبراء العراقيين الذين يعيشون في الخارج لتدراس القضايا الإنسانية والسياسية والاقتصادية التي قد تواجه العراق في مرحلة ما بعد صدام. وتم تقسيم المشاركين إلى سبع عشرة مجموعة عمل توصلت في النهاية إلى صياغة تقرير من ٣٢ صفحة تضمن تحليلاً مركّــزاً للعمل الذي يجب القيام به من أجل صنع مستقبل جديد للعراق. وتناول التقرير مسائل عديدة قبل بناء المؤسسات الديمقراطية والاحتياجات الأساسية وبناء اقتصاد حديث والمساعدات الإنسانية وغيرها من المسائل. وتعهد عدد من المشاركين في ذلك الملتقى بالعودة إلى العراق بعد الحرب، التي لم تكن قد بدأت بعد، آملين في أن يلعب مشروعهم دوراً رئيسياً في تشكيل وصياغة المؤسسات العراقية في مرحلة ما بعد الحرب، إضافة إلى إعادة بناء العراق بخبرات وطنية[٥].

5 - تم تقسيم المشاركين في مشروع مستقبل العراق إلى سبع عشرة مجموعة عمل شملت :

- المبادئ الديمقراطية - الاقتصاد والبنى التحتية - سياسات الدفاع - التعليم - الصحة العامة والاحتياجات الإنسانية - بناء المجتمع المدني - العدالة الانتقالية - المياه والزراعة والبيئة - الحفاظ على التراث الثقافي - التمويل العام -

وفي أواخر ابريل ٢٠٠٣ بعثت الولايات المتحدة بالجنرال المتقاعد جي جارنر Jay Garner إلى العراق ليرأس مكتب إعادة البناء والمساعدات الإنسانية الذي أنشأه الرئيس بوش في يناير ٢٠٠٣ حينما تزايدت احتمالات وقوع الحرب. واختيرت وزارة الدفاع لتكون مقراً للمكتب الذي اعـتُـبر الجهة المخولة لوضع الخطط اللازمة لعراق ما بعد الحرب، وأسندت إليه مهمة تنسيق الخطط والجهود الدولية، خصوصاً جهود وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والهيئات التابعة للحكومة الأمريكية. لكن في الثاني عشر من مايو وبعد أسابيع قليلة من وصوله إلى بغداد استبدل جارنر ببول بريمر Paul Bremer الذي عيّن كمبعوث خاص للرئيس بوش وكرئيس للإدارة المدنية في العراق.

وعلى الرغم من أن عملية استبدال جارنر ببريمر اعتُبرت تحولاً من السيطرة العسكرية إلى السيطرة المدنية فإن إدارة دفة عملية إعادة بناء العراق ظلت على حالها في يد وزارة الدفاع. وظلت عملية التنسيق بين قوات التحالف والأطراف الخارجية الأخرى العاملة في مجال المساعدات الإنسانية وإعادة البناء تحت إشراف مركز العمليات الإنسانية في الكويت، والذي يمثل الجانب المدني بالنسبة للولايات المتحدة وقوات التحالف، ويتمثل هدفه الرئيسي في دعم الجهود الإنسانية عبر توفير المعلومات المهمة المتعلقة بالأمن والاحتياجات السكانية.

وفي الإطار ذاته، قامت الولايات المتحدة أيضاً بتشكيل فريق مساعدات طوارئ ضم ستين من خبراء المساعدات الإنسانية في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لإجراء مسوحات والخروج بمقترحات بخصوص التمويل، إضافة إلى تقديم المساعدات المباشرة. وضم فريق الطوارئ أيضاً خبراء من مكتب السكان واللاجئين والمهاجرين

الطاقة والنفط - الحكومات المحلية محاربة الفساد - الأمن الداخلي والخارجي - حرية الإعلام
- الهجرة - التعدي العام. انظر: http://usinfo.state.gov

التابع لوزارة الخارجية، إضافة إلى خبراء من وزارة الصحة ووزارة الداخلية والخزانة والعدل ومكتب الإدارة والموازنات والوحدة العسكرية الهندسية[٦].

الحاجيات البنائية[٧]

أمام الحكومة العراقية المستقبلية سلسلة من الاحتياجات السكانية المهمة التي لا بد من توفيرها على المديين القصير والطويل الأمد. ومن الواضح أنه ومن دون بذل جهد كبير لتوفير الحاجيات الإنسانية العاجلة وتوفير قدر كافٍ من الأمن ستــتدهور الأوضاع في العراق أكثر. فالأمن والعدالة يُــعتبران حجري الزاوية الرئيسيين أمام عملية إنجاح حكومة فاعلة. وفي حالات كثيرة، منعت الأوضاع الأمنية المتدهورة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية من أداء عملها بفاعلية أو تقديم المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين.

الحاجيات البنائية العاجلة

١- الأمن

يؤدي الفراغ الأمني عادة إلى تعطيل جهود إعادة البناء. وفي ظل غياب الأمن، يكون هنالك فراغ سلطوي يؤدي بدوره إلى حدوث فوضى عارمة وإلى استمرار دوّامة العنف وتزايد حالات الانتقام بين الفرقاء السابقين، إضافة إلى الصراعات العرقية والأخلاقية وتفشي الأنشطة الإجرامية، الأمر الذي يسهم في تعطيل عملية إعادة البناء[٨]. وإضافة إلى هذا، فإن غياب الأمن يؤدي إلى تغييب الخدمات الأساسية وتحطيم البنيات

---

6 -onstructing Iraq: A guide to the Issues, A joint publication of the Open Society Institute and the United Nation Foundation, May 30, 2003, p.8.

7 - عتمد هذا الجزء بشكل كبير على ما ورد في النقطة رقم ٣١

8-See: William Maley, "Twelve Theses on Impact of Humanitarian Intervention", Security Dialogue, Vol.33(3): 265-278.

التحتية اللازمة لتسيير الحياة المدنية وتعطيل استئناف الأنشطة الاقتصادية المختلفة. ففي حالة العراق مثلاً، كانت عملية نقص الإمداد الكهربائي هي السبب الأكبر في تأخير جهود إعادة بناء العراق وكسب ثقة الشعب. كما دفعت الأوضاع الأمنية المتردية الكثير من المقاولين المتعاقدين إلى الابتعاد وعدم تنفيذ المهام التي كان يجب أن يشرعوا في تنفيذها.

وإزاء استمرار موجة العنف وتدهور الأوضاع الأمنية في العراق، اتهمت إدارة الاحتلال بشقيها العسكري والمدني بقايا نظام صدام حسين والبعثيين المتشددين وأفراد الشرطة السرية وفدائيي صدام حسين، إضافة إلى أعضاء منتمين إلى تنظيم القاعدة بمهاجمة الجنود الأمريكيين وشبكات الطاقة والمنشآت الحساسة. ومنذ الأيام الأولى التي أعقبت سقوط نظام صدام حسين، شرعت الإدارة الأمريكية في العراق في حملة هدفت إلى تفكيك حزب البعث وتطهير المؤسسات الحساسة من العناصر البعثية المتشددة. وإضافة إلى المحاولات التي رمت إلى القبض على المسؤولين الخمسة والخمسين الذين شملتهم قائمة المطلوبين الرئيسية، أصدرت الإدارة الأمريكية قائمة أخرى تضمنت أسماء ثلاثة آلاف مطلوب[٩].

عموماً، يبدو أن عملية صياغة الاستراتيجية الأمنية على المديين القصير والطويل ليست من المهام السهلة، ولا بد من تفصيلها وفقاً لاحتياجات المجتمع في البلد المعني. وتُعتبر عملية توفير الأمن وأُطر الحماية الرئيسية من المتطلبات المهمة لإنجاح عملية الانتقال إلى مرحلة إعادة البناء. ففي حال عدم فاعلية المحاكم وأجهزة الشرطة والأمن، تتعرض الأوضاع الأمنية كافة للخطر، ويمارس المجرمون أنشطتهم الإجرامية بحرية،

9 -Mark Fineman, "Saboteurs undermining efforts in Iraq", Los Angeles Times, May 15, 2003.

ويكون هنالك غياب تام لحكم القانون، وتصبح القوة هي النافذة. الأمر الذي يعرض عمليات المساعدات الإنسانية وإعادة البناء للخطر[١٠].

من المعروف أنه وخلال الفترة التي أعقبت انتهاء العمليات العسكرية في العراق كانت عملية توفير الأمن تقع على عاتق القوات الأمريكية والبريطانية. لكن وبعد تفاقم الأحداث خلال الفترة الماضية، برزت أهمية إضافة أفراد أمن وشرطة إلى القوات المسلحة. وهنالك اعتقاد واسع بأن هذه الخطوة ستكون لها أهميتها القصوى سواء تمت بإشراف القوات الأمريكية أو تحت إشراف الأمم المتحدة، وسيكون لها انعكاسها الأمني المباشر.

ومن جانبها، تحاول الولايات المتحدة عدم الظهور بمظهر المحتل الأحادي، لذلك كثفت مساعيها خلال الفترة الأخيرة من أجل تشكيل قوة سلام دولية لتضطلع على الأقل بجزء من مهام الأمن وإعادة البناء. وحتى الآن، وافقت إحدى عشرة دولة على إرسال قوات إلى العراق، من بينها اسبانيا التي وافقت على إرسال ١٥٠٠ جندي للمشاركة في عملية إعادة استقرار العراق في مرحلة ما بعد الحرب[١١]. وفي الإطار ذاته، وافق البرلمان الإيطالي في الخامس عشر من ابريل ٢٠٠٣ على إرسال بعثة عسكرية ــ مدنية يتراوح قوامها ما بين ٢٥٠٠ و٣٠٠٠ فرد، بينهم رجال شرطة وأطباء وممرضون ومهندسون، ووصلت الدفعة الأولى من تلك البعثة في الأول من مايو ٢٠٠٣[١٢].

10 -Sandra Mitchell, “Protecting Iraqis from Security Vacuum”, Discussion Paper, International Rescue Committee (IRC), 30 January 2003, p5 from 7. See:

http://www.theIRC.org

11 - Karen DeYoung, “1500 Spanish troops to aid Iraq recovery, No combat role allowed”, The Washington Post, May 8, 2003, p. A21.

12 - وكالة الأنباء الفرنسية بتاريخ الأول من مايو ٢٠٠٣.

٢- الغوث الإنساني

وفقاً للعديد من المسوحات التي أجريت خلال الفترة الماضية، فإن الأزمة الإنسانية في العراق لم تكن بالحجم الذي كان متوقعاً قبل اندلاع الحرب، حيث كانت تتوقع التقديرات أن يصل عدد اللاجئين إلى أكثر من مليون شخص وعدد النازحين إلى نحو مليونين[١٣]. لكن وعلى الرغم من أن عدد اللاجئين والنازحين جاء أقل من التوقعات السابقة فإن كثيراً من المشكلات الخطيرة واجهت السكان خلال الأسابيع الأولى التي أعقبت اندلاع الحرب، خصوصاً في المدن والمناطق التي عانت من فراغ سياسي وسلطوي كبير. ونحاول في ما يلي استعراض الحاجيات العاجلة التي يجب توفيرها في المرحلة التالية:

٣- المياه

يعتمد نحو ٧٠ في المائة من السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية في العراق على أنظمة شبكات مركزية للحصول على مياه الشرب. ووفقاً لمسح أجرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن تلك الشبكات كلها إضافة إلى شبكات الصرف الصحي تعرضت لخراب كبير، وتحتاج إلى صيانة وإعادة بناء. وتُـعتبر مشكلة نقص الإمداد الكهربائي من المشكلات الأخرى التي تحول دون تحسن أوضاع إمدادات مياه الشرب. فبعد انتهاء العمليات العسكرية الأمريكية في العراق لم يحظَ بإمدادات التيار الكهربائي سوى القليل جداً من محطات المياه. وتقول مصادر متخصصة في الأمم المتحدة إن السكان حالياً يلجأون إلى غلي الماء قبل الشرب، وذلك بسبب النقص الحاد في مواد التنقية الكيميائية.

13 -"A new refugee crisis in Iraq? Uncertain risks, inadequate preparation", Strategic Comments, The International Institute for Strategic Studies (IISS), Volume 8, Issue 8, October 2002

وأعلنت الوكالة الأمريكية للتـــنمية الدولية في الثامن والعشرين من مارس ٢٠٠٣ عن تقديم منحة أولية بقيمة ثمانية ملايين دولار إلى صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (UNICEF)، وذلك للمساعدة على توفير الخدمات الصحية الأساسية وإمدادات المياه وخدمات النظافة في العراق. وجرى تخصيص جزء من تلك المنحة أيضاً لإصلاح وصيانة أنظمة وشبكات المياه والصرف الصحي القائمة حالياً من أجل ضمان توصيل الحد الأدنى من المياه الصالحة للشرب. كما تشارك منظمات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وفيلق الرحمة وورلد فيجون وكير في مشروعات مشابهة تهدف إلى إصلاح أنظمة المياه والصرف الصحي في العراق.

٤- الغذاء

حذّر صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة في بيان له في الرابع عشر من مايو ٢٠٠٣ من أن أكثر من ٣٠٠ ألف طفل عراقي يواجهون خطر الموت بسبب سوء التغذية الحاد، ويعادل هذا الرقم ضعف ما كان متوقعاً عند بدء الحرب في مارس ٢٠٠٣. وفي الوقت ذاته وجدت المسوحات التي أجريت حول برنامج "النفط مقابل الغذاء" أن شبكات توزيع الأغذية لم تتأثر كثيراً بالحرب، وظلت قائمة ومتماسكة. لكن عدم توفر الأمن يُـــعتبر العقبة الرئيسية التي تمنع الاستفادة من تلك الشبكات نظراً لسهولة استهداف المستودعات ومقار التوزيع.

٥- الطاقة الكهربائية

وفقاً للعديد من المنظمات الدولية فإن مسألة نقص الإمدادات الكهربائية تعـــتبر من أكبر المشكلات في العراق. وعلى الرغم من النجاح المحدود الذي استطاعت الوحدات العسكرية الهندسية تحقيقه في مجال إصلاح شبكات الكهرباء لا يزال هنالك نقص حاد في الإمداد الكهربائي في الكثير من المناطق، الأمر الذي ولّد تبعات أمنية واقتصادية وصحية خطيرة.

٦- اللاجئون والنازحون

على الرغم من أن الحرب الأمريكية على العراق لم تؤدِّ إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى خارج الحدود العراقية فإن نحو مليون عراقي وجدوا أنفسهم بلا مأوى، خصوصاً في شمال البلاد نتيجة الافرازات المتراكمة للصراعات السابقة وسياسات التفرقة العرقية التي كان ينتهجها نظام صدام حسين[١٤]. ومن أجل معالجة تلك المشكلة تعمل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة على تنفيذ خطط لحل مشكلة النازحين داخل البلاد، إضافة إلى إيجاد الحلول المناسبة للاجئين العراقيين في البلدان المجاورة مثل إيران والأردن. وتغطي تلك الخطط جوانب مثل توفير المأوى وتقديم المساعدات القانونية ووسائل النقل للعائدين[١٥].

٧- الصحة العامة

تعرضت المستشفيات والمصحات والعيادات المتخصصة في العراق للنهب والتخريب بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة التي صاحبت وقف العمليات العسكرية. وتحتاج تلك المستشفيات والمؤسسات الصحية إلى خطط إعمارية وإصلاحية عاجلة، كما تحتاج أيضاً إلى توفير الإمدادات الطبية الأساسية.

ومن المعروف أن الأزمات بما فيها الحروب والصراعات المدنية تؤثر بشكل كبير في الصحة النفسية للسكان، وفي كثير من الأحيان تؤدي إلى انتشار الأمراض

14 - "A new refugee crisis in Iraq: Uncertain risks, inadequate preparation", Strategic Comments, The International Institute for Strategic Studies, Volume 8, Issue 8, October 2002.

15 - "UNHCR focus on returning Iraqis", See:

http://www.cnn.com/2003/WORLD/meast/4/25/sprj.nilaw.refugees

العقلية. وتقول منظمة الصحة العالمية في هذا الجانب إن الصراعات تؤثر بشكل أساسي في سكان البلدان النامية، حيث تقل فرص محاصرة مثل تلك المشكلات.

٨- العدالة

من الضروري خلق نظام عدالة مؤقت خلال الأشهر الأولى التي تعقب انتهاء الصراع، بحيث تكون لذلك النظام القدرة على التعامل مع الجرائم والمشكلات القانونية التي تفرزها طبيعة الفترة الأولى التي تعقب انتهاء العمليات العسكرية.

وهنالك الكثير من الأدوات القانونية التي يجب توفيرها لحجز المجرمين واعتقال أعضاء النظام السابقين. وحتى يكون ذلك النظام فاعلاً لا بد أن يتضمن اختيار وتعيين القضاة والمدّعين في مختـلِف مناطق البلاد من أجل ضمان اتباع الإجراءات القانونية اللازمة تجاه أولئك الذين تعتقلهم قوات الاحتلال. وتُعتبر هذه العملية إجراءً أولياً مهماً يسبق عملية خلق أنظمة عدالة دائمة، وهي عملية تأتي في الأغلب في المراحل المتقدمة من عملية إعادة البناء.

٩- البيئة

نظراً إلى تعرض معظم محطات معالجة مياه القاذورات للنهب والتدمير، تتسرب يومياً مئات الأطنان من مياه البالوعات إلى داخل نهري دجلة والفرات، الأمر الذي يُـتوقع له أن يسبب أضراراً بيئية بالغة. وفي الوقت الحالي، تُـعتبر عملية إصلاح الصحة والبيئة من المشكلات التي تتطلب حلولاً عاجلة. وأكدت منظمتا الصحة العالمية ورعاية الطفولة ظهور حالات من الإصابة بمرض الكوليرا.

لذلك، فإن من أهم أولويات الخطط القصيرة الأمد الاهتمام بالجوانب الصحية بما في ذلك توفير الأدوية والعقاقير والمعدات اللازمة للمساعدة على مكافحة الأمراض البيئية وإجراء المسوحات الصحية، إضافة إلى تزويد السكان بالمعلومات والإرشادات الصحية اللازمة.

١٠- استعادة وحماية الموروث الثقافي

تصاحب الصراعات العسكرية عادة عملية فقدان وتحطيم واسعة للتراث والموروث الثقافي للبلد المستهدف. وبالنسبة للعراق كانت الخسائر الناتجة عن نهب مقتنيات المتحف القومي والمكتبة الوطنية أكبر من تلك التي حدثت في الحالات المشابهة السابقة. ولـــم يتم حتى الآن العثور على العديد من القطع النادرة التي لا يمكن تعويضها، كما لا تزال الكثير من المؤسسات الثقافية العراقية معرضة لخطر النهب والتدمير.

وتحاول الإدارة الأمريكية في العراق الوصول إلى الأماكن التي تُخبأ فيها تلك القطع المسروقة. وبالفعل أُعيدت المئات منها من قبل المواطنين العراقيين بعد الإعلان عن العفو عن كل من يسلم تلك القطع بشكل طوعي. ومن جانبه يبذل المتحف البريطاني بالتعاون مع اليونسكو جهوداً كبيرة لترميم القطع التي أُصيبت بأضرار خلال تعرض المتاحف والمؤسسات الثقافية للنهب والتخريب. ووفقاً لكويتشيرو ماتسورا Koichiro Matsuura المدير العام لليونسكو فإن منظمته تستعد لإعادة فتح مكتبها في بغداد في أقرب فرصة ممكنة، وذلك للمساعدة على جهود إعادة الموروث والتراث الثقافي العراقي إلى وضعه الطبيعي.

١١- تدمير الألغام الأرضية والذخائر غير المتفجرة

تُـــعتبر عملية تنظيف الأراضي العراقية من الألغام والذخائر المدسوسة من أهم المهمات العاجلة في هذه المرحلة، وذلك لضمان أمن المواطنين والجنود. وقد وقعت خلال الفترة الماضية حوادث عديدة، وشهدت بغداد ومدن عراقية أخرى خلال الفترة الماضية عدداً من حوادث انفجار الألغام والذخائر، مما أدى إلى مقتل عدد من المدنيين والجنود الأمريكيين.

وكانت الألغام الأرضية قد أعاقت عملية عودة العراق إلى أوضاعه الطبيعية في أعقاب حرب الخليج الأولى، ومن المتوقع أن تعطل الألغام هذه المرة أيضاً مشروعات إعادة البناء. ومن أجل تأمين سلامة المدنيين العراقيين وعمال الإغاثة الإنسانية لا بد من تحديد المناطق الملغومة أو تلك التي تحتوى على مخازن ذخائر قابلة للانفجار أو الاشتعال. وتستعد الأمم المتحدة من خلال فريق طوارئ متخصص في مجال معالجة مشكلات الألغام الأرضية لإجراء مسح شامل تمهيداً لإزالة الألغام الأرضية. وتتزايد المخاوف أكثر في ظل التقارير التي تحدثت عن وجود عدد كبير من القنابل العنقودية التي لم تنفجر، وذلك بعد أن قصفت بها القوات الأمريكية أهدافاً عراقية.

١٢- البحث عن أسلحة الدمار الشامل

كانت مسألة نــزع الأسلحة النووية والجرثومية والكيميائية أحد أهم المبررات التي استندت إليها الإدارة الأمريكية لشن حربها ضد العراق. لكن حتى الآن لم يتم العثور على أي أسلحة دمار شامل في العراق، لذلك فإن الحصول على تلك الأسلحة وتدميرها يُــعتبر أحد التحديات العاجلة التي تواجه الإدارة الأمريكية على المدى القصير. ومن أجل محاصرة مشكلة أسلحة الدمار الشامل وضمان عدم انتشارها لا بد من إنشاء مركز دولي للعلوم والتكنولوحيا في بغداد على غرار المراكز التي أقيمت مؤخراً في موسكو وكييف، وذلك من أجل استيعاب خبراء التسلح النووي في مشروعات سلمية.

ودفعت التقارير التي تحدثت عن نهب بعض مواقع التصنيع النووي في العراق محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إطلاق صيحة تحذير مفادها "أنه من الممكن ألاّ تكون المعدات والأدوات الذرية والإشعاعية في العراق تحت السيطرة". وتطالب دول أخرى مثل فرنسا بأن تُسند مهمة التقرير بشأن وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق وتحطيمها بشكل حصري إلى مفتشي الأمم المتحدة فقط.

الاحتياجات العملية لإعادة البناء على المديين المتوسط والطويل

على الرغم من الدور المهيمن للولايات المتحدة في العراق في مرحلة ما بعد الحرب فإن هنالك الكثير من الدروس التي يمكن استقاؤها من التجارب المشابهة السابقة، وذلك من أجل بناء نظام حكومي فاعل لإدارة العراق. لقد ظلت القيادات العسكرية والمدنية الأمريكية تؤكد على أهمية إعطاء الشعب العراقي مطلق الحرية في اختيار حكومته المستقبلية، لكن الحقائق التي برزت على أرض الواقع أظهرت أن الطبيعة المعقدة للمجموعات السياسية والدينية والعرقية في العراق قد تُعيق مسألة تحقيق النموذج الديمقراطي المطلوب. كما أن الهيمنة الطويلة لحزب البعث على مقاليد الأمور في العراق تجعل من الصعوبة التأكد من مصداقية أولئك الذين يدّعون أنهم يمثلون القوى السياسية الجديدة أو مجموعات المنفى[١٦]. وفي خطوة تهدف إلى حماية المؤسسات المستقبلية والهياكل والبنيات الاجتماعية من التأثر بنظام صدام حسين أصدرت الإدارة الأمريكية قوائم تضم ما بين ١٥ – ٣٠ ألفاً من أعضاء حزب البعث قررت حرمانهم من تقلد أي مناصب قيادية أو حكومية. وبالنظر إلى التجارب السابقة المستقاة من عمليات إعادة بناء الحكومات في البلدان التي خرجت من مراحل صراعات قوية فإن عملية إعادة بناء الحكومة العراقية ستشمل قضايا مثل وضع الدستور وبناء الأنظمة الفيدرالية والانتخابية وإيجاد الآليات المناسبة لتمثيل المرأة في الحياة السياسية وإرساء حكم القانون، إضافة إلى تنظيف كل القطاعات المجتمعية من الأفكار والسيطرة البعثية[١٧].

وكخطوة أولى في مسار تحديد مستقبل العراق السياسي، أعلنت سلطات الاحتلال عن تشكيل مجلس حكم وطني ضم ٢٥ عراقياً من مختـلِف المجموعات العرقية والسياسية والدينية، بعضهم من العائدين من المنفى وبعضهم من رجال الدين والمهنيين

16 - "Reconstructing Iraq: A guide to the Issues", Open Society Institute and the United Nations Foundation, May 30, 2003; p,28-33.http://www.osi.org

17 -Adeed Dawisha and Karen Dawisha, "How to build a democratic Iraq", Foreign Affairs, May/June 2003, p.36-50.

والناشطين الاجتماعيين والمحامين والأطباء والزعماء القبليين، وأسندت إلى ذلك المجلس مهمة المساعدة في تسيير شؤون العراق إلى حين تسليم السلطة إلى حكومة منتخبة[١٨].

وينتقد بعض المراقبين النوايا الأمريكية في العراق، ويرى أولئك المراقبون أن إدارة بوش تخطط لاحتلال البلاد لمدة طويلة، حيث أقدمت على تفكيك الجيش العراقي وعناصر الخدمة المدنية الموالين لحزب البعث. كما يرون أن دور العراقيين في عملية الحكم وصياغة الدستور الدائم سيكون محدوداً للغاية، وسينحصر الأمر في حفنة من المدنيين الذين ستعيّنهم الإدارة الأمريكية في المجالس الاستشارية دون أن تسند إليهم سلطات فعلية. ووفقاً لأصحاب هذه الرؤية المتشائمة فإن المجموعات العراقية المنظمة سواء كانت تلك التي تعيش في الداخل أو العائدة من المنفى ستحرم من لعب أي دور فعلي في المستقبل[١٩].

١- الاحتياجات المالية

تُعتبر عملية إصلاح الاقتصاد العراقي وبعث روح الحياة فيه إحدى الحاجيات المهمة لعملية إعادة البناء على المديين المتوسط والبعيد. وقد عانى الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين من أمراض عديدة، وأصبح أكثر ارتباطاً بالأسواق غير القانونية، خصوصاً خلال فترة الحظر الدولي. وتُقدر التزامات العراق المالية بأكثر من ٣٨٣ مليار دولار[٢٠]، من بينها ٦٢ – ١٣٠ مليار عبارة عن ديون خارجية.

---

18 -"Appointed Iraqi Council Assumes Limited Role" in:

http://www.iraqfoundation.org/news/2003/gjuly/14_members.html

19 -Marina Ottaway, "A Real Plan for Rebuilding Iraq", International Herald Tribune, March 3, 2003

20- يشمل هذا الرقم تعويضات حرب الخليج (٥٢ في المائة) والديون الخارجية (معظمها مستحقة لحكومات دول وللمؤسسات المالية الدولية) (٣٣ في المائة) وقيمة العقودات المتبقية (١٥ في المائة) أنظر:

"Reconstructing Iraq: A Guide to Issues", A joint publication of the Open Society Institute and the United Nations Foundation, May 30, 2003, p.40.

من هنا وإضافة إلى الحاجة الملحة إلى معالجة مشكلة الديون والالتزامات الخارجية هنالك الكثير من المسائل التي تحتاج إلى معالجات عاجلة وسريعة مثل حشد الدعم المالي اللازم من المانحين الدوليين وتوفير فرص العمل والدخل لأفراد المجتمع وإصلاح القطاع المصرفي والزراعي واستبدال العملة[٢١].

٢- إعادة بناء القطاع الزراعي

قبل الحرب الأخيرة في مارس ٢٠٠٣، كان العراق يستورد ٦٠ في المائة من احتياجاته الغذائية. وقد تعرض القطاع الزراعي خلال السنوات الأخيرة الماضية للعديد من المشكلات مثل نقص المعدات والآليات والقصور الواضح في الاهتمام بأنظمة الري، إضافة إلى فقدان التربة لخصوبتها وتدهور الرعاية الصحية في القطاع الحيواني. وهنالك هدفان أمام مهمة إعادة بناء القطاع الزراعي في العراق أحدهما عاجل، ويتمثل في إعادة تفعيل القطاع الزراعي. أما الثاني فيمكن تطبيقه على المدى البعيد ويتمثل في تطوير الجوانب التسويقية. وتعمل الحكومتان الأمريكية والأسترالية على وضع خطة لتـــنفيذ مشروع مشترك لإعادة بناء القطاع الإنتاجي الزراعي وتفعيل أنظمة نقل وتسويق المنتجات الزراعية وتطوير أجهزة وزارة الزراعة[٢٢].

٣- إعادة بناء النظام القانوني

كانت الأجهزة الحكومية تعمل بشكل جيد إبان فترة حكم صدام حسين مع وجود عدد كبير من موظفي الخدمة المدنية المتمرسين ومجموعة من القوانين واللوائح المنظمة، الأمر الذي يعني أن جهود إعادة بناء النظام القانوني لن تبدأ من نقطة الصفر.

---

21 - "Will World Bank, IMF botch Iraq?", April 22,2003,
http://money.cnn.com/2003/04/22/news/war_world bank/index.htm

22 - "US and Australia to help rebuild Iraq's farm sector", US Department of State, International Information Programs, May 2, 2003

وفي هذا الإطار ينصح المتخصصون بضرورة أن تسند الكثير من جوانب عملية إعادة بناء النظام القانوني إلى الأمم المتحدة التي تمتلك خبرة كبيرة في هذا المجال وإلى فرق قانونية لديها القدرة على التحدث والتواصل باللغة العربية.

من جانبها، تعمل منظمة التحالف الدولي من أجل العدالة Alliance Internationale Pour La Justice في لندن على وضع الخطط اللازمة لإجراء إصلاحات في العراق في مجالي القانون وحقوق الإنسان. وقبل اندلاع الحرب في مارس ٢٠٠٣، جمعت المنظمة عدداً من المتخصصين من المعارضين العراقيين للخروج ببرنامج موحد حول الإصلاحات القانونية والتشريعية في العراق في مرحلة ما بعد صدام حسين. وتعمل المنظمة حالياً مع عدد من أعضاء المجتمع الدولي لتشكيل محكمة جرائم دولية لمحاكمة صدام حسين بتهمة ارتكاب جرائم حرب. كما شاركت المنظمة أيضاً في مشروع مستقبل العراق الذي أشرفت عليه وزارة الخارجية الأمريكية وتقدمت بخطط محددة حول النظام القانوني في عراق ما بعد صدام حسين.

٤- العدالة والوفاق الوطني

لم يتضمن قرار الأمم المتحدة رقم ١٤٨٣ أي آلية محددة تحكم عملية إنشاء نظام مسؤولية ومحاسبة فاعل، كما لم يحدد القرار ما إذا كانت الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة هي التي تقود مثل تلك الجهود. وكانت النقطة الوحيدة التي وردت فيها عبارة "المسؤولية" أو "المحاسبة" هي مطالبة القرار للدول الأعضاء بعدم جعل أراضيها ملاذاً آمناً للمجرمين وأن تدعم الخطوات التي ترمي إلى تقديمهم إلى العدالة. ومن الواضح أن العدالة في عراق ما بعد الصراع ستــتطلب قدراً كبيراً من المسؤولية الدولية والدعم الوطني وبناء نظام عدلي فاعل. وقد صُممت الإصلاحات التي أعلنها بول بريــمر في يونيو ٢٠٠٣ من أجل تطوير النظام القضائي عبر استحداث سلطتين قضائيتين جديدتين، وهما لجنة مراجعة النظام القضائي والمحكمة الجنائية المركزية. والهدف من تشكيل لجنة مراجعة النظام القضائي هو إصلاح النظام القضائي. أما المحكمة الجنائية فيهدف

إنشاؤها إلى تعقب ومحاكمة المجرمين الذين يعملون على تقويض الأمن وجهود إعادة البناء في العراق[٢٣].

٥- الصحة والتعليم

إضافة إلى توفير المعونات الإنسانية العاجلة هنالك حاجة أيضاً إلى معالجة العديد من المشكلات الإنسانية الملحة، والتي ستسهم مجتمعة في تحقيق الرفاهية للمجتمع العراقي على المدى الطويل. ومن بين أهم المشكلات الإنسانية التي تحتاج إلى المعالجة إصلاح المستشفيات والمرافق الصحية وتوفير الكادر الصحي اللازم لتشغيلها ومراجعة المنهج الدراسي وتنقيته من أفكار حزب البعث وإصلاح النظام التعليمي بشكل كامل. ووفقاً لصندوق رعاية الطفولة فإنه وبسبب الحصار الاقتصادي الطويل الذي عاشه العراق خلال السنوات الماضية أصبح ما يناهز ٧٠ في المائة من مدارس البلاد في حاجة ماسة إلى صيانة عامة وإعادة ترميم وتجديد للكثير من مرافقها، كما أن جزءاً كبيراً منها تدهورت حالته إلى درجة أن وجود التلاميذ فيها بات أمراً يشكل خطراً على صحتهم وحياتهم.

ويقول تقرير صادر عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إن مباني ٨٠ في المائة من نحو ١١ ألف مدرسة في العراق أصبحت في وضع سيئ للغاية. وأظهر التقرير كذلك أن معدلات الفاقد التربوي ارتفعت إلى حد كبير، حيث تشير الإحصاءات إلى أن مليون طفل عراقي من مجموع نحو ٦ ملايين من الذين بلغوا سن الدراسة لم يجدوا فرصة الدخول إلى المدارس أو خرجوا بعد دخولهم لأسباب أخرى. كما أن معدل الذين وجدوا فرصة الدراسة في المدارس الثانوية لا يتعدى ثلث المجموع الكلي للطلاب الذين وصلوا إلى السن المحددة لدخول المدارس الثانوية.

---

23 - Jim Krane and Donna Abu-Nasr, “Iraq Gets Court Reform; US Soldier Dies”, at: http://channels.netscape.com/ns/news/story.jsp?idq=/ff/story/0001/

ويُــعتبر الجانب الايديولوجي هو التحدي الأكبر الذي يواجه عملية إعادة بناء النظام التعليمي في العراق. ونظراً إلى التجارب السابقة التي مرت بها بلدان مثل روسيا، حيث توقفت المدارس عن تدريس مادة التاريخ لعام كامل بعد سقوط حائط برلين في عام ١٩٨٩، فإن مسألة اختيار المواد والمقررات التي يجب تدريسها في المدارس العراقية تصبح من أخطر وأصعب المهام التي تواجه القائمين على أمر التعليم في هذه المرحلة. وكمخرج أولي من تلك الورطة، يرى البعض ضرورة الاستعانة بمناهج ووسائل تعليمية من مصر والأردن[٢٤].

٦- البنيات الأساسية

من بين أهم الاحتياجات العاجلة أمام مسألة إعادة بناء البنيات الأساسية في العراق ضرورة إيلاء أهمية قصوى لمسألة إصلاح محطات توليد الطاقة وشبكات الكهرباء وأنظمة المياه والصرف الصحي، إضافة إلى إعادة بناء وتعمير المطارات والموانئ البحرية. وفي هذا الإطار منحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية واحداً من أكبر عقودها إلى مؤسسة بكتل Bechtel في ١٧ ابريل ٢٠٠٣، وذلك للمساعدة على بناء منشآت بنية أساسية محلية جديدة.

وإضافة إلى هذا، طــوّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" مخططاً مفصلاً للمساعدات التي تُــقدم إلى المشروعات الأساسية على المديين القصير والطويل. ومن المعروف أن للبرنامج تجربة واسعة في مجال صيانة ومتابعة مرافق البنية الأساسية في العراق منذ عام ١٩٩٧.

24 -Laura Pappano, “Rebuilding Iraqi schools in Iraq. Let us rewrite history. Rebuilding Iraqi schools not an easy test”, The Boston Globe, May 11, 2003, p. D1.

٧- الجيش

سيتركز الدور الأساسي للجيش في العراق في الفترة المقبلة على الاهتمام باستقرار البلاد وحماية الحكومة المدنية الجديدة والدستور الدائم للبلاد. وسيكون من الضروري معالجة الكثير من القضايا المتعلقة بالجيش الجديد الذي سيتم تكوينه في العراق، بما في ذلك مسألة رسم المهام والصلاحيات التي يجب أن يضطلع بها الجيش في عراق ما بعد صدام. كما أن هناك ضرورة أيضاً لإيلاء الاهتمام بجوانب مثل العلاقة بين المؤسستين العسكرية والمدنية وتنظيم البرامج التعليمية والتربوية والأدوار القيادية التي يمكن أن تضطلع بها القيادات العسكرية، إضافة إلى تحديد ورسم ملامح السياسة الدفاعية الإقليمية للبلاد.

وكانت لجنة العمل المكلفة بدارسة أوضاع المؤسسة العسكرية في إطار مشروع مستقبل العراق قد ناقشت إمكانية إعداد القوات المسلحة بحيث تلعب دوراً كبيراً في عمليات حفظ السلام ومحاربة الإرهاب ومكافحة المخدرات والمساعدة على درء الكوارث مثل الفيضانات والهزات الأرضية. وفي هذا الإطار طلبت الولايات المتحدة من الحكومة الأردنية المساعدة على تدريب جيش عراقي يتم بناؤه بحيث يكون قادراً على أداء مهامه بالشكل المطلوب.

وفي أعقاب حل الجيش العراقي في العشرين من مايو ٢٠٠٣، أوكلت وزارة الدفاع الأمريكية لوولت سلوكومب Walt Slocombe الذي كان يشغل منصب مساعد وزير الدفاع لشؤون السياسات في عهد إدارة بيل كلينتون مهمة بناء الجيش العراقي الجديد. وكانت عملية إعادة بناء الجيش العراقي قد بدأت في الموصل في اليوم نفسه الذي أُعلن فيه عن تعيين (وولت) لإدارة تلك المهمة، حيث تم تشكيل وحدة بقيادة اللواء عصام عبد الله ضمت أربعين ضابطاً عراقياً من الذين تعرضوا للمضايقات من قبل نظام صدام حسين وأمضوا السنوات التي سبقت الإطاحة بالنظام في المنفى. ويتمتع معظم أولئك الضباط بخبرة ميدانية عالية، حيث شاركوا في الحرب العراقية ــ الإيرانية خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ – ١٩٨٨، كما شارك بعضهم أيضاً في حرب الخليج قبل أن

يطردهم النظام السابق من الخدمة. ووفقاً لتقرير صادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن Center for Strategic and International Studies فإن خبراء عسكريين أمريكيين أوصوا بتخفيض حجم القوات العراقية إلى ٢٠٠ ألف جندي بدلاً من العدد السابق الذي كان يتراوح ما بين ٣٥٠ – ٤٠٠ ألف جندي. ويعتقد أولئك الخبراء بأنه واستناداً إلى قراءة واقع الاحتياجات الأمنية فإن الحجم الحقيقي من القوات المطلوب لحماية الحدود العراقية البالغ طولها ٣٦٥٠ كيلومتراً يجب ألاّ يقل عن ١٥٠ ألف جندي، إضافة إلى عدد آخر من جنود الاحتياطي[٢٥].

٨- قضايا المرأة

على الرغم من أن وضع المرأة العراقية إبان فترة حكم صدام حسين كان أفضل من أوضاع المرأة في الكثير من البلدان العربية الأخرى المجاورة، حيث كان بمقدورها العمل والتصويت وممارسة القيادة والالتحاق بالمدارس وتقلد المناصب السياسية. فقد ظلت المرأة العراقية هي الأكثر عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان وللتمييز إبان فترة حكم صدام حسين. عليه وفي إطار الاهتمام بأوضاع المرأة العراقية فإن عملية إعادة بناء العراق لا بد أن تتضمن معالجة مشكلات التمييز التي تعاني منها المرأة، بحيث يتم تصحيح مختـلِف الممارسات الخاطئة السابقة والنظر إلى المستقبل برؤية تؤكد على المساواة والتمثيل المتكافئ للمرأة العراقية في كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ونود أن نشير هنا إلى أن حجم التمثيل الذي قد تحظى به العناصر الإسلامية في الحكومة العراقية المنتخبة سيحدد إلى مدى بعيد طبيعة وتوجهات السياسات الخاصة بحقوق المرأة.

25 -Riad Kahwaji, "Rebuilding Iraq's Military: US asks Jordan to train troops", Defense News, Vol.18, No.22, June 2, 2003; p. 1 and 9.

وعموماً وبغض النظر عن السيناريوهات المحتملة في هذا الجانب، لا بد لأي خطة مستقبلية من أن تتضمن أُطراً واقعية لردم الهوة التعليمية بين شريحتي النساء والرجال في العراق، حيث تقول الإحصاءات إن ٤٥ في المائة فقط من النساء العراقيات نلن حظهن في تلقي التعليم، بينما تبلغ النسبة في أوساط الرجال ٧١ في المائة.

٩- الموارد الطبيعية

إن أي خطة لإعادة بناء قصيرة أو طويلة الأمد لا بد أن تراعي الاهتمام بقطاعين من القطاعات المهمة، وهما قطاعا النفط والمياه. وتُـعتبر مجموعة بكتل هي الطرف الرئيسي في عملية إعادة بناء قطاع المياه في العراق. أما بالنسبة للنفط فقد فوض القرار ١٤٨٣ الولايات المتحدة بجمع عائدات النفط العراقية خلال الفترة الانتقالية. وكان العراق قبل الحرب ينتج نحو ٢,٥ مليون برميل من النفط في اليوم. لكن أعمال النهب التي تعرضت لها المنشآت النفطية، إضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية أسهما في إعاقة الجهود الرامية إلى إعادة الأوضاع الإنتاجية في قطاع النفط إلى ما كانت عليه قبل اندلاع الحرب. وكانت الإدارة الأمريكية في العراق تهدف خلال الفترة الماضية إلى الوصول بإنتاج النفط العراقي إلى معدل ١,٣ مليون برميل في اليوم يتم تصدير ٧٥٠ ألف برميل منها يومياً. ويحتاج قطاع النفط العراقي حالياً إلى مساعدات فنية واستثمارات مباشرة واستحداث آليات تصدير فاعلة[٢٦].

١٠- إعادة بناء وسائل الإعلام

تتطلب عملية بناء مؤسسات إعلامية حرة في العراق ضرورة القضاء على السيطرة المحكمة التي كانت تفرضها الدولة على المؤسسات الإعلامية إبان فترة حكم

26 -"OPEC readies to cut production". See:
http://money.cnn.com/2003/04/23/markets/opec.reut/index.htm

صدام حسين، إضافة إلى وضع أُطر تدريبية فاعلة تستوعب الصحافيين الجدد والاعتماد على خبرات المتخصصين العرب والأجانب. وهنالك تنبؤات تقول إنه ربما يتم تشكيل لجنة استشارية إعلامية تضم متخصصين عراقيين وأجانب لوضع الأُطر التي تضمن استقلالية النشر ومصداقيته.

الأطراف الرئيسية المشاركة في عملية إعادة البناء

في العادة، تضطلع المجموعات المحلية والدولية والمنظمات غير الحكومية بالجزء المهم من عملية إعادة البناء في البلدان الخارجة لتوها من حروب أو أزمات كبيرة. ومن الضروري أن تتمتع تلك المجموعات بخبرات وقدرات عالية تمـكّـنها من أداء مهامها على الوجه الأمثل. وعموماً، هنالك أربع مجموعات رئيسية تقود العملية، ويمكن حصرها في:ـــ

- الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة
- المؤسسات المالية الدولية
- المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية
- قوات حفظ السلام وأجهزة الأمن الدائمة والمؤقتة

وسنـــســـتعرض في ما يلي دور هذه المجموعات الأربع انطلاقاً من الواقع العراقي:

دور وكالات الأمم المتحدة

ظلت الأمم المتحدة تقدم المساعدات الإنسانية إلى الشعب العراقي خلال السنوات التي سبقت اندلاع الحرب. لكن خلال الفترة الأخيرة التي أعقبت اندلاع الحرب ووقف العمليات القتالية، لم تتضح معالم الفواصل بين دور الأمم المتحدة من جانب والولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر. وكان قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ الصادر في مايو ٢٠٠٣ قد أعطى الأمم المتحدة دوراً محدوداً في العراق بالتوازي مع دور

القوى المحتلة. ونص القرار على تعيين ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، أسندت إليه مهمة المساعدة على تشكيل حكومة انتقالية وتنسيق جهود وأنشطة وكالات الأمم المتحدة في العراق. وأضافت تلك الخطوة المزيد من الشرعية للعمليات الإنسانية. كما نص القرار أيضاً على تمثيل الأمم المتحدة في لجنة التمويل الدولية الخاصة بتمويل مشروعات التنمية في العراق.

وتمكنت العديد من وكالات الأمم المتحدة من المساعدة في جهود إعادة إرساء الاستقرار العراق في مرحلة ما بعد الحرب، إذ تشارك منظمات وهيئات مثل برنامج الغذاء العالمي ووكالة خدمة المشروعات والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة في الكثير من الأنشطة التي تهدف إلى مساعدة المواطنين العراقيين.

ونظراً إلى أن جهود هذه المنظمات لا تــندرج تحت إطار أنشطة إعادة البناء فإنها لا تحتاج إلى تفويض جديد، لكنها تحتاج إلى بيئة مشجعة توفرها قوات الاحتلال تمكّنها من العمل بشكل فاعل. ومن المعروف أن هنالك منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لا يمكنها الاضطلاع بمهام في أي بلد دون الحصول على تفويض مباشر من مجلس الأمن الدولي، لكنها في حالة العراق يمكن أن تستــند إلى القرار رقم ١٤٨٣، ولا تحتاج إلى تفويض جديد من مجلس الأمن.

وهنالك منظمتان أخريان تابعتان للأمم المتحدة يُــفترض أن تلعبا دوراً كبيراً في عملية إعادة بناء العراق، وهما لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتعويضات، والتي أُنشئت في عام ١٩٩١ وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٦٩٢ وأوكلت إليها مهمة مراجعة طلبات التعويضات التي تتقدم بها الجهات المتضررة من الاحتلال العراقي للكويت في عام ١٩٩٠. أما المنظمة الثانية فهي وكالة تنسيق إعادة الأسرى والمفقودين الكويتيين وإعادة الممتلكات الكويتية.

وكانت المنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة قد تم إجلاؤها من العراق بأمر من كوفي أنان الأمين العام للمنظمة في السابع عشر من مارس ٢٠٠٣ قبل ساعات من بدء العمليات العسكرية هناك. وأدى خروج تلك المنظمات إلى إحداث فراغ كبير، حيث ظلت الأمم المتحدة ومنذ فترة حرب الخليج ١٩٩١ تمارس أنشطة إنسانية كبيرة في العراق. وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو أهم الوكالات العاملة على أرض الواقع، حيث أوكلت إليه مهمة إدارة برنامج "النفط مقابل الغذاء"، وتركزت جهوده الأساسية في إعادة بناء شبكات الكهرباء في بغداد وتطوير البنيات الأساسية في شمال العراق، خصوصاً في المناطق الكردية. ومن جانبها اضطلعت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بمهمة معالجة مشكلة نحو مليون نازح. وعمل صندوق رعاية الطفولة على الاهتمام بالقضايا الصحية للأطفال وقدم مساعدات كبيرة إلى الأمهات والأطفال طول فترة الحظر. وتركزت جهود برنامج الغذاء العالمي في توفير الأغذية والأطعمة الأساسية لنحو ٦٠ في المائة من السكان الذين كانوا يعتمدون على المساعدات الإنسانية الغذائية.

منظمات ووكالات الأمم المتحدة

الاسم المختصر	الاسم الكامل	المهام
OCHA	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	تنسيق مختلِف العمليات الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة
UNHCR	المفوضية السامية لشؤون اللاجئين	تقديم المساعدات والحماية للاجئين
UNICEF	صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة	مسؤول عن توفير الرعاية للأطفال وعن كل القضايا المتعلقة بحقوقهم
WFP	برنامج الغذاء العالمي	تقديم المساعدات الغذائية إلى المحتاجين
WHO	منظمة الصحة العالمية	الاضطلاع بمهام الوقاية والرعاية الصحية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مساعدة الدول الأعضاء في جهود تحقيق التـــنمية البشرية المستدامة
FAO	منظمة الأغذية والزراعة	مساعدة الدول الأعضاء على تطوير الإنتاج الزراعي والغذائي.
UNDPKO	إدارة عمليات حفظ السلام	الاضطلاع بتـــنسيق عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة
UNIFEM	صندوق الأمم المتحدة لتـــنمية المرأة	تقديم المساعدات المالية والفنية للبرامج والاستراتيجيات التي تخدم قضايا حقوق المرأة وإشراكها في الحياة السياسية والاقتصادية.
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	تقديم المساعدات المتعلقة ببرامج حماية البيئة في أنحاء العالم كافة.
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة	تشجيع التعاون العلمي والثقافي والتربوي.
UNMAS	برنامج الأمم المتحدة لنزع الألغام	المساعدة في عملية إجراء المسوحات الخاصة بنزع الألغام وغيرها من العمليات المتعلقة بهذا الجانب.
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان	المساعدة على معالجة القضايا السكانية
IMF	صندوق النقد الدولي	تقديم التمويل اللازم للدول الأعضاء ومساعدتها على تأسيس أنظمتها المالية والمصرفية.
The World Bank	البنك الدولي	تمويل مشروعات الصحة والتعليم والبنى التحتية في البلدان الأعضاء.

المصدر: مأخوذ من تقرير

“Reconstructing Iraq: A Guide to the Issues”,Open Society Institute and United Nations Foundation, May 30, 2003

مؤسسات التمويل الدولية

أعلنت لجنة التمويل الدولية التابعة لصندوق النقد الدولي في بيان لها صدر في الثاني عشر من ابريل ٢٠٠٣ أن إسهامات المجتمع الدولي بما فيه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تُـعتبر أساسية لضمان تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية مستدامة في العراق. وأوضحت اللجنة في بيانها أن الوضع العراقي يشكل تحدياً كبيراً للمجتمع الدولي ويستدعي التعجيل بتحسين الأوضاع الأمنية ووقف المعاناة الإنسانية وتشجيع النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات الفقر[٢٧].

ويُـعتبر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هما المنظمتين المختصتين بالقضايا المالية والتمويلية في الأمم المتحدة، ويُنـتظر أن يلعبا دوراً مهماً للغاية في إعادة بناء العراق، خصوصاً في ظل عدم وجود مصرف تنموي إقليمي فاعل في منطقة الشرق الأوسط. وإضافة إلى دورهما في إعادة هيكلة ديون العراق وإعادة بناء الاقتصاد، أضاف قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ مهمة أخرى إلى قائمة اهتمامات هاتين المنظمتين، حيث نص القرار على تمثيلهما في اللجنة المالية الاستشارية الخاصة بصندوق تنمية العراق الذي أوكلت إليه مهمة تمويل عمليات إعادة البناء من عائدات النفط والعائدات الأخرى.

وسيُطلب من البنك الدولي تمويل الاستثمارات في مجالات الصحة والتعليم والبنيات الأساسية. أما صندوق النقد الدولي فسيساعد على إعادة بناء النظام المصرفي والنقدي، إضافة إلى تقديم مساعدات مالية مؤقتة كجزء من عملية إعادة جدولة ديون العراق الخارجية الضخمة. وتقول بعض التقارير إن الصندوق يسعى إلى المساعدة على وضع الأطر اللازمة لتطوير العمل التجاري.

---

27 - "Finance Group Urges International Involvement in Iraq's Future", US Department of State, International Information Program, 12 April 2003, at

http://usinfo.state.gov/regional/near/iraq/text2003/0413imf.htm

ويمكن للاتحاد الأوروبي أيضاً أن يعمل كمؤسسة مالية في العراق. وقد ظل الاتحاد طوال السنوات الماضية يقدم المساعدات الإنسانية عبر لجنة المساعدات الإنسانية التابعة له، والتي قدمت مساعدات فنية ومالية إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في العراق. وخلال الفترة ما بين حرب الخليج ١٩٩١ والحرب الأخيرة في مارس ٢٠٠٣ كانت اللجنة هي المصدر الأساسي للمساعدات الإنسانية في العراق. وبعد اندلاع الحرب تعهدت اللجنة بتقديم ٣٢٧ مليون يورو لدعم جهود الإغاثة[٢٨].

دور الأمم المتحدة في إعادة البناء السياسي

من المؤكد أن مشاركة الأمم المتحدة في أي مرحلة من مراحل الانتقال إلى الحكم الوطني ستعطي العملية بأكملها شرعية خاصة. ويمكن للأمم المتحدة أن تشجع القوى الدولية الأخرى على المشاركة في جهود إعادة البناء السياسي، وبالتالي تقلل من المخاوف التي تقول إن الولايات المتحدة ترغب في السيطرة على العراق.

وانطلاقاً من ذلك الواقع أوصى كثير من المراقبين في الفترة التي سبقت اندلاع الحرب بضرورة أن تقود الأمم المتحدة السلطة الانتقالية في العراق أو أن تنتقل إليها تلك السلطة بعد فترة قصيرة من وقف العمليات العسكرية على غرار ما حدث في أفغانستان. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة لم تلعب هذا الدور في العراق حتى الآن فإن هنالك فرصة لكي تلعب دوراً مهماً في الانتقال إلى الحكم الوطني عبر المشاركة في صياغة الدستور الدائم ومراقبة الانتخابات.

ومن المهم أن نشير إلى أن كوفي أنان الأمين العام للمنظمة الأممية كان قد أفصح في حديث له في العاصمة اليونانية أثينا في السابع عشر من ابريل ٢٠٠٣ عن رؤية مستقبلية واضحة لعراق حر يحكمه العراقيون بأنفسهم. وتضمنت رؤية أنان مبادئ

28 - الاتحاد الأوروبي يفتح مكتب مساعدات إنسانية في بغداد، وكالة الأنباء الفرنسية، بتاريخ الحادي عشر من مايو ٢٠٠٣.

أساسية تحكم السياسات والأفعال المستقبلية لعملية إعادة البناء السياسي في العراق، وهي:ـــ

- حق الشعب العراقي في تحديد نظام حكومته وفي اختيار قياداته السياسية وفي إدارة موارده الطبيعية.
- الحفاظ على سيادة واستقلالية ووحدة أراضي العراق.
- مساعدة الشعب العراقي على العودة إلى أوضاعه الحياتية الطبيعية بأسرع وقت ممكن ووضع حد للعزلة التي طوقت العراق خلال السنوات الماضية.
- ضرورة أن يستـــند أي دور للأمم المتحدة خارج إطار الدور الإنساني إلى تفويض من مجلس الأمن وإلى نصوص مواثيق الأمم المتحدة.

دور المنظمات غير الحكومية

لعبت المنظمات غير الحكومية دوراً مهماً في جهود إعادة البناء في البلدان التي تعرضت لأزمات في السابق، حيث استخدمت الدعم المالي الذي تلقته من الجهات الشعبية والحكومية المانحة ومن منظمات الأمم المتحدة في مشروعات مختلفة في الكثير من البلدان. وتقدم المنظمات غير الحكومية المساعدات التي تخدم المشروعات المتوسطة والطويلة الأمد مثل وضع الخطط وتنفيذ المشروعات الإعمارية. كما أنها تقدم الخدمات الإنسانية العاجلة مثل الأغذية ومياه الشرب والمأوى والرعاية الصحية للأشخاص المتأثرين مباشرة بالأزمات والكوارث.

وفي العادة تكون للمنظمات غير الحكومية فاعلية أكبر وقدرة أوسع على تنفيذ مشروعات إعادة البناء ومعالجة المشكلات الاجتماعية في وقت الأزمات أكثر من تلك التي تتمتع بها منظمات ووكالات الأمم المتحدة، وذلك نظراً إلى الخبرة الكبيرة التي يتمتع بها العاملون فيها وقدرتهم على التواصل أكثر مع المجتمعات المتأثرة.

ومن بين أهم المنظمات غير الحكومية التي ظلت تعمل بفاعلية في العراق اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الدولية للإنقاذ ومنظمة كير انترناشونال وورلد فيجون وهيئة خدمات الإغاثة الكاثوليكية وأوكسفام وأطباء بلا حدود والهيئة الطبية الدولية. كما تواصل منظمتا كير الأسترالية وإنقاذ الطفولة البريطانية برامج مساعداتهما التي بدأت قبل سنوات من الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق. وتقول الإحصاءات إن عدداً كبيراً من المنظمات غير الحكومية بينها ٦٠ في الأردن وعدد آخر أكبر في الكويت تنتظر الفرصة لدخول العراق لتقديم مساعداتها. لكن الفوضى التي عمت البلاد في أعقاب سقوط نظام صدام حسين أبطأت عملية دخول تلك المنظمات. وعموماً، بدأ عدد المنظمات غير الحكومية العاملة داخل الأراضي العراقية يتزايد يوماً بعد آخر، ويقوم مركز العمليات الإنسانية في الكويت بتنسيق جهودها[٢٩].

نماذج للمساعدات التي قدمتها الدول العربية إلى العراق

منذ الأيام التي أعقبت انتهاء الحرب الأمريكية على العراق ركزت الحكومات العربية والمنظمات غير الحكومية في البلدان العربية اهتماماتها على مسألة تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى الشعب العراقي. وحثت وزارة الخارجية الأمريكية الحكومات والشركات العربية على تقديم عروضها للمشاركة في عملية إعادة البناء. وقد عكست بعض البيانات الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية خلال الفترة الأخيرة قناعة الإدارة الأمريكية بأن منح عقود إلى البلدان العربية في عملية إعادة بناء العراق سيؤدي إلى إضافة المزيد من الخبرات العملية من جهة كما سيكون له مردوده السياسي من جهة أخرى، حيث ستقود خطوة مثل تلك إلى تخفيف حدة التوتر التي تشوب علاقات الولايات المتحدة مع العديد من بلدان المنطقة. وعلى الرغم من أن بعض البلدان العربية

29 - منظمات الإغاثة تضم جهودها من أجل منع وقوع أزمة إنسانية، وكالة الأنباء الفرنسية بتاريخ السادس عشر من ابريل ٢٠٠٣.

ساعدت الجهود الحربية للولايات المتحدة فإن تلك المساعدة كانت صامتة، حيث فضلت البلدان العربية اتخاذ خط الحياد تحت ضغط الرفض الشعبي العارم.

وفي اجتماعهم الذي عقدوه في الرياض في الحادي والعشرين من ابريل ٢٠٠٣ لمناقشة مستقبل العراق أقر المصرفيون العرب بعدم وجود مقاولين عرب بالحجم الذي يؤهلهم للفوز بالعقود الكبيرة، لكنهم توقعوا أن تحصل بعض الشركات العربية على عقود لتـــنفيذ مشروعات من الباطن.

وفي الإطار ذاته أعلنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، المسؤولة عن منح عقود قيمتها ٢,٤ مليار دولار في مجال إعادة البناء في العراق، في بيان صحفي، أن شركة بكتل ستنفذ الكثير من مشروعات إعادة البناء عبر مقاولين من الباطن للاستفادة من خبرات المقاولين العرب واتصالاتهم الجيدة داخل العراق. وتقول بعض التقارير إن الشركات المصرية التي كان يعمل بعضها مع الأمم المتحدة في العراق قبل الحرب يمكن أن تفوز بعقود فرعية تصل قيمتها إلى عشرة مليارات دولار. وتعتزم شركات الصلب والتشييد المسلح وشركات المنتجات الصيدلانية وشركات أخرى التقدم بعروضها[٣٠].

في الجانب الحكومي، تبرعت الحكومة الكويتية بمبلغ ثمانية ملايين دولار للمساهمة في إعادة إعمار مستشفى البصرة العام، كما تبرعت بمليون دولار أخرى لبرنامج الغذاء العالمي للمساعدة في تمويل عملياته الإغاثية الطارئة في العراق. وظلت الكويت ومنذ بداية الحرب ترسل أطناناً من المساعدات الإنسانية إلى مناطق جنوب ووسط العراق، وشملت تلك المساعدات المياه والغذاء والأغطية والإمدادات الطبية[٣١]. كما أرسلت قطر بالتعاون مع الكويت قافلة تحمل أدوية وأطعمة، إضافة إلى سيارتي

30 - Danna Harman, “Arabs’ role in rebuilding”, Christian Science Monitor, April 28, 2003, p.04.

31 - الكويت تتبرع بثمانية مليون دولار لإعادة بناء مستشفى البصرة العام. وكالة الأنباء الفرنسية، بتاريخ الثامن من مايو ٢٠٠٣.

إسعاف[٣٢]. ومن بين المساعدات التي قدمتها الحكومة الكويتية إلى العراق أيضاً كميات من الفواكه والخضروات واللحوم لإطعام حيوانات حديقة الحيوانات في بغداد لمدة أسبوعين[٣٣].

وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة هي أول بلد عربي يرسل سفينة محملة بمواد الإغاثة العاجلة للشعب العراقي. وحملت تلك السفينة على ظهرها ٧٠٠ طن من الأغذية ومياه الشرب والمواد الطبية. وأعلنت الإمارات عن عزمها التبرع بـــ ١٢ سيارة إسعاف ومعدات لتجهيز ستة مستشفيات عراقية، إضافة إلى بناء محطة تحلية مياه تبلغ طاقتها الإنتاجية ٢٥٠ ألف جالون في اليوم[٣٤].

وعبرت أول قافلة مساعدات إنسانية سعودية الحدود العراقية في الحادي والعشرون من ابريل ٢٠٠٣، وشملت محتويات تلك القافلة مستشفى ميدانياً ضخماً ومعدات طبية وأدوية، ورافق تلك القافلة ١٢٠ طبيباً سعودياً. كما رافقت القافلة أيضاً ١٢ شاحنة محملة بالأغذية والمياه والحليب والأغطية. وأصدرت الحكومة السعودية أوامر بنقل الجرحى والمصابين العراقيين إلى مستشفيات المملكة لتلقي العلاج.

وقررت الحكومة السعودية أيضاً تخصيص مبلغ ٨٠ مليون دولار للإسهام في أعمال الإغاثة في العراق[٣٥]. وتم تشكيل لجنة برئاسة الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية لمساعدة الشعب العراقي، وتمكنت تلك اللجنة من حشد المزيد من المساعدات.

---

32 - مساعدات كويتية وقطرية في اتجاهها إلى البصرة، وكالة الأنباء الفرنسية، بتاريخ الثامن والعشرين من إبريل ٢٠٠٣.

33 - حديقة حيوان بغداد تستفيد من الحكومة الكويتية ... بيان صحفي صادر عن القيادة المركزية الأمريكية في فلوريدا في ١٩ أبريل ٢٠٠٣.

34 - تصريحات دونالد رامسفيلد للصحافيين في أبو ظبي FDCH بتاريخ السابع والعشرين ابريل ٢٠٠٣.

35 - أول قافلة مساعدات سعودية تدخل الأراضي العراقية، وكالة الأنباء الفرنسية، بتاريخ الحادي والعشرين من إبريل ٢٠٠٣.

ونظم التلفزيون السعودي يوماً مفتوحاً لتلقي تبرعات المشاهدين، وبلغ ريع ذلك اليوم ١١,٥ مليون دولار[٣٦].

من جانبها، أرسلت سوريا أول قافلة مساعدات منها إلى الشعب العراقي في التاسع من مايو ٢٠٠٣. وجمعت تلك المساعدات تحت إشراف الهلال الأحمر السوري، واحتوت القافلة على ٣٠ ناقلة تحمل ٣٠٠ طن من الأغذية والأدوية والمعدات الطبية[٣٧].

وأرسلت المنظمة الهاشمية الخيرية الأردنية مساعدات إلى الفلسطينيين الذين طردوا من بيوتهم في بغداد، وكانت تلك المساعدات عبارة عن أغطية وخيام تكفي لنحو ٢٣٠ عائلة فلسطينية. ووفقاً لتقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين فإن ملاك البيوت التي كانت تستأجرها الحكومة العراقية للأسر الفلسطينية قد أرغموا تلك الأسر على إخلاء بيوتهم بعد سقوط حكومة صدام حسين[٣٨].

وبفعل تدفق المواد الإغاثية تحولت الأراضي الأردنية إلى شريان إمداد حيوي لإيصال المساعدات الإنسانية والغذائية إلى الشعب العراقي. وفي واحدة من أكبر العمليات اللوجستية خلال السنوات الأربعين الماضية التي شكلت تاريخ برنامج الغذاء العالمي يخطط البرنامج لاستخدام نحو ٩٣٠٠ شاحنة تعمل في ستة بلدان مجاورة، وهي تركيا والأردن والكويت وسوريا ولبنان وإيران[٣٩].

36 - السعودية ترسل أول قافلة مساعدات للعراق، وكالة الأنباء الفرنسية، بتاريخ العاشر من مايو ٢٠٠٣.

37 - سوريا ترسل أوّل قافلة مساعدات للعراق، وكالة الأنباء الفرنسية، بتاريخ العاشر من مايو ٢٠٠٣.

38 - الأردن ترسل مساعات للفلسطينيين في العراق، وكالة الأنباء الفرنسية، بتاريخ الثاني من مايو ٢٠٠٣.

39 - الأردن تتحول إلى ممر لتوصيل المساعدات إلى العراق. اسوسيتد برس، بتاريخ السابع عشر من إبريل ٢٠٠٣.

الدور العربي في إعادة بناء العراق

على الرغم من أن العقود الكبيرة الخاصة بمشروعات إعادة بناء العراق ستذهب إلى شركات أمريكية مثل بكتل وهاليبيرتون Halliburton فإن حصة معتبرة من الأعمال الفعلية ستذهب إلى مقاولين من الباطن. وتُــعتبر هذه الوضعية بمثابة فرصة جديدة للشركات العربية سواء كانت تلك التي تعمل حالياً داخل الأراضي العراقية أو الأخرى التي تفهم البيئة العراقية جيداً. ويقدر الخبراء أن تستغرق عملية إعادة بناء العراق خمس سنوات بتكلفة تصل إلى ٦٠٠ مليار دولار. وتشمل تلك العملية إعادة بناء وتوسيع القطاع النفطي وإصلاح وبناء الطرق السريعة والمطارات والموانئ، إضافة إلى الاستثمار في مجال الإسكان وبناء المصانع والمكاتب. ومن بين الشركات التي يُــتوقع لها القدرة على المشاركة في تلك الأنشطة الشركات التي لديها خبرة ونشاط في مجال بناء الموانئ البحرية والجوية وفي مجال تقديم الخدمات المصرفية والقانونية. وقد تقدمت بعض المصارف والشركات القانونية العربية بعروض لتوفير الخدمات المصرفية والقانونية وغيرها للشركات الأمريكية[٤٠]. وفي السياق ذاته، أوضح أحمد ماهر وزير الخارجية المصري في تصريح له في الثالث والعشرين من يونيو ٢٠٠٣ أن القطاع الخاص في مصر يمكن أن يلعب دوراً حيوياً في جهود إعادة بناء العراق، مؤكداً على دور الأمم المتحدة في هذا الجانب[٤١]. وكان العاهل الأردني الملك عبد الله والرئيس المصري حسني مبارك قد ناقشا خلال اجتماع قمة عقداه في القاهرة في الخامس عشر من ابريل ٢٠٠٣ الدور المحتمل الذي يُــتوقع أن تضطلع به البلدان العربية في عراق ما بعد الحرب. وطالب الزعيمان المجتمع الدولي بدعم الشعب العراقي، وأكدا الحاجة

40 - "Rebuilding Iraq: What Role Will Arab Play?", at American Iraqi Chamber of Commerce, http://www.aicc.us/, May 28, 2003.

41 - ماهر: للقطاع الخاص دور كبير في بناء العراق. انظر:

http://www.fananews.com/petra/2003/June/23/16410600.htm

إلى دور عربي فاعل في عملية إعادة بناء العراق[٤٢]. وفي تطور متصل أعلنت الحكومتان المصرية واليابانية في الرابع من يوليو ٢٠٠٣ عن إرسال فريق مسح طبي مشترك إلى بغداد، وذلك في إطار التعاون المشترك بين البلدين وفي إطار عزمهما على تنفيذ الاتفاق الذي عقده زعيما البلدين في الرابع والعشرين من مايو ٢٠٠٣، والذي نص على تقديم مساعدات إنسانية مشتركة إلى العراق[٤٣]. وتجاوباً مع عملية البناء السياسي في العراق، وافقت الجامعة العربية مؤخراً على التعامل مع مجلس الحكم العراقي إلى حين تشكيل حكومة عراقية منتخبة[٤٤].

وفي ما يخص المشاركة العربية في قوات حفظ السلام في العراق، أصر الرئيس بوش خلال قمة شرم الشيخ التي عُـقدت في يونيو ٢٠٠٣ على ضرورة أن ترسل مصر والأردن والسعودية قوات إلى العراق لتعمل مع قوات دولية أخرى لحفظ السلام والأمن في المدن العراقية. ورفضت مصر الإذعان للطلب الأمريكي، وأعلن الرئيس حسني مبارك أن بلاده لن ترسل جنوداً إلى العراق حتى وإن كان ذلك تحت مظلة الأمم المتحدة. ومن جانبه، وافق الملك عبد الله على المشاركة شريطة أن تسهم البلدان العربية الأخرى في تلك القوات. أما السعودية فطالبت بمهلة حتى يتسنى لها الرد على الطلب الأمريكي[٤٥].

---

42 -"Egypt, Jordan Explore Arab Role in Post-war Iraq; World Urge Humanitarian Aid for Iraqi People", at http://www.crienglish.com//144/2003-4-15/22@9690.htm

43 - "Dispatch of a Japan-Egypt Joint Medical Survey team to Iraq", at:

http://www.mofa.go.jp/announce/announce/2003/7/0704-2.htm

44 - أهي فرصة للمجلس؟ الأهرام الأسبوعي ٢٤ – ٣٠ يوليو ٢٠٠٣، انظر:

http://weekly.org.eg/2003/648/re12.htm

45 - "US pressurizes Riyadh into sending troops to Iraq", press AFP, Khaleej Times, 14 July 2003; at

http://aljazeerah.info/News%20archives/2003%20News%20archive.htm

خاتمة

تظهر القضايا المتعددة التي تحيط بعملية إعادة بناء العراق المستوى العالي من المشكلات التي تحتاج إلى معالجة. وبالنظر إلى التجربة العراقية، فإن الوصول إلى إطار نظري عام للتعامل مع تحديات مراحل ما بعد الصراعات في المستقبل يُــعتبر أمراً صعباً للغاية، وذلك بسبب تباين طبيعة البلدان المختلفة من حيث مستوى التنمية ومستوى قدرة وقوة البلد المستهدف بالتدخل وهل هو بلد منهار أم فاشل أم من البلدان الخطرة على جيرانها أم بلد له نفوذه في المجتمع الدولي؟

واستناداً إلى التجربة العراقية أيضاً، فإن أي سياسة عامة تُــصمم لتحكم عمليات إعادة البناء في مراحل ما بعد الصراع يجب أن تعالج الكثير من القضايا والمشكلات التي تغطي أربعة جوانب رئيسية، وهي: الأمن والعدالة والوفاق والحكم والرفاهية الاجتماعية الاقتصادية.

وتدور شكوك كثيرة حول الدور العربي في عراق ما بعد الحرب، فقد ترددت الدول العربية في إرسال قوات إلى هذا البلد. وعلى الرغم من تباين المواقف العربية حول الأمر فإن جميع البلدان العربية تتفق على ضرورة أن يُسند الدور الأكبر في عملية إعادة بناء العراق إلى الأمم المتحدة. وحتى الآن يقتصر الدور العربي في العراق على المساعدات الإنسانية والأنشطة الإغاثية، لكن الأوضاع الحالية توفر المزيد من الفرص أمام الشركات العربية للاستثمار في المجالات النفطية وفي إصلاح ورصف الطرق السريعة وبناء الموانئ والمطارات والاستثمار في مجال الاسكان وتشييد المصانع والمكاتب. وتُــعتبر الشركات العربية، والتي تمتلك خبرات واسعة في مجالات التشييد وإدارة المطارات والموانئ والمصارف والخدمات القانونية هي الأكثر حظاً في الحصول على عقود للعمل في مشاريع إعادة بناء العراق.

الفصل الثالث

صياغة سياسة عربية موحدة حول التدخل الإنساني

تقرير ورشتي العمل المنعقدتين في دبي في ١٥ – ١٧ فبراير و٢٥ – ٢٧ مايو ٢٠٠٣

يهدف المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بشكل أساسي من وراء مناقشة مسألة "التدخل في الخليج" إلى تطوير آلية نقاش وحوار بين المفكرين والمحللين والمسؤولين والمتخصصين في منطقة الشرق الأوسط. ويأتي ذلك استناداً إلى تجربة التدخل العسكري الأمريكي الحالي في العراق باعتبارها النموذج المناسب الذي يمكن أن تتبني عليه التحليلات والمناقشات.

وفي هذا الإطار، عقد المعهد ورشتي عمل في دبي بالتعاون مع مركز الخليج للأبحاث في دبي، حيث عُقدت الأولى في الفترة ما بين ١٥ – ١٧ فبراير ٢٠٠٣ والثانية خلال الفترة من ٢٥ – ٢٧ مايو ٢٠٠٣، وناقشتا الآثار والتبعات التي ترتبت على التدخل العسكري الأمريكي في العراق وما تبع ذلك من تغيير للنظام هناك. واستناداً إلى تلك المناقشات حاول المشاركون الخروج برؤية عربية واضحة وصياغة سياسية عربية عامة للتعامل مع القضايا العملياتية والقانونية والمدنية التي تبرز من خلال التدخلات الإنسانية، وذلك انطلاقاً من واقع البلدان العربية.

وشارك في هاتين الورشتين خبراء من المنطقة العربية ومن الدول الغربية بينهم أكاديميون كبار ودبلوماسيون وضباط سابقون، إضافة إلى محامين دوليين وإداريين وناشطين في مجال حقوق الإنسان.

ونحاول من خلال العرض التالي تغطية وتلخيص الأفكار التي وردت في الورشتين، وذلك لعكس وجهات النظر المختلفة حول عدد من القضايا المفاهيمية والعملية مثل إدارة الأزمات الإقليمية والفهم الإقليمي لمسألة التدخل ودو المنظمات الإقليمية، إضافة إلى المخاطر والفوائد التي يمكن أن يجنيها العرب في حال مشاركتهم في عمليات حفظ الأمن وفي خطوات إعادة البناء في العراق أو أي أماكن أخرى. كما نناقش هنا

أيضاً الأفكار التي وردت حول مسألة حقوق الإنسان ومشكلة المعايير والمفاهيم العربية المتعلقة بالأوضاع التي قد تنتج عن تدخلات محتملة في العالم العربي.

وراعينا في هذا التقرير ضرورة إضافة بعض المعلومات المفيدة التي لم ترد في تلك المناقشات، وذلك من أجل المساعدة على دعم استكمال بعض الأفكار المطروحة.

ورشة العمل الأولى: دبي ١٥ – ١٧ فبراير ٢٠٠٣

افـتُـتحت ورشة العمل الأولى هذه باستعراض مواقف المجتمع الدولي تجاه مسألة التدخل الإنساني، والكيفية التي ينظر بها المراقبون إلى تلك المسألة. وتحدث المشاركون عن أزمة كوسوفو باعتبار أنها شكلت نقطة التحول الرئيسية في تطوير النظام العالمي وباعتبار أنها أظهرت أن بعض الحالات التي لا يتم فيها استخدام القوة العسكرية دون تفويض من مجلس الأمن كانت ضرورية ومقبولة.

لقد برز الجدل المصاحب لمسألة التدخل الإنساني من خلال الصراع والتضارب الحاصل يبين مسؤولية حماية حقوق الإنسان في كل بقعة من العالم حسبما ما هو منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من جهة والالتزام باحترام سيادة الدول من جهة أخرى، وذلك وفقاً لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة الذي يمنع استخدم القوة لانتهاك سيادة الدول.

وشهد الثامن عشر من ديسمبر ٢٠٠١ تطوراً مهماً في موضوع التدخل الإنساني، إذ صدر تقرير اللجنة الدولية حول التدخل وسيادة الدول[1]. وفي ذلك التقرير، تحول الجدل الدائر حول التدخل الإنساني من خانة "حق التدخل" إلى خانة "مسؤولية الحماية".

1 -The Responsibility to Protect", Report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty, The International Development Research Center, December 2000, http://www.idrc.ca.

ووضع التقرير مسؤولية حماية المواطنين في يد الحكومات، لكنه طالب في حال فشل الحكومات في توفير الحماية بالقاء المسؤولية بشكل مباشر على عاتق المجتمع الدولي.

ويمكننا بناءً على ما سبق القول إن مبدأ "مسؤولية الحماية" هو عبارة عن مظلة تتدرج تحتها مسؤولية الرد ومسؤولية المنع ومسؤولية إعادة البناء. وعموماً شمل النقاش حول مسألة التدخل أربعة أبعاد رئيسية، هي:ـــ

- شرعية التدخل وفقاً لنصوص القانون الدولي
- صحة التدخل من وجهة نظر المجتمع الدولي
- البعد السياسي الذي يأخذ في الحسبان عدداً من الاعتبارات مثل الفوائد المحتملة وجدوى العملية
- البعد العملياتي الذي يركز على القضايا العملية مثل جهة التدخل ومراحل العملية

ونظراً إلى أن عمليات حفظ السلام تشكل جزءاً حيوياً من أي عملية تدخل وحتى يتسنى لنا استكمال الخلفية المفاهيمية، لا بد لنا من الإشارة إلى الرابط بين تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية حول التدخل وسيادة الدول المقدم لكوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة في الثامن عشر من ديسمبر ٢٠٠١ وتقرير اللجنة الخاصة بدراسة عمليات حفظ السلام التي تشرف عليها الأمم المتحدة والمعروف بتقرير "الأخضر الإبراهيمي"، والذي صدر في السابع عشر من أغسطس ٢٠٠٠[٢]، أي قبل صدور تقرير معهد الدراسات الاستراتيجية. وكان هذا الرابط هو موضوع العرض القصير الذي تخلل ورشة العمل، وهدف إلى توضيح الكيفية التي استطاع بها تقرير المعهد الدولي

2 - General Assembly, Fifty-fifth session, Item 87 of the provisional agenda, "Comprehensive review of the whole question of peacekeping operations in all their aspects", A/55/305-S/2000/809, 12 August 2000.

للدراسات الاستراتيجية ملء بعض الفراغ والإجابة عن الكثير من الأسئلة التي فشل تقرير الإبراهيمي في الإجابة عنها، خصوصاً مسألة التدخل الإنساني[٣].

لماذا المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية؟

هنالك رابط قوي بين تقرير الإبراهيمي وتقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية. وكمدخل نحو تحديد طبيعة ذلك الرابط، لا بد لنا من الإشارة إلى أن مجلس الأمن الدولي شكل في مارس ٢٠٠٠ لجنة رفيعة المستوى برئاسة الأخضر الإبراهيمي أوكلت إليها مهمة إجراء مراجعة شاملة لعمليات حفظ السلام التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في السابق في الكثير من بلدان العالم. وتفحصت تلك اللجنة المكونة من عشرة خبراء مختلِف جوانب عمليات حفظ السلام، وخرجت بتقرير نُشر في أغسطس ٢٠٠٠. وشكل ذلك التقرير أول محاولة شاملة لتقييم فاعلية مهام حفظ السلام التي نفذتها الأمم المتحدة خلال السنوات السابقة. وتضمن التقرير رؤية واضحة لوضعية العراق. ووفقاً للتقرير، فإن تلك العمليات كانت مبسطة جداً نظراً إلى طبيعة المشكلات التي حدثت في الماضي، لكن الأمر تغير كثيراً الآن نظراً إلى تعقد وتغير طبيعة الصراعات التي تعيشها بعض مناطق العالم اليوم، الأمر الذي يستدعي ضرورة خروج الأمم المتحدة باستراتيجية سلام جديدة.

وعلى الرغم من أن تقرير الإبراهيمي تضمن الكثير من الدروس المفيدة فإننا نخص بالذكر هنا ثلاثة جوانب تتعلق بمسألة التدخل:ـــ

١. أوضح تقرير الإبراهيمي أن الأزمات التي تعيشها بعض مناطق العالم في الوقت الحالي تتطلب ضرورة الوفاء بثلاثة شروط قبل أي عملية تدخل تقوم بها الأمم المتحدة، والشروط هي:

أ. الدعم السياسي

3 - A short presentation by Dr. Nihal Fahmy (Egypt).

ب. الانتشار السريع

ج. استراتيجية سلام وبناء قوية

٢. يجب أن يكون لقوات حفظ السلام الحق في اتخاذ إجراءات صارمة ضد أولئك الذين يعملون على تخريب وإعاقة العملية السلمية. مع ضرورة التفريق بين الضحية والمعتدي.

٣. هنالك حاجة ماسة إلى استخدام أعداد كبيرة من القوات المدربة.

وحث تقرير الإبراهيمي مجلس الأمن على عدم الموافقة على أي مهمة حفظ سلام ما لم يتم التأكد من توفر أعداد كافية من القوات اللازمة لتـــنفيذ تلك المهمة بالشكل المناسب. وأوضح التقرير أن الحكومات الغنية درجت على عدم التجاوب بشكل جيد مع مسألة تقديم قوات للاشتراك في عملية حفظ السلام، الأمر الذي جعل ذلك العبء يقع في الأغلب الأعم على كاهل البلدان الفقيرة. وانطلاقاً من تلك الخلفية طالب التقرير البلدان الغنية بتقديم الأموال والبرامج التدريبية لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وأبرز تقرير الإبراهيمي الحاجة إلى ربط عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة مع الأطراف الإقليمية والمحلية بالمجالات التالية:ـــ

- منع وقوع الصراعات وإيجاد الحلول المناسبة
- حفظ السلام
- بناء عملية السلام

وعلى الرغم من تطرق تقرير الإبراهيمي لمسألة "منع الصراعات" فإن الجزء الذي تحدث عن هذا الجانب لم يتم الإسهاب فيه بالشكل المطلوب. وحاول التقرير معالجة مسألة منع الصراعات عبر التأكيد على استخدام مجلس الأمن لطريقة لجان تقصي الحقائق. وأدى ذلك إلى بروز مخاوف من أن تستخدم القوى الكبرى مسألة منع وقوع الصراعات أو عمليات التدخل الإنساني كذريعة تبرر بها تدخلاتها في البلدان

الأخرى. وربما لهذا السبب أو غيره رفضت دول الجنوب تقرير الإبراهيمي، بينما قبلته دول الشمال. عليه فإن تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية حاول ملء ذلك الفراغ والتجاوب مع مخاوف الدول النامية التي نتجت عن الالتباس الذي شاب تقرير الإبراهيمي، خصوصاً في ما يتعلق بمسألة منع الصراع.

واستناداً إلى العرض السابق اتجهت المناقشات نحو المحيط الإقليمي بهدف تطوير رؤية عربية حول مسألة التدخل الإنساني، وذلك تمهيداً لاتخاذ مواقف أكثر فاعلية والخروج بأفكار وصيغ وبدائل عربية محددة تحكم العمل والتوجه العربي المشترك في حالات مثل حالة العراق، مع الأخذ في الحسبان بالأولويات والاهتمامات العربية والاعتبارات الثقافية والسياسية.

الحل الإقليمي

كان الرأي في البداية يميل نحو تفضيل الحلّ الإقليمي في التدخل وخصوصياته وكيف يمكنه أن يضفي الشرعية على العملية ويضمن نجاعة التنفيذ، لأن الأطراف الإقليمية تعرف المنطقة أفضل من الأطراف الخارجية. ويعتمد قرار التدخل الإقليمي دائماً على عوامل عدة:

- حجم ومدى الأزمة
- حجم التهديد الناجم عن الأزمة والمؤثر في دول المنطقة
- الخوف من تطور الأزمة لتشمل دولاً أخرى في المنطقة

في بعض الحالات تكون القدرة المطلوبة للتعامل مع أزمة إنسانية أكبر من القدرة المتوفرة لدى القوى الأجنبية من خارج المنطقة. كما أنه يتم أخذ حساسية الدولة الغربية في الاعتبار في ما يخص تكبد خسائر بشرية. يجب على الأطراف الإقليمية أن تتولى المهمة بالتنسيق مع القوى الخارجية. وفي هذا المجال، لاحظ أحد المشاركين وجود فرق ثقافي واضح مرتبط في الأصل بنظرة الدول الغربية تجاه التزاماتها وكيف أنها تعتبرها

استثماراً للمستقبل. وفي مواجهة التحديات الإقليمية ليس أمام الدول العربية سوى التعاون والعمل بالوتيرة نفسها. فعلى الدول العربية أن تتعلم كيفية التعامل مع المنظمات الدولية بطريقة أكثر منهجية.

اتفق أغلب المشاركين على أنه من المهم الاستفادة من التجارب العربية السابقة في مجال حفظ السلام. فقد أرسلت كل من الأردن والمغرب ومصر قوات حفظ سلام إلى البوسنة وأماكن أخرى في افريقيا وآسيا. كما أن هذه الدول اشتركت في مهمّات أخرى للأمم المتحدة كمراقبة سير الانتخابات وإعادة بناء البنى التحتية وحفظ الأمن. وفي العالم العربي هناك سوابق كثيرة لإرسال قوات عربية إلى بعض الدول العربية لحل بعض الأزمات (الكويت، اليمن، لبنان)[4]. إن حالات التدخل الإقليمي يمكن أن تشمل الحروب بين الدول، والحروب الأهلية والتدخل بعد نهاية الحروب.

ويرى أحد المشاركين أن الوقت قد حان لبناء قوة عربية للتدخل الإنساني. وانطلاقاً من الحاجة التي خلقتها الأزمة العراقية فإن مثل هذه القدرة ستكون محل ترحيب ودعم القوى الأخرى. كما أن تمويل هذه الفكرة عن طريق الحكومات والمنظمات سيكون أكثر سهولة الآن وبخاصة في منطقة الخليج.

كيف نـــتدخل؟

يكون التدخل الإقليمي إما عن طريق المبادرة (السياسية أو العسكرية) أو انتظار وصول النـــزاع إلى نقطة الإرهاق. كما أقر أغلب المشاركين أن بإمكان المنطقة التدخل ليس فقط عن طريق حكوماتها وجيوشها ولكن أيضاً عن طريق المنظمات المدنية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال الإغاثة والإعانات الإنسانية. كما أن بإمكان المنطقة التدخل عن طريق البرلمانيين والنخب العلمية والمراكز الاستراتيجية ووسائل الإعلام والنخب المثقفة. والإضافة المهمة في هذا الإطار هو أنه على المستوى

4 - عرض وجيز للعقيد المتقاعد أيمن سلامة (مصر)

الإقليمي الجماعي يمكن ألاّ تكون الحاجة محدودة فقط على المنظمات لإدارة حالات التدخل، بل هناك أيضاً حاجة إلى الاتفاق على وضع قائمة للقضايا وطرق التعامل لتلك الأنواع من العمليات. وستؤدي هذه العملية آليّاً إلى فرق عمل مشتركة وتدريب مشترك ودور لكل بلد (تقسيم العمل).

واعترض أحد المشاركين على فكرة "القائمة"، قائلاً إنه من الصعب إعادة بناء دولة من خلال استعمال "قائمة"، فليست هناك أي صيغة سهلة لإعادة بناء دولة. يمكن التعامل مع المساعدة الإنسانية باستعمال قائمة، ولكن إقامة حكومة في دولة ما ومراجعة النظام السياسي وإعادة البناء تُــعتبر مسألة مختلفة تماماً. وأشار المشارك نفسه إلى أن التعامل الجماعي مع الأزمة يتطلب أن تكون كل المنطقة مؤمنة بالمبادئ نفسها. فعلى الدول العربية أولاً بناء كتلة سياسية لها المبادئ السياسية نفسها قبل الدخول في مجهود مشترك كهذا. وقد تساءل المشارك: "كيف يمكن للدول العربية أن تساعد على تغيير بلد باتجاه الديمقراطية، وهي نفسها غير ديمقراطية؟!".

المنظمات الإقليمية

تساءل عدد من المشاركين عن قدرة جامعة الدول العربية على تحمل مسؤولية التدخل؟ في عام ١٩٦٠ نشرت الجامعة العربية قوات عربية بقيادة مصر في الكويت ضمّت قوات من المملكة العربية السعودية والسودان وتونس وسوريا. ولكن عبّر قسم آخر من المشاركين عن تخوفاتهم بسبب النقائص التي تشوب الجامعة العربية. فالبيروقراطية التي تتصف بها الجامعة العربية لن تقدر على تلبية الحاجة الملحة إلى التدخل السريع في المهمات الإنسانية ومهمات إعادة البناء. فإذا تولت الجامعة العربية هذه المسؤولية فإن عليها أن تبني القدرة على التدخل، ليس فقط في الأوضاع السياسية والعسكرية، بل أيضاً في الأزمات الثقافية والاقتصادية. كما أن عليها أيضاً أن تهيئ المنطقة للتحاور مع القوى الخارجية والمنظمات الدولية.

وقد اعترفت النقاشات حول دور المنظمات الإقليمية بوجود مشاكل تتعلق بالمصالح الوطنية وتحديد لجدول الأعمال من قبل القوى الإقليمية الكبرى داخل هذه المنظمات. ومن الصعوبات الأخرى التي تواجه هذه المنظمات هناك قلة الإمكانيات وانعدام الوازع الأخلاقي. وقد أشار أحد المشاركين إلى أن المادتين الثانية والخمسين والثالثة والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة تسمحان للمنظمات الإقليمية بالتدخل في بلدان المنطقة، ولكن يجب عليها مسبقاً إعلام مجلس الأمن بخططها وبإجراءات عملياتها. ومن الأمثل أن يكون تدخل المنظمات الإقليمية تحت غطاء الأمم المتحدة وبدعم ملائم تقدمه الأسرة الدولية.

وفي هذا الإطار، تقول إحدى وجهات النظر إنه من المهم إيجاد منظمة إقليمية قوية تسيطر عليها دولة واحدة تُـــعنى بمعالجة مشاكل الاستقرار في المنطقة على شاكلة دور جنوب افريقيا داخل منظمة الوحدة الافريقية[٥]. كما تم انتقاد تقرير "الأخضر الإبراهيمي" وتقرير "اللجنة الدولية حول التدخل وسيادة الدولة" باعتبارهما من نتاج حقبة ما بعد الحرب الباردة وأنهما لا يتناسبان مع الوضع العالمي الراهن. وتمت الإشارة أيضاً إلى مفهوم بناء السلام وأبعاده الجديدة التي تشمل الديمقراطية وحقوق الإنسان والتوزيع العادل للثروة. وفي التعامل يرى آخرون أنه في الوقت الراهن لا يوجد بلد عربي قادر على القيام بدور القيادة. ولا يعود هذا إلى قلة الإمكانيات المالية وضعف القدرات المادية، وإنما ما ينقص هو القوة الأخلاقية والسياسية. لهذا فإن على الدول العربية أن تعمل بالاشتراك مع الدول القوية من خارج المنطقة.

وتمت الإشارة إلى إضافة مهمة حول التدخل والتغييرات المتوقعة المتعلقة به في الدول المعنية وكيف أن التغيير سيشمل ميادين جديدة كالتعليم والقضاء والديمقراطية والدين وحقوق الإنسان وحتى نموذج التعاون مع الجيران ومع العالم. وقد اعتمدت

---

5 - الكثيرون في افريقيا يدعون إلى إنشاء "القيادة الافريقية العليا " و"قوة الانتشار السريع"، ولكن منظمة الوحدة الإفريقية تتقدم بخطى بطيئة فهي تركز أكثر على تفادي وحل النزاعات وبناء القدرات الإقليمية لحل النزاعات ولكن ليس إلى حد بناء قوات بإمكانها التدخل.

عملية التنمية في أوروبا الشرقية كمثال على خلق دول متجانسة. وهذا لا يعني أن موجة التغيير هذه إن وصلت إلى العالم العربي سيفقد كل بلد فيه طابعه المميز كلّياً، وإنما ستجعل البلدان العربية أكثر قدرة على الاندماج والتواصل مع بقية العالم.

هذه النظرة الشاسعة للتغيير التي تعرضها الولايات المتحدة وأوروبا تحتاج إلى ما هو أكثر من القوة العسكرية. فقد بدأت الولايات المتحدة تفكر في إنشاء "خطة انتشار مدنية سريعة" لمعاجلة فترات ما بعد التدخل القصيرة والطويلة وإدارة مشاريع التغيير متعددة الجوانب. وعلى عكس القوات العسكرية تحتاج هذه القوات المدنية إلى تدريب وتجهيز وتأطير ومفاهيم عملياتية مختلفة.

تبرهن التجربة المصرية في مناورات "النجم الساطع ٩٧" المشتركة التي أقيمت عام ١٩٩٧ بمشاركة سبع دول، كان من ضمنها مصر والولايات المتحدة على أهمية التعاون الإقليمي في حالة الأزمات. هذا النوع من التدريبات يمكن أن يدرج في برامج التعاون العسكري فيما بين الدول العربية وبين هذه الأخيرة ودول إقليمية أخرى[٦].

الحل الأسلم

يرى أحد المشاركين المتشائمين أن الدول العربية تفتقر إلى التعاون، وهي في حالة حرب مع إسرائيل والولايات المتحدة وفيما بينها. وبناءً على هذا الرأي، فإنه باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي ليس بإمكان أي مجموعة دول أخرى نشر قوات حفظ سلام مشتركة. ورداً على هذا الرأي، احتج أحد المشاركين بأن هذا النوع من الحوار لا يقودنا إلى شيء، لأنه يسلّم بأن العرب غير قادرين على فعل أي شيء. فالحل

6 - See: Mohamed Kadry Said, “How Egypt Thinks Mediterranean? Joint military exercices and regional security”, paper for the Seminar on: The Future of the Euro-Mediterranean Security Dialogue, Institute for Security Studies (ISS), Occasional Paper No. 14.

الأمثل هو أن نبدأ في بناء قدراتنا ونعمل على إثراء تجربتنا بمرور الزمن ومن خلال احتياجاتنا القومية والإقليمية.

الحلقة الدراسية الثانية: دبي من ٢٥ إلى ٢٧ مايو ٢٠٠٣

هل يجب على الدول العربية المشاركة في مجهودات ما بعد الحرب في العراق؟

بدأت الحلقة الدراسية بمناقشة القضية الشائكة المتعلقة بالموقف العربي من الحرب على العراق وكيفية تأثير هذا الموقف في المشاركة العربية في أعمال إعادة البناء بعد الحرب. وفي هذا الإطار برزت وجهتا نظر مختلفتان: تقول وجهة النظر الأولى إن الدول العربية لم تكن معارضة للحرب كلياً، وذلك بدليل الملاحظات التالية:

- على الرغم من المعارضة الرسمية للحرب من قبل أغلب الدول العربية فإن مساهمتها في المجهودات الحربية كانت مهمة. فقد تمت قيادة الحرب من قواعد عسكرية بالخليج، ووقع الهجوم البري انطلاقاً من دولة عربية. كما قدمت العديد من الدول العربية مساعدات لوجستية واستخباراتية خلال الحرب. لقد كانت المساعدة العربية مهمة بالنسبة إلى نجاح العملية العسكرية الأمريكية. لذلك فإنه من الممكن اعتبار هذه الحرب "حرباً عربية"، مما يدعو إلى مشاركة فعالة أكبر من الدول العربية في مجهودات ما بعد الحرب توازياً مع موقفها خلال الحرب.
- كانت هناك مبادرات عربية رسمية عديدة قبل الحرب تدعو القيادة العراقية إلى التنحي عن السلطة ووضع العراق تحت إشراف الأمم المتحدة والجامعة العربية. وأعلن مجلس الوزراء لدول مجلس التعاون الخليجي في الثالث من مارس ٢٠٠٣ دعمه للمبادرة الإماراتية التي تدعو صدام حسين إلى التنحي عن السلطة ومغادرة العراق.
- لقد اختلفت الآراء حول هذه الحرب في العالم العربي. فالمتظاهرون ضد الحرب في العواصم العربية كانوا أقل بكثير من المتظاهرين في لندن وروما ومدريد وواشنطن وسيدني. وقد شهد العالم العربي حوارات ونقاشات معقدة ومختلفة الجوانب منذ يوليو

٢٠٠٢ كان سببها شبح الحرب القادمة. وقد تطرّقت هذه النقاشات إلى مواضيع عدة، منها سياسة بوش الجديدة والمتعلقة بالمبادرة الهجومية الاستراتيجية والنفط وإسرائيل وعملية السلام وأسلحة الدمار الشامل والتغيير الثقافي والإصلاح السياسي والديمقراطية.

- كانت إحدى النتائج الإيجابية للنقاشات الداخلية حول الحرب هي ظهور رؤى وقراءات جديدة للأزمة العراقية وأسبابها ونتائجها المتوقعة. وفي الواقع كان الرأي العام الشعبي منقسماً إلى قسمين: فهناك من كان يرى أن الخطر يكمن في المحتل الأمريكي والبريطاني الذي يسعى إلى احتلال العراق والتحكم في ثرواته الطبيعية واستغلال موقعه الجغرافي وتمكين إسرائيل من السيطرة على المنطقة. ومن جهة أخرى، يرى قسم آخر أن الخطر الحقيقي يكمن في التهديدات الداخلية وليس الخارجية وأن سقوط نظام صدام حسين أمر إيجابي.

وأكدّ الرأي الثاني على أن الدول العربية كانت فعلاً ضد الحرب وأنها استنفدت كل الجهود الدبلوماسية لتجنبها. فقد نجح عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، في إقناع صدام حسين بالموافقة على عودة فرق التفتيش إلى العراق، وبقبول قرار الأمم المتحدة رقم ١٤٤١، وبفتح كل المنشآت أمام لجان التفتيش بما في ذلك القصور الرئاسية. وفي قمة شرم الشيخ عارضت كل الدول العربية بما فيها الكويت الحرب، غير أنها فشلت في إيقاف آلة الحرب الأمريكية. وباختصار لم يكن التدخل الأمريكي في العراق شرعياً، وقد ساهمت المعارضة الدبلوماسية العربية في جعل هذه الحرب غير قانونية.

وفي الإطار نفسه ردّ أحد المشاركين العرب معارضاً الفكرة القائلة إن الحرب الأمريكية على العراق يمكن اعتبارها "حرباً عربية" أو "حربنا"، محذراً من خطر هذه النظرة البراغماتية التي تراعي فقط المصالح الوطنية الضيقة. فمن الواجب التأكيد على المبادئ والشرعية واحترامها، لأنهما تُعتبران الأدوات الأساسية في القضية الفلسطينية.

ولكن يرى آخرون أن المشكلة التي تواجه العالم العربي أكبر بكثير من قضية المبادئ والمعايير القانونية، فما نواجهه فعلاً هو حالة "إفلاس منطقة" تواصل ارتكاب الأخطاء وتفويت الفرص منذ بداية التسعينيات. واتضح هذا الفشل عند غزو العراق للكويت الذي لم يراعِ أي مبادئ أو معايير ومن دون ترخيص من الأمم المتحدة. وفوتت المنطقة فرصة السلام في كامب ديفيد الثانية بسبب عدم التحرك إقليمياً بما يكفي لدفع كل الأطراف نحو اتفاق مقبول فكانت النتيجة الانتفاضة وأحداث الحادي عشر من سبتمبر. وفي هذا الإطار بالذات يبدو جلياً نوع العلاقة بين "التدخل والإصلاح". فالمنطقة لم تفشل بسبب الحروب الأهلية أو الانقسامات ولكن بسبب انعدام القدرة على احترام الوقت واقتناص الفرص. فلأكثر من خمس عشرة سنة كانت هناك مشاريع للإصلاح داخل الجامعة العربية لم يتحوّل أي منها إلى واقع. وتواجه المنطقة حالياً وضعاً يحتل فيه الزمن موقعاً مهمّاً جدّاً، وتبدو السرعة مطلوبة جداً في التعامل مع الأحداث، وإلاّ فإن المنطقة ستغمر بالأحداث غير المتوقعة.

وبخصوص قمة شرم الشيخ التي سبقت شن الحرب على العراق، أوضح أحد المشاركين أن بيانها الختامي لم يذكر بوضوح أن على الدول العربية الامتناع عن مساندة الولايات المتحدة في الحرب. وبالتالي عارضت الدول العربية الحرب أثناء القمة، ولكنها أهملت مناقشة موضوع تقديم التسهيلات والدعم اللوجستي للقوات البريطانية والأمريكية. وفي الواقع، وكما أشار إلى ذلك أحد المشاركين، قدمت المملكة العربية السعودية دعماً برياً وبحرياً وجوياً للحرب، وكذلك فعلت بقية دول الخليج. على سبيل المثال قدمت المملكة العربية السعودية إمكانية إطلاق صواريخ من البحر الأحمر تعبر المجال الجوي السعودي لضرب العراق. ومن دون دعم دول الخليج كان من الصعب على البريطانيين والأمريكيين النجاح في هذه الحرب.

وخلال النقاش الذي دار حول عدم مشروعية الحرب وإمكانية المشاركة العربية في المجهودات السلمية فيما بعد الحرب، اعترض بعض المشاركين على المساهمة العربية في هذه المجهودات. أمّا البعض الآخر فيرى أنها غير ممكنة إلى أن يحصل

العراق على حكومة شرعية يمكن التعامل معها. فالمشاركة العربية في مجهودات ما بعد الحرب تتطلب وجود هيكل سياسي داخل العراق، وعلى الدول العربية الانتظار حتى تتم دعوتها إلى المشاركة. ويرى قسم آخر أن الدول العربية لا ترى مانعاً من المشاركة في إعادة البناء في العراق. ولكنّ المشكل يكمن في الطرف الأمريكي غير المتحمس للمشاركة العربية وبخاصة في بعض الميادين.

ويرى آخرون أن الجامعة العربية نجحت في نــزع الشرعية عن الهجوم الأمريكي على العراق، ولكن هذا لا يعني أن تبقى الدول العربية مكتوفة الأيدي بعد الحرب. فالضغط الذي تواجهه الولايات المتحدة بسبب عدم شرعية الحرب ضد العراق سوف يمنعها من التصرف بطريقة أحادية إثر الحرب. وفعلاً لن تستطيع الولايات المتحدة أن تعارض الأسرة الدولية مرّتين. ولكن غياب الشرعية يجب ألاّ يُــفهم من قبل الدول العربية كذريعة لعدم المشاركة في مجهودات ما بعد الحرب. فعلى العكس من ذلك يجب عليها المشاركة.

وأخيراً، يرى أحد المشاركين أن المخرج من مأزق مسألة التدخل العربي في العراق يكمن في مبدأ "مسؤولية الحماية" الذي صاغته اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول، والتي تُجيز التدخل عندما يتعرض شعب دولة ما إلى ضرر شديد. وعلى هذا الأساس يجب بناء ردّ الفعل العربي. فعلى المنطقة أن تأخذ بعين الاعتبار العلاقات المستقبلية مع الشعب العراقي وتترجم ذلك إلى أفعال عاجلة في ميادين ضرورية كالصحة والأمن والبنية التحتية. يجب على الدول العربية تقييم الأحداث في العراق والعمل بجدية لإعادة دمجه في الكيان العربي والمجتمع الدولي.

ومن زاوية أخرى يرى البعض أن الإدارة الأمريكية الحالية مفتوحة جداً للآراء الأخرى، ويمكن التعامل معها بسهولة. ولأنهم لا يحصلون على أي اقتراحات إقليمية فإنهم يولون اهتماماً كبيراً لأي رأي يصدر من الشرق الأوسط. وبالتالي فإن المشاركة العربية ليست في حاجة إلى دعوة رسمية، بل على العكس سيرحّب الأمريكيون بأي مشاركة عربية إقليمية.

وللبرهنة على ضخامة مشروع إعادة البناء في العراق بعد الحرب وأبعاده الدولية تمت الإشارة إلى أن منطقة الخليج ترى التدخل الإنساني مقتصراً على مستشفيات ميدانية في مناطق الأزمات. ويغيب عنها أن شركة بكتل المسؤولة عن إعادة بناء البنية التحتية العراقية قامت بتسجيل ٤٧,٠٠٠ مقاول فرعي في قاعدة بياناتها ليس منهم سوى ٥٠٠ شركة عربية.

التدخل العربي: فردي أم جماعي؟

كانت الاختلافات واضحة بين المتشائمين الذين لا يؤمنون بإمكانية العمل العربي الجماعي في حالات الأزمات، وبخاصّة في حالة العراق، وأولئك الذين يستشهدون بأمثلة تعاون عربية سابقة في حالات تدخل سابقة في الكويت واليمن ولبنان. ويرى بعض المشاركين أن العمل بشكل فردي أكثر فاعلية من العمل الجماعي لاسيما في حالة الأزمات. بينما أبدى آخرون أملهم في إمكانية العمل الجماعي بين المؤسسات المدنية العربية والمؤسسات غير الحكومية. أما على المستوى الهيكلي فهناك تساؤلات حول القدرات العربية ازاء معالجة المسائل الإنسانية. ويرى العديد من المشاركين أنه من الصعب الحديث عن العمل الجماعي في وقت الأزمات من دون وجود هيكل أمني إقليمي جاهز للقيادة والتحكم والتمويل وتنمية الخبرات.

وقد أوصى أحد المشاركين، من خلال عرض مفصّل، بضرورة إيجاد مؤسسات إقليمية للعمل في العراق لتغطية الفراغ الذي سيخلّفه الأمريكيون، وذلك على غرار ما حدث في منطقة البلقان عندما دعمت مؤسسات الاتحاد الأوروبي عمليات التدخّل. وعموماً فإن العمل الجماعي يتمتع بوزن أكثر من العمل الفردي أو الثنائي. وعلى أرض الواقع لا يوجد هناك أي مخطط للعراق، وهناك نقص كبير في التحضيرات على مستوى العمل الإنساني. ولحسن الحظ حُجبت هذه المسألة بسبب غياب تهجيرات للسكان. إن على المنظمات الإقليمية التزامات حماية السكان نفسها التي هي على الأمم المتحدة وبخاصة في ميادين الاحتياجات الضرورية. فالأطراف الإقليمية بإمكانها أن تلعب دوراً أفضل من الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية.

تحديد القضايا العملية في عملية إعادة البناء

في هذه المرحلة من النقاشات، بدأ المشاركون يحددون الميادين التي يحتاج فيها العراق إلى المساعدة والسياسة العربية المناسبة للاستجابة للاحتياجات العراقية. ولا تقتصر الخطوط العريضة لهذه السياسة على العراق فقط، وإنما هي صالحة كذلك لأزمات مماثلة في المستقبل.

ومن المنتظر أن يمرّ عراق ما بعد الحرب بثلاث مراحل. في المرحلة الأولى، والتي قد تدوم ثلاثة أشهر، ستتولى القوات الأمريكية والبريطانية القيادة الكاملة للعراق. وفي المرحلة الثانية سيتم إرساء حكومة مؤقتة مع إمكانية تولّي الأمم المتحدة لبعض المهام. إن لحضور الأمم المتحدة في هذه المرحلة دوراً مهماً في تشجيع البلدان العربية على المشاركة وتخليص الولايات المتحدة من الاتهام بكونها قوة احتلال. هناك خمسة ميادين يمكن أن يطلب العراق فيها مساعدة خارجية:

- المساعدات الإنسانية: الغذاء، الصحة،...الخ.
- حفظ السلام (من الصعب توقّع المشاركة العربية في هذا المجال إلاّ تحت قيادة الأمم المتحدة).
- إعادة بناء النظام القضائي في العراق (هناك مجال فسيح للمساعدة العربية في هذا المجال).
- إعادة بناء الاقتصاد (وهنا يأتي دور الدول المانحة والمؤسسات التمويلية الإقليمية، والتحكم في أسعار النفط، وإدارة قضايا الدَّيْن).
- إعادة بناء البنية التحتية. ولكن يجب أخذ بعض المبادئ الأساسية بعين الاعتبار:
  - إن تحقيق الأمن يأتي في المرتبة الأولى لضمان حسن سير الجهود الإنسانية وأعمال إعادة البناء.
  - يجب عدم معاملة العراقيين على أنهم جميعاً بعثيون.

- تشجيع العراقيين على المشاركة في إعادة البناء.
- إعطاء الأولوية للمشاريع الملحة كالكهرباء، والمواصلات، والمياه والاتصالات.
- وضع سياسة واضحة للعلاقات بين المدنيين والجيش بخصوص قضايا الإغاثة والقضايا الإنسانية.
- الأخذ بعين الاعتبار أن عملية إعادة البناء تحتاج إلى الصبر والوقت.

وحسب أحد المشاركين، وهو يعمل بلجنة الإغاثة الدولية، فإن سيادة حكم القانون وتوفر الأمن لا يُعتبران الأولوية الأولى بالنسبة إلى عمليات المساعدة الإنسانية. "نحن بالتأكيد نعمل في أماكن عديدة من العالم مثل ليبيريا حيث لا يوجد أمن أو حكم للقانون". إن النقائص التي يمكن أن تغطيها المؤسسات الإقليمية العربية في العراق حالياً هي المساعدة الإنسانية، والخدمات، والغذاء، والأطباء، والدواء ... إلخ. يجب عدم ترك العراق تحت رحمة التبرعات والإعانات الدولية. كما أن تطوير قطاع الزراعة يُعتبر أحد الميادين المهمّة التي يمكن أن تساهم فيها دول المنطقة.

إن عملية تسيير الوزارات تُعتبر كذلك مهمة في العراق اليوم. فهناك العديد من الوزارات المرتبطة بالمساعدة الإنسانية، ولكنها لا تحتل الأولوية على جدول أعمال السلطة العسكرية. فعلى سبيل المثال تمت حماية وزارة النفط ولكن لم تتم حماية وزارة الصحة. إن تسيير وزارة الصحة أهم بكثير بالنسبة إلى الاستقرار والأمن من الوزارات الأخرى، حيث إن الرعاية الصحية تمنع انتشار الأوبئة التي تمثل خطراً، ليس فقط على العراق بل على جيرانه أيضاً. وإضافة إلى ذلك فمن أكثر العوامل مساعدة على الاستقرار عودة الأطفال إلى المدارس ودفع أجور المدرّسين. لذلك يجب أن يكون لجيران العراق رأي في كل هذه الأمور. ولكن للأسف لا توجد منظمات غير حكومية في العالم العربي والإسلامي تعمل في المجال الإنساني على شاكلة منظمات مثل "العناية بالأطفال" أو "لجنة الإغاثة الدولية".

وكردّ على هذا الملخص، علق أحد المشاركين بالقول إن لجنة المتابعة العربية التابعة للجامعة العربية هي بصدد التحقيق في الموضوع. في العشرين من ابريل ٢٠٠٣ اجتمع عمرو موسى بممثلين عن المنظمات المختصة داخل الجامعة العربية لمناقشة الفرص المتوفرة أمام هذه المنظمات لتقديم المساعدات الإنسانية للشعب العراقي في الميادين التي تحتاج إلى الدعم. وتم الاتفاق على أن تقدم هذه المنظمات أوراق عمل تفصيلية حول ما يمكنها تقديمه بهذا الخصوص. وبناءً على تلك الأوراق، يُنتظر أن يتم تجهيز تقرير تقييمي شامل بحلول يوم الثاني عشر من يونيو ٢٠٠٣. وسيتم إرسال نسخة من التقرير إلى الأمم المتحدة والسلطة العراقية حين يتم تعيين حكومة عراقية[٧].

أسماء المنظمات العربية المتخصصة[٨]:

- اتحاد الإذاعات العربية
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
- المركز العربي لدراسات المناطق القاحلة والأراضي الجافة.
- المنظمة العربية للزراعة والتنمية.
- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والمناجم.
- المنظمة العربية للإدارة.
- المنظمة العربية للعمل.
- الهيئة العربية للطاقة الذرية.
- مجلس وزراء الداخلية العرب.
- المنظمة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات).
- الجمعية العربية للطيران.

---

7 - Rabie Shaheen, "Could Arab Organizations assume a role in reconstruction of Iraq?, AL-AHRAM EKTESADY magazine, issue 1790, April 28, 2003.

8 -See Arab League online at: http://www.arableagueonline.org/arableague/aenglish/level2_en.jsp?level_id=256>.

- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
- منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط.
- الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا.
- الهيئة العربية المشتركة لضمان الاستثمار.
- صندوق النقد العربي.
- الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- البنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا.
- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي.

ومرة أخرى تمت إثارة دور الجامعة العربية المثير للجدل من قبل عدد من المشاركين. تساءل أحد المشاركين عن ماهية طلب الولايات المتحدة للمساعدة في العراق من الأنظمة السياسية، بينما تمنعها من تجاوز المخططات التي وضعتها للمنطقة. وبالأهمية نفسها تأتي قضية مصداقية المؤسسات العربية كجامعة الدول العربية عند واشنطن والدول العربية. لذلك فإن التفكير في الحلول الثنائية يبدو أكثر واقعية بغض النظر عن الإيجابيات والسلبيات، لأن العمل الجماعي لا يمثل بالضرورة الحل الأمثل. فالجامعة العربية ليست أقدر على إقناع الولايات المتحدة من الحكومات العربية. قد تحتاج الولايات المتحدة إلى المساعدة في مجالات تقنية بعيدة عن السياسة.

حفظ السلام

يتفق جميع المشاركين على أن عملية حفظ السلام في العراق تُعتبر مأزقاً بالنسبة إلى الدول العربية والولايات المتحدة معاً، وبخاصة أنه لم يتم إشراك الأمم المتحدة. وقد ازداد الوضع تعقيداً بسبب تدهور الوضع الأمني في العراق وغياب حكومة وطنية. والمشكلة في العراق، كما أشار أحد المشاركين، هو أن قوى التحالف لا تتمتع بأي قدر من النـــزاهة أو الحياد أو المصداقية في نظر العراقيين. لقد أعلن الأمريكيون أنهم لن يسمحوا بأي انتخابات تكون نتيجتها حكومة كالتي في إيران. كما أنهم حلوا الجيش

العراقي، والشرطة، وحزب البعث، مما يدل على أنهم يريدون صياغة النظام السياسي في العراق حسب أهوائهم. كل هذا من شأنه أن يعقد الوضع أمام أي بعثة لحفظ السلام.

وكان السؤال الأول الذي تم طرحه: هل يجب على الدول العربية أن تتدخل؟ هل يجب عليها أن ترسل قوات إلى العراق لتهدئة الوضع هناك؟ ردّ أحد المشاركين على هذا السؤال بالنفي، لأن الحرب ضد العراق في رأيه لم تكن شرعية حسب مجلس الأمن أو البلدان العربية.

وكان السؤال الثاني: في حالة إرسال جيوش عربية إلى العراق هل يجب إرسالها بطريقة فردية أم جماعية؟ يرى بعض المشاركين أن مهمة حفظ السلام من المهمات التي يجب أن تتم بطريقة ثنائية. ولكن يجب أن تكون هناك نظرة عربية أو إقليمية تجاه العراق. لقد حان الوقت بالنسبة إلى القادة العرب ومؤسسات الأبحاث لوضع خطة من أجل حفظ السلام في العراق، وخصوصاً من قبل الدول التي لها حدود مشتركة مع العراق. فبعض البلدان_كالأردن مثلاً_ يمكن أن تتدخل من دون غطاء الأمم المتحدة.

السؤال الثالث: ما هي تبعات عدم المشاركة؟ كان الجواب أن عملية حفظ السلام ليست قضية عسكرية فقط، بل هي سياسية أيضاً، لأنها تمس استقرار المنطقة. أغلب جيران العراق لا يرغبون في أن يتفكك هذا الأخير، لذلك فإن إرسال قوات إلى العراق سيكون من مصلحتهم. كما تم التطرق إلى بعض المسائل الأخرى بهذا الشأن كأهمية إنشاء "فرقة شرطة مدنية" عربية لحل النـــزاعات المدنية والمواجهات الدينية أو الأوضاع الانفصالية. كما تمت الإشارة إلى الجهد العربي الجماعي لحل الأزمة الداخلية الصومالية والحرب الأهلية في السودان. إضافة إلى ذلك تم عرض فكرة إقامة مركز تدريب لقوات حفظ السلام. ومما تجدر الإشارة إليه أن عملية حفظ السلام أصبحت شيئاً فشيئاً فنّاً منفصلاً عن الجيش، إذ تركّز على تعلّم اللغات، وقضايا الفروق الثقافية، وكيفية التعامل بين المدنيين والجنود. وتحتضن مصر مركزاً إفريقياً إقليمياً لحفظ السلام.

إعادة البناء السياسي

منذ البداية تم طرح سؤال مهم: هل بوسع الدول العربية المشارَكة في بناء أنظمة سياسية ديمقراطية في بلدان أخرى؟ أجاب قسم من المشاركين بالإيجاب، آخذين بعين الاعتبار أن إعادة البناء السياسية عملية ذات وجهين: أحدهما سياسي والآخر تقني. وتشير إحدى وجهات النظر إلى أنه حتى الدول غير الديمقراطية بإمكانها توفير فرق مدربة لمراقبة حسن سير الانتخابات. كما أن بإمكانها توفير خبراء في كتابة الدساتير وتولّي أدوار استشارية وبحثية في قضايا الحكم وبناء النظم السياسية. وبإمكان الدول العربية لعب دور الوسيط بين الفصائل العراقية إذا استلزم الأمر ذلك. وقد اتفق الجميع على أن التوجه الإقليمي مهم جداً في ما يتعلق ببناء النظام السياسي في العراق، مما يعني أنه يجب ألاّ نأخذ بعين الاعتبار الدول العربية فقط، وإنما كذلك الدور التركي والإيراني. وسيكون الدور العربي في مجال بناء النظام السياسي مرتبطاً في أغلبه بالاحتياجات التي تحددّها الأمم المتحدة لا غير. وفي هذا المجال سيكون بإمكان المجتمع العربي المدني بما في ذلك مراكز الأبحاث والجامعات الحصول على حرية أكبر للتحرك مقارنة بالمؤسسات الحكومية. فالوضع في العراق يحتاج إلى مجموعة من المؤتمرات والاجتماعات وحلقات البحث تُقام في البلدان العربية يكون هدفها خلق أفكار اختيارات من أجل مستقبل النظام السياسي العراقي.

تم عرض فكرة إنشاء "قوة انتشار عربية إنسانية سريعة". وسيكون دور هذه المؤسسة تقنياً وليس سياسياً. وفي هذا المجال سيكون للبلدان العربية السبق، وسيكون بإمكانها التدخل ليس فقط في العراق، ولكن في فلسطين أيضاً وأفغانستان وغيرها.

وعموماً فلرد الفعل العربي في مواقف الأزمات وجهان كما أشرنا إلى ذلك سابقاً: أحدهما تقنـــي والآخر سياسي. فعلى سبيل المثال قناة الجزيرة الفضائية لها أيضاً وجهان تقنـــي وسياسي، وهي قناة "عربية" تم تأسيسها بأموال عربية لدعم الإعلام العربي. وعلى المنوال نفسه ولكن في مجال حفظ السلام تستطيع بعض الدول العربية كمصر والأردن والمغرب أن تشترك في خلق مؤسسة جديدة لحفظ السلام، والقيام بأعمال

الشرطة المدنية، والبحوث، والتدريب. أما على الصعيد السياسي فإن على البلدان والمؤسسات العربية أن تكون مستعدة لتوفير الرؤى والاختيارات من خلال أطر قادرة على التحرّك في وقت الأزمات. ويجب تطوير هذه الأطر لضمان وجود حوار سياسي دائم بين البلدان العربية والولايات المتحدة شبيه بالحوار الموجود بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

الـــقـــضاء المؤقت وإعادة بناء النظام القضائي

أجمع أغلب المشاركين على أن العراق كان يملك قبل الحرب الأخيرة نظاماً قضائياً متطوراً أو دستوراً راقياً ينص على التمثيل النسبي وأخذ التـــنوع العرقي والديني للبلاد بعين الاعتبار. فقد لا يحتاج العراق إلى جلب قضاة من الخارج ولكن إلى إعادة تأهيل نظامه القضائي حتى يتماشى مع الحقائق الجديدة. ويكمن المشكل في الصياغة الجديدة، فهل ستكون على أساس الشريعة أم على أساس غير ديني. سيجيب العراقيون عن هذا التساؤل بأنفسهم، وما على الأطراف الخارجية إلاّ أن تحاول التفاعل مع هذه العملية وتقديم المساعدة والنصح متى أمكن ذلك من قبل الأكاديميين والمجتمع المدني والمؤسسات الحكومية المختصة من خلال الحلقات الدراسية وحلقات البحث. إن الدروس التي ستُستخلص من عملية إعادة بناء النظام القضائي في العراق والنقاشات المرتبطة بها يمكن أن تؤثر إيجابياً في مبادرات الإصلاح في العالم العربي.

وخلال مناقشة الاحتياجات القضائية العراقية خلال الأشهر الستة الأولى بعد الحرب، تمت الإشارة إلى وجود فراغ قضائي في العراق وأن النظام القانوني لا يعمل. فالشعب لا يثق في قضاة النظام القديم. وطبقاً لمعاهدات جنيف، لا تستطيع السلطة الأمريكية في العراق تغيير القوانين العراقية، ولكن بإمكانها فقط إيقاف العمل ببعضها لفترة. وخلال هذه الفترة الانتقالية يمكن للقوى الإقليمية أن تساعد بتوفير بعض القضاة الذين يمكن أن يشاركوا في عملية اختيار القضاة وفي حل النـــزاعات الداخلية والحدودية. أما على المدى الطويل فإن بإمكان المنطقة توفير التعليم القانوني ومراجعة قانونية كاملة لعملية إعادة بناء النظام القضائي العراقي. كما ظهر رأي يدعو إلى إنشاء

محكمة دولية للنظر في الجرائم ضد الإنسانية التي ارتُكبت خلال نظام صدام حسين. كما توجد حاجة ماسة إلى تسوية المظالم التي ارتُكبت بحق الناس في العهد السابق، وتُعتبر هذه العملية مسيرة طويلة ومعقدة تحتاج إلى خبرات ودعم المنطقة. وفي هذا الإطار ركّــز أحد المشاركين على التجربة الإيرانية بعد سقوط نظام الشاه وكيف اضطُرت الحكومة الانتقالية إلى التعامل مع المؤسسات القديمة كالجيش والنظام الأمني والقضائي وعدم حلّها. وقرّرت الحكومة الجديدة احتواء المؤسسات القديمة داخل النظام الجديد من خلال التدريب وإعادة التعليم، ولكن استثنت من ذلك المسؤولين الكبار.

إعادة بناء الاقتصاد

خلال مراجعة الوضع الاقتصادي في العراق، اتفق المشاركون في ورشة العمل على أن إصلاح وإنعاش الاقتصاد العراقي عملية طويلة المدى وهائلة، ولا يمكن تحقيقها من دون الدعم الإقليمي والعربي بشكل خاص. وأولى القضايا إلحاحاً هي إلغاء الديون. وكجزء من هذه الديون فإن العراق مدين بـــ ٨٢ مليون دولار للبنك الدولي و٥٢ مليون دولار لصندوق النقد الدولي، ولكن يمكن تسديد هذه المبالغ عن طريق عائدات العراق من النفط. وستكون هناك حاجة إلى دور المنطقة في مجال التعامل مع مشكلة المديونية، وحصّة العراق في أسواق النفط، وإعادة هيكلة النظام البنكي والقطاع الزراعي، وتغيير العملة العراقية. كما أن استئناف التبادل التجاري مع العراق سيساعد على إعادة دمج الاقتصاد العراقي في المنطقة. وأشار أحد المشاركين إلى أن عملية بناء المؤسسات الجارية في فلسطين تحت راية الإصلاح الذي صاغته الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي تُـــعتبر مثالاً جيداً يمكن اعتماده في العراق. والفكرة العامة هي خلق مهمة عظيمة تشمل كلّ المانحين والأخصائيين لتكوين ما يُسمّى بـــ "فرق دعم الإصلاح" التي تشمل كلّ شيء: التنمية الاقتصادية، اقتصاد السّوق، النظام القضائي، حكم القانون، الانتخابات وبعض المسائل الأخرى بما في ذلك إصلاح النظام الأمني.

حقوق الإنسان، وضع المبادئ وقضايا نقطة البداية

خلال مناقشة قضية حقوق الإنسان في العالم العربي أشار المشاركون إلى تقرير التنمية البشرية العربية ودور المجتمع المدني في هذا المجال. كما تمت الإشارة إلى أن الجامعة العربية شكّلت لجنة جديدة تُعنى بحقوق الإنسان. اقترح البعض أن تقوم هذه اللجنة بالتحقيق في المقابر الجماعية في العراق وأن تنشر إثر ذلك تقريراً للعموم. وناقش المشاركون بعد ذلك إمكانية تغيير موقف الحكومات العربية من قضية حقوق الإنسان، وذلك عن طريق المراقبة من قبل الجمعيات المدنية والتقارير الدورية حتى لا تتكرر المأساة العراقية في العالم العربي.

وتساءل البعض عن إمكانية وجود بلد أو مجموعة بلدان عربية تساهم في بلورة سياسة بلد آخر أو أن يكون لها دور محدود أكثر يتمثل في المراقبة ورفع التقارير. ثم انتقلت النقاشات لتدور حول إمكانية وضع المبادئ من قبل الدول العربية، سواء كانت سياسية أو قانونية، لتمثّل الأساس لأي سياسة تدخّل يمكن تطبيقها على أي بلد عربي. وفي هذا الإطار تمّ طرح هذه الأسئلة: متى يكون التدخل مشروعاً ومطلوباً ومتى يكون إلزامياً؟ وهل يكون ذلك في حالات الإبادة الجماعية أو الحرب الأهلية ومن سيبدأ بالتدخل؟

وتساءل أحد المشاركين عن إمكانية وجود شيء مماثل للفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة داخل جامعة الدول العربية. وكان الرد بالإشارة إلى "اتفاقية الدفاع العربي المشترك". كما تمت الإشارة إلى القمة العربية الاستثنائية التي انعقدت بالقاهرة عام ١٩٩٦، حيث تمّت الموافقة على بعض القرارات لتأسيس هيكل عربي لفض النـــزاعات بين الدول العربية، قانون تنظيم التعامل، ومحكمة عدل عربية، ولكن لم يتم تطبيق أي من هذه المشاريع إلى الآن.

خلال مناقشة المبادئ الإقليمية للتدخل أشار أحد المشاركين إلى أن تحديد مبادئ التدخل في منطقة معينة مرتبط كثيراً بالقيم الثقافية لتلك المنطقة. فالحساسية العربية تجاه

الإبادة الجماعية مثلاً ربما تختلف عما هو عليه في مناطق أخرى كالولايات المتحدة وأوروبا. والشيء نفسه يمكن قوله بخصوص انتهاك الديمقراطية وحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال كانت في العراق انتهاكات لحقوق الإنسان والديمقراطية، وقتل جماعي، واقتناء لأسلحة الدمار الشامل، ولكن للأسف كل هذه التجاوزات لم تكن كافية لخلق رد عربي على العراق.

وكرد على هذا الرأي أشار آخرون إلى أنه من المهم أن تطلع على تجارب الدول أو المناطق الأخرى، آخذين بعين الاعتبار في الوقت نفسه الحقائق السياسية في العالم وفي الشرق الأوسط. إن فكرة وضع مبادئ هي سياسية بحتة، ولن تنجح تلك المبادئ إذا لم تتفق مع المصالح الاستراتيجية للقوى العظمى. وأضاف أحد المشاركين أنه ما دامت البلدان العربية لا تتمتع بنظام سياسي ديمقراطي ورأي عام شعبي منظم فإنه من السابق لأوانه التطرق إلى قضية التدخل.

ويرى أحد المشاركين أن الفروق في المبادئ والأساسيات مهمة جداً. فهناك مبادئ وأساسيات نتفق عليها جميعاً، وهي جزء من الاتفاقيات الدولية والإعلانات العالمية وميثاق الأمم المتحدة. وقد أمضت كل الحكومات العربية على تلك الوثائق. ولكن المبادئ ترتبط بالرأي العام الذي يتمتع بالحيوية والديناميكية في المجتمعات الديمقراطية فقط. فهذه المجتمعات قادرة من خلال الحوار والنقاشات أن تخلق مبادئها التي تحدد ردود فعلها. أما بالنسبة إلى المجتمعات العربية فالحال مغايرة تماماً، وكل ما بوسعنا عمله هو مواصلة الحوار حول موضوع التدخل.

وفي ملاحظة أخيرة، تقول إحدى وجهات النظر إنه على المستوى الإقليمي لا يقتصر التدخل على التدخل العسكري فقط، بل يشمل المجالين السياسي والاقتصادي. فالمبادرة الإماراتية بطلب تنحي الرئيس العراقي السابق ومغادرة العراق يمكن اعتبارها نوعاً من التدخل.

الفصل الرابع

الرؤى العربية حول التدخل الإنساني

نظرة عامة

كغيرها من الكثير من الدول النامية لا تتعاطف الدول العربية مع فكرة "التدخل الإنساني". إن مجرد ذكر كلمة "تدخل" يعيد إلى الأذهان ذكريات تاريخية مريرة عن حقبة الاستعمار، ويثير ردود فعل كثيرة وأحاسيس بعدم الأمان. وبالفعل، فإنه من غير المتوقع أن تتعاطف أي دولة ضعيفة مع مفاهيم التدخل. عضوان على الأقل من بين الأعضاء الخمسة الدائمين لدى مجلس الأمن، هما الصين وروسيا، يتقاسمان الرؤى نفسها حول قضية التدخل مع الدول النامية. وعلى العكس يزداد دعم الولايات المتحدة والدول الأوروبية لسياسات التدخل نمواً[1].

لفترة طويلة من الزمن، كانت طريقة التعامل العربي مع موضوع "التدخل الإنساني" مبنية على افتراضات تقليدية تقول إن العلاقات الدولية تعتمد كلياً على مفهوم الدولة من دون إفساح المجال لأي تدخل في شؤونها الداخلية. وإذا تم السماح بأي تدخّل فسيكون محدوداً جداً، ويعتمد بشكل كبير على طبيعة كلّ بلد. ومن هذا المنظور فإن مفهوم "التدخل الإنساني" يُـنظر إليه بريبة في العالم العربي، وتم انتقاده بسبب تهديده للنظام العالمي وخرقه للقانون الدولي.

ويُـلاحَظ على المستوى غير الرسمي عدم اكتراث واضح بخصوص مسألة "التدخل الإنساني". ففي أغلب المطبوعات العربية في مجال القضايا الدولية لا تجد أي آراء مساندة لبناء نظرية مقبولة لـ "التدخل الإنساني" أو حتى دراسة جوانبها العملية. بل على العكس من ذلك تجد "اهتماماً سلبياً" تجاه الموضوع. وفعلاً وصل المحللون العرب إلى قناعة بأن تطبيق "التدخل الإنساني" يمكن أن يؤدي إلى انعكاسات وخيمة. إضافة إلى ذلك، وبسبب درجة الريبة العالية، تم فهم كل محاولات التركيز على هذا

1 - See: Valdimir Baranovsky, “Humanitarian Intervention: Russian Perspectives”, Pugwash Occasional Papers, Vol.2, No.1, January 2001; at http://www.pugwash.org/Reports/rc/como_russia.htm

الموضوع على الساحة الدولية باعتبارها تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية بعيدة ذات نتائج سلبية على الدولة والنظام الدولي معاً.

كما أن المسؤولين يجادلون بأن المجتمع الدولي غير قادر على صياغة معايير واضحة وعامة تحدد الحالات التي يجوز فيها التدخل الإنساني. فالظروف المحلية المختلفة والعادات الاجتماعية والثقافية لها طرق مختلفة لتقييم حالات النـــزاع وتطبيق المبادئ العامة. وربما تكون هناك حالات تفضّل فيها السلطات والرأي العام إعطاء الأولوية للحفاظ على الاستقرار ووحدة الأراضي على حساب حماية حقوق الإنسان. وكما تدّعي بعض الجماعات فإن إعطاء الأولوية للقانون الإنساني على حساب القانون الدولي التقليدي سيدفع فعلاً الجماعات الراديكالية والمتطرفة والأقليات العرقية نحو تصعيد حدة النـــزاع إلى أن تستعمل الدولة القوة العسكرية معهم، وذلك من أجل الوصول في النهاية إلى النصر بمساعدة القوات الأجنبية.

لا يتفق الكثير من العرب المثقفين مع الافتراض الأوروبي القائل إن المجتمعات تتطور بشكل مستقيم من "أقل تطوراً" إلى "أكثر تطوراً". فهم يقولون على سبيل المثال إن قيم حقوق الإنسان احتلت مكانة وضيعة في بعض المناطق والمجتمعات حتى في تلك الدول التي لها تاريخ حضاري عريق. لذلك يجب توخي الحذر عند تطبيق قيم حقوق الإنسان الغربية في مناطق أخرى. وبالنسبة إلى أغلب المثقفين العرب فإن عملية فرض الديمقراطية لا تختلف عن محاولات فرض الايديولوجيات الشيوعية والاشتراكية. كثيرون في العالم العربي غير مرتاحين للفكرة الشائعة في الغرب، والتي تقول إن التدخل في العراق سينشر المبادئ الديمقراطية فيه وفي باقي الدول العربية.

إن مشكلة السلطة وصنع القرار في التدخلات الإنسانية حازت مكانة رئيسية في النقاش العربي وبخاصة خلال الحرب العراقية وما بعدها. وعلى الرغم من الانتقاد العربي لحياد ومردود مجلس الأمن فإن الأغلبية تصرّ على المحافظة على مركزية مجلس الأمن في عملية السلطة وصنع القرار. فبخصوص حالات استعمال القوة باسم المجتمع الدولي فإنه يجب أن يكون مجلس الأمن المؤسسة الوحيدة المخوّلة لأخذ هذه

القرارات. وفي حال فشل مجلس الأمن في الوصول إلى اتفاق، كما حدث سابقاً في كوسوفو ومؤخراً في العراق، فإن بعض الجهات ترى أن عدم القيام بتدخل إنساني أفضل بكثير من التدخل من دون أساس شرعي أو سياسي.

إن الحوار العربي حول "التدخل الإنساني يركز دائماً على أنه خلال عملية تطوير المفهوم ثم تطبيقه، تظهر مشاكل عديدة لها علاقة بشرعيته وفاعليته وبتبعاته الإنسانية وانعكاساته على القانون والنظام الدوليين. إضافة إلى ذلك يرون أن عملية فهم وتبرير التدخلات الإنسانية تكون مرفوقة بتهم الانحياز والكيل بمكيالين. وينطبق ذلك على معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي فبينما يرفض العالم حمايتهم من الاعتداءات الإسرائيلية يرى البعض أن الحجة "الإنسانية" هي فقط ذريعة للتدخل في البلدان الأخرى.

حسب بعض المحللين العرب فإن سياسة التدخل الإنساني الانتقائية خلال التسعينيات ممزوجة بالقناعة الجديدة بـــ "الحق في التدخل" تتضمن الملاحظات التالية[٢]:

- تُـــثار قضايا انتهاكات حقوق الإنسان عادة عندما يتعلق الأمر بالبلدان الضعيفة، فالتدخل في الشيشان على سبيل المثال مرفوض قطعاً (كذلك التدخل في العراق، بينما التدخل في كوريا الشمالية غير مطروح بالمرة).
- التدخل الإنساني للقوى العظمى يكون في الغالب من أجل مصالحها أو مصالح حلفائها.
- إن ذريعة حقوق الإنسان لا تُـــستعمل إلاّ ضد "البلدان المارقة" من دول العالم الثالث حتى تتم إعادتها إلى خط استراتيجية القوى العظمى. وتحتوي التهديدات على العقوبات الاقتصادية والمقاطعة وأحياناً التدخل العسكري المباشر.

2 - Emad Gad, “The Right of Intervention Between The Humanitarian and Political”, in Arabic, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, 2000, p.133-142. See also the English summary in Kurasat Istratigia “Strategic Papers”, No. 93, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, 2000.

- تغيير مفهوم السيادة التقليدي ليشمل طريقة الحكم والديمقراطية وحقوق الإنسان، مما يوفر تبريرات أكثر للتدخل.
- تضخيم الجوانب الإنسانية وتغييب التلاعب السياسي للتدخل سيؤدي إلى إفراز السياسات التالية:
  - إنفاذ قانون الجنايات الدولي، وذلك بالتنسيق مع الجمعية العامة للأمم المتحدة.
  - تطوير "قوة إقليمية" لتجنب وفض النـــزاعات، مما يصعب إمكانية تدخل القوى العظمى.
  - حصر الترخيص بالتدخل الإنساني في مجلس الأمن فقط.

الآراء العربية حول التدخل الإنساني: نقاشات الطاولة المستديرة بالقاهرة ٢١ مايو ٢٠٠١

حتى تصدر تقريرها النهائي قـــرّرت لجنة التدخل وسيادة الدول تكوين إحدى عشرة طاولة مستديرة في مناطق مختلفة من العالم لمعرفة الآراء المختلفة المتعلقة بالتدخل الإنساني في تلك المناطق. تمت إقامة إحدى هذه الطاولات المستديرة في القاهرة في مايو ٢٠٠١ بمشاركة المجلس المصري للشؤون الخارجية الذي قام بإصدار تقرير حول التدخل الإنساني يرمي إلى عرض الموقف المصري من هذه القضية[٣].

شارك في هذه الطاولة المستديرة أساتذة جامعيون، ودبلوماسيون سابقون، وموظفو منظمات دولية، وأخصائيون في القانون الدولي، ونشطاء في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى عدد من أعضاء مراكز الأبحاث الاستراتيجية. أما المشاركون العرب فقد

3 - Egyptian Council for Foreign Affairs, “Intervention and State Sovereignty”, Discussion Groups No.3, Cairo, May, 2001.

جاؤوا من مصر والمغرب والأردن واليمن ولبنان. وبلور التقرير المصري في البداية بعض نقاط الانطلاق المهمة:

١. تعتمد العلاقات الدولية في جوهرها على التعاون بين دول مستقلة ذات سيادة. فالدولة هي أساس النظام العالمي والدولة الحرة ذات السيادة هي مصدر شرعيته.

٢. بينما يرى دعاة التدخل الإنساني أنها وسيلة لإيقاف الانتهاكات الخطيرة والكبيرة لحقوق الإنسان داخل الدول، تظل هناك مخاوف حول ما يمكن أن تسببه هذه التدخلات من خرق لسيادة الدول.

٣. تصريح الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في سبتمبر ١٩٩٩ الذي ركّز فيه على مسؤولية الدول تجاه حماية الحقوق الإنسانية لمواطنيها، أشار إلى أن سيادة الدولة يجب ألاّ تلغي سيادة الأفراد.

٤. المقترحات المهمة التي احتوى عليها "تقرير الألفية" للأمين العام للأمم المتحدة حول كيفية مواجهة الانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان.

٥. الموقف المصري إلى جانب مواقف الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة التي تدعو إلى نقاشات مفتوحة وحوار بين الحكومات حول مفهوم "التدخل الإنساني" بطريقة شفافة جداً. وفي هذا الإطار، ارتكز الموقف المصري على المبادئ الخمسة التالية:

أ. احترام سيادة الدولة كما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

ب. الحاجة إلى التوصل إلى اتــفاق دولي حول الإطار المفاهيمي والنماذج والمعايير وأشكال التدخل التي ترمي إلى وضع حدّ للانتهاكات الخطيرة والمستمرة للقانون الدولي.

ج. دور الأمم المتحدة الأساسي إلزامية بنود ميثاقه حول الترخيص بالتدخل من خلال مؤسساتها المسؤولة عن المحافظة على الأمن والسلم العالميين.

د. احترام القانون الدولي.

ه. ضرورة قبول واحترام التـــنوع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للدول والمجتمعات.

وبخصوص الحالات والظروف التي تستدعي التدخل، فقد عرض التقرير عدداً أكبر من الحالات، منها:

أ. الحروب الأهلية الكبيرة التي تضع المدنيين تحت التهديد وتؤدي إلى جرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية، وانتهاكات كبيرة للقانون الدولي والإنساني، وفشل الدولة في حماية مواطنيها.

ب. الاعتداء الخارجي وفشل الدولة المعتدى عليها في الدفاع عن نفسها.

ج. ممارسات قمعية خطيرة ضد المدنيين من قبل القوة المحتلة.

د. حالة الدول التي فشلت في الاضطلاع بمهامّها.

كما نص التقرير على أولوية استعمال الوسائل السلمية لحل النـــزاعات وعلى الإجراءات الجماعية التي يجب أن يكون آخر إجراء فيها استعمال القوة. وقد تبنى التقرير طريقة تدريجية في عملية اتخاذ قرار التدخل. وتبدأ العملية بإعطاء الدولة المعنية الوقت الكافي لإصلاح الوضع، ثم التطرق إلى الإجراءات الجماعية من خلال الجمعية العامة لمجلس الأمن "الاتحاد من أجل السلام" في حالة فشل مجلس الأمن في تأدية واجباته. يجب أن يكون اتخاذ القرار مضبوطاً بقواعد القانون الدولي ولوائح الأمم المتحدة ومجموعة أخرى من المعايير. وفي حالة موافقة مجلس الأمن على التدخل، فإن عليه أن يتبنى قراراً يذكر فيه بوضوح:

أ. السماح بالتدخل وقرار التفويض وحجم القوات والموارد المالية اللازمة لتـــنفيذ العملية.

ب. يجب اتباع الأهداف من خلال إطار محكم ومراجعة العملية بطريقة دورية.

ج. الاستمرار في رفع التقارير إلى المجلس حول التقدم الذي تم إحرازه.

د. إنهاء عملية التدخل فور تحقيق الأهداف المرجوة.

يجب أن تتم عملية التدخل العسكري من خلال إجراءات جماعية بالتوافق التام مع القانون الإنساني الدولي ولوائح الأمم المتحدة، آخذين بعين الاعتبار مبادئ عدم التمييز والنسبية والحياد والتدرج وتحديد الهدف والخصوصية واحترام سيادة الدول.

وتمخضت نقاشات الطاولة المستديرة حول الموضوع عن الآراء المختلفة التالية:

١. الحاجة إلى إيجاد صيغة مشتركة داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الإطار المفاهيمي والنماذج والمعايير وأشكال التدخل التي ستطبق من دون تمييز ومن دون سياسة الكيل بمكيالين.

٢. قلق الحكومة المصرية والدول العربية الأخرى بخصوص تدهور أوضاع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وسلبية المجتمع الدولي تجاه هذه القضية.

٣. أهمية الإجابة عن أسئلة من قبيل: ما هي الظروف الممكنة للتدخل؟ ما هي الاختيارات المتوفرة للتدخل في صورة فشل مجلس الأمن في التصرف؟ هل هناك حاجة إلى تغيير التشريعات الحالية حتى يصبح التدخل أكثر فاعلية؟

٤. على المستوى الإقليمي، يوجد مأزق بين السيادة ووحدة أراضي الدولة من جهة وحقوق الإنسان من جهة أخرى ويجب إعطاء الأولوية لحرمة الحدود التي تم تثبيتها في لوائح الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية معاً.

٥. أهمية صياغة "سياسات وقائية وإيجاد موازنة بين التدخل وعدم التدخل، وتحمّل مسؤولية مساعدة الدول النامية لمعالجة جذور الأزمات الإنسانية.

٦. ضرورة إصلاح نظام الأمم المتحدة حتى يصبح أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع الدولي.

٧. على الحكومات العربية إصلاح العيوب الموجودة في نظمها السياسية. ويجب على هذه الدول أن تقبل بفكرة التنازل عن بعض من سيادتها لكيان إقليمي أكبر يُعنى بتفادي الأزمات ومراقبة ومعالجة الأزمات الإنسانية.

٨. أهمية تحرير التدخل الإنساني من التسييس وسياسة الكيل بمكيالين. يجب أن تحل بعض الإشكاليات المتعلقة بأسس التدخلات مثل مدى بشاعة المذابح وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية والتهديدات لحقوق الإنسان الأساسية... إلخ.

٩. ضرورة تحديد زمن التدخل، وذلك على ضوء الجرائم البشعة وشناعتها، فهناك حالات يكون فيها التدخل المبكّر محموداً. ويرى بعض الغربيين أن وجود عملية سلام متواصلة لحل نـــزاع ما يمثل عائقاً أمام التدخل.

١٠. وحول قضية كيفية التدخل تمت الإشارة إلى العديد من الآليات والأدوات الموجودة داخل الأمم المتحدة كالاتفاقيات ومجلس الأمن.

١١. من المشاكل التي تم طرحها مشكلة إعطاء المسؤولية الكاملة لمجلس الأمن، مما يعني ترك الأمر بيد "مؤسسة غير ديمقراطية تماماً" لتقرر متى وكيف تتدخل. وتم التعبير بوضوح عن التشكيك العربي بمصداقية مجلس الأمن بسبب استعماله لسياسة الكيل بمكيالين في ما يتعلق بقضايا المنطقة. فهناك ضرورة ملحة للتغيير والإصلاح داخل المجلس بما في ذلك مراجعة حق النقض. ويرى بعض المشاركين أن عملية إصلاح المجلس ستبقى منقوصة ما استمرت المحافظة على حق النقض.

١٢. أشار بعض المشاركين إلى أن عملية توسيع مجلس الأمن لن تساعد في حد ذاتها على تحسين الوضع، فالإشكال يتمثل في طرق عمل المجلس لا في أعضائه. واقترح البعض إحياء اللجنة العسكرية وأيضاً تنفيذ فترة إنشاء مجلس مستشارين دولي يعمل تحت إشراف رئيس مجلس الأمن أو الأمين العام للأمم المتحدة في قضايا وحالات التدخل الجماعي.

١٣. في بعض الحالات تكون هناك حاجة شرعية إلى التدخل، ولكن مجلس الأمن يفشل في توفير الإطار القانوني للتدخل. لذلك يتوجب التفكير في إصلاح المجلس حتى نضمن وجود تدخلات موضوعية وغير انتقائية وخالية من سياسة الكيل بمكيالين.

١٤. إن المنظمات الإقليمية تتمتع بظروف أفضل تساعدها على المساهمة في حل النـــزاعات بسبب قربها الجغرافي، وربما أيضاً بسبب تقبلها من قبل الأطراف المتنازعة في المنطقة نفسها. فالمنظمات الإقليمية بإمكانها لعب دور في عملية مراقبة الأزمات الإنسانية كذلك في مجال التحذير المبكر وتفادي النـــزاعات.

١٥. وبناءً على التجارب المشجعة للمنظمات غير الحكومية في ميدان البيئة، فإن بإمكانها لعب دور بـــنّـــاء جداً من أجل التوصل إلى إجماع دولي على أسس التدخل الإنساني.

١٦. وأخيراً تم استخلاص جملة من الاستنتاجات من مداولات الطاولة المستديرة:

١٧. الإجراءات الوقائية ضرورية لتطبيق مبدأ "مسؤولية الحماية". تنقسم هذه الإجراءات إلى إجراءات طويلة المدى مثل معالجة أسباب الأزمة وإجراءات قصيرة المدى مثل التحذير المبكر. وتمثل الوقاية ركيزة أساسية لمفهوم "مسؤولية الحماية". إن "مسؤولية الحماية" تحتمل صبغة عالمية، وهي إلزامية بالنسبة للمجتمع المدني وأيضاً بالنسبة للأفراد.

١٨. ضرورة مراجعة الدروس التي أخذت من التجربة العربية وبخاصة في ما يتعلق بسياسة الكيل بمكيالين والانتقاء في فلسطين والعراق. وظهرت ثلاثة آراء متباينة حول موضوع فلسطين:

أ. تمثل حالة فلسطين مثالاً تقليدياً على التدخل لحماية الفلسطينيين.

ب. تُـــعتبر بمثابة حالة اعتداء دولة على سيادة دولة أخرى.

ج. وأخيراً تحتاج إلى دراسة دقيقة، وذلك بسبب طبيعتها الخاصة. إن هيكلة اللوائح الحالية للأمم المتحدة غير مجدية كثيراً، لذلك فإن هناك حاجة إلى مناقشة ممارسات جديدة (معاهدة جنيف، فريق الأزمات الدولية..).

١٩. هناك قلق شديد بسبب الحاجة إلى عملية موضوعية وضوابط فعلية. فمن المهم أن يقع التدخل في الأماكن المناسبة، ولكن الأهم من ذلك ألاّ يقع في الأماكن غير المناسبة.

٢٠. تم التطرق إلى دور مجلس الأمن وبحث قضية المحاسبة القانونية للمجلس. ويرى البعض أنه إذا بقي مجلس الأمن يمثل نقطة البداية في ما يتعلق بالتدخل العسكري الدولي فإنه يجب ألاّ يكون نقطة النهاية أيضاً.

٢١. حتى وإن وجدت سبل أخرى يمكن اتباعها فإن مجلس الأمن يبقى مركز القرار الأخير.

٢٢. يجب على المجموعة الدولية أن تحدد بعض المبادئ والمعايير والقواعد لترخيص وتنظيم التدخلات. إن مواثيق الأمم المتحدة تنص على أشكال عديدة من التدخل لا تحتوي على استعمال القوة. إن حظر استعمال القوة يُــعتبر من قبل الجميع في العالم أكبر إنجاز للقانون الدولي المعاصر خلال القرن العشرين.

توجهات جديدة للنظرة العربية للتدخل: المبادرة الإماراتية[٤]

قــدّم صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة اقتراحاً في الأول من مارس ٢٠٠٣ يدعو صدام حسين إلى التخلي عن السلطة

4 - By Abeer Yasin, Researcher, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, Egypt. An English summary of a paper written in Arabic for the IISS Project on 'Arab Perspectives and Formulations on Humanitarian Intervention'.4

حتى يتم تجنب ضرب العراق من قبل أمريكا. وتنصّ مبادرة الشيخ زايد على مغادرة صدام وكبار قادته العراق ثم وضع البلاد تحت حكم الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وتم تقديم المبادرة في القمة العربية بشرم الشيخ في مارس ٢٠٠٣. وعلى الرغم من أن المبادرة الإماراتية كانت مثيرة للجدل فإنها أعطت الفرصة لطرح التغييرات في النظرة العربية حول التدخل في "الشؤون الداخلية" للدول، والتي كانت منطقة محظورة في التطبيق الفكري والسياسي في العالم العربي.

أثارت المبادرة الإماراتية جدلاً كبيراً حول جدارتها كحالة تدخل في التشريع الداخلي لدولة عربية. كما ساهم الموقف الأمريكي في تغذية هذا الجدل، وتم اتهام هذه المبادرة بإعادة التهديد الأمريكي للرئيس العراقي السابق بالتخلي عن الحكم أو مجابهة الحرب. وقد اختلفت الآراء والمواقف حول المبادرة بين البلدان وآراء المسؤولين والمثقفين. وكان الرأي الإماراتي الرسمي رافضاً لاعتبار المبادرة تدخلاً في الشؤون الداخلية العراقية. بل على العكس كان يعتبرها تسوية سلمية للأزمة العراقية لتجنيب الشعب العراقي ويلات الحرب. لذلك فإن المغزى من المبادرة لم يكن تغيير القيادة العراقية بسبب سجلّها في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، بل هي دعوة للرئيس العراقي من أجل استعمال حسن تصرّفه ولكي يأخذ قرار التخلي طواعية من أجل سلامة شعبه. وجدير بالذكر في هذا الخصوص أن دولة الإمارات وضعت المبادرة للنقاش في العديد من الندوات العربية والإسلامية، ولكنها لم تجهز أي خطة تنفيذية لتطبيق المبادرة.

ردود الفعل العربية الجماعية:

رفضت القمة العربية بشرم الشيخ مناقشة المبادرة الإماراتية بصفة رسمية، لأنها كانت تُــعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية لإحدى الدول الأعضاء. وفي هذا الإطار، نوّه وزير الخارجية العراقي ناجي صبري بالبيان الختامي للقمة نظراً لأنه حسب الوزير العراقي "رفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للعراق". وكانت هناك مشاكل سياسية وهيكلية منعت من مناقشة المبادرة رسمياً داخل الجامعة العربية، لأن الجامعة وجدت لتمثل كل الأنظمة العربية. وبالتالي فإن مناقشة تنحي أو إبعاد رئيس إحدى الدول

الأعضاء ليس وارداً على الإطلاق. وهكذا فإن المبادرة فتحت المجال أمام حوار أعمق حول تمثيلية الجامعة العربية، وما إذا كانت تمثل مؤسسة فوق الدول لها الحق في الدفاع عن الدول والحقوق الوطنية للدول الأعضاء، أم أنها مؤسسة تعاون بين الدول غير قادرة على التدخل في الشؤون الداخلية لأعضائها.

إضافة إلى ذلك أدت المبادرة إلى توسيع محور الاهتمامات العربية لتشمل بعض أوجه انتهاك حقوق الإنسان والمجتمع المدني والمصلحة الوطنية والعلاقة بين الجامعة العربية والأطراف الإقليمية غير الحكومية وبخاصة منها المجتمع المدني. وأخيراً، محاسبة المسؤولين العرب على الفظائع المقترفة خلال فترة حكمهم كانت مرة أخرى على قائمة جدول أعمال الجامعة العربية. والمغزى من ذلك أن الرئيس العراقي السابق كان يجب أن يُحاكم بعد غزوه للكويت. وبعبارة أخرى فتحت المبادرة نقاشاً حول هيكل عربي للتصرف والمحاسبة عوضاً عن التدخل الدولي.

تبنى الاجتماع الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي في ٣ مارس ٢٠٠٣ المبادرة الإماراتية على أساس قريب جداً من الموقف الإماراتي. دعا المجلس إلى المساندة العربية الجماعية للمبادرة لكونها تمثل تسوية سلمية للأزمة العراقية ستجنّب الشعب العراقي والمنطقة والعالم بأسره الحرب. واقترح نائب رئيس الوزراء الكويتي الشيخ صباح الأحمد عرض المبادرة الإماراتية للنقاش في قمة منظمة المؤتمر الإسلامي. وعلى الرغم من أن القمة لم تتبــنَّ المبادرة فإن بيانها الختامي دعا إلى تسوية سلمية للمشكلة. وبعبارة أخرى، دعت كل القمم والاجتماعات العربية والإسلامية إلى تسوية سلمية للمشكل العراقي، ولكنها لم تكن متحمّسة لتبني المبادرة الإماراتية بطريقة علنية.

الدول العربية على المستوى الفردي

على المستوى الفردي كان ردّ فعل الدول العربية متنوعاً. فقد رفضت القيادة العراقية المبادرة، وتبنــتها دول مجلس التعاون. أما باقي الدول العربية فكانت مواقفها

غامضة ومحافظة. والدولة الوحيدة خارج مجلس التعاون التي تبنت المبادرة كانت السودان. أما سوريا فإنها رفضت المبادرة، وأبدى الرئيس بشار الأسد قَلَقَلَة من سياسة التدخل الأمريكي في المنطقة، ملمّحاً إلى أن سوريا يمكن أن تكون الهدف التالي.

الخطابان الفكري والعام حول المبادرة

المؤيدون والمعارضون

نشرت مجموعة مؤلفة من واحد وعشرين مثقفاً عربياً رسالة موجهة إلى الرأي العام تدعو فيها إلى مغادرة الرئيس العراقي وحاشيته للبلاد كحل وحيد لتفادي الحرب. وتم إثر ذلك تبني هذه الفكرة من قبل ١٥٠ مثقفاً وسياسياً بحرينياً. وتقول الرسالة إن استقالة صدام حسين ستساعد على:

- تفادي سيناريو الحرب
- إزاحة نظام طاغ سبّب الويلات في العراق والمنطقة
- تأسيس نظام سياسي ديمقراطي في العراق
- وبعبارة أخرى اعتمد الخطابان الرسمي والفكري على سيناريو التنحي الطوعي عن السلطة لإيجاد معادلة بين مختــلِف الأولويات، وهي التسوية السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عربية.

الحجج المساندة للمبادرة

١. إزاحة صدام مقابل مواجهة الحرب

كانت هذه هي الحجّة الأساسية التي قدّمها المثقفون لمساندة المبادرة، وهي مبنية على أساس مقارنة حساب الربح والخسارة لسيناريو الحرب بتخلّي صدام حسين عن السلطة. وكان الرئيس العراقي كبش فداء سهلاً جداً بسبب سجله الإقليمي العدواني. ومن هذا المنطلق تعرض المبادرة تحكماً عربياً أكبر بالأزمة العراقية ومخلفاتها مقارنة

بسيناريو الحرب. وبناءً على هذا الرأي يؤكد المثقفون العرب على أن إزاحة صدام حسين ليست موقفاً أمريكياً فحسب، ولكنها أيضاً تعبر عن موقف المثقفين من جميع أرجاء العالم العربي الذين طالبوا باستقالته منذ غزوه للكويت سنة ١٩٩١[٥].

٢. استحالة التغيير من الداخل

إن الداعين بهذا الرأي يجمعون على أن التغيير الديمقراطي يجب أن يأتي دائماً من الداخل. ولكن في الحالات التي يكون فيها التغيير الديمقراطي غير ممكن بسبب وجود قيادة طاغية أو تسلط جائر على الدولة والمجتمع، فإن الضغوط الخارجية من أجل التغيير يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار كنوع من التدخل الأجنبي. أما المعايير المعتمدة في قبول الضغوط الأجنبية من أجل الديمقراطية فإنه يجب تقييمها حسب ظروف كل حالة.

٣. أولوية المصلحة الوطنية العراقية

كان هذا رأي كل المسؤولين والمثقفين الذين ساندوا المبادرة. والفكرة الرئيسية من وراء هذا الموقف هي أن تجنب سناريو الحرب ومخلفاته من أجل سلامة الشعب العراقي يُـعتبر أقصى الأولويات. وفي مقال بتاريخ الرابع عشر من مارس، طالب رئيس تحرير جريدة الأهرام والرئيس السابق لنقابة الصحافيين، إبراهيم نافع، صدام حسين بالتنحي لحماية الشعب العراقي من ويلات الحرب.

٤. المبادرة تمثل أفضل حل سلمي مقبول لحل المشكلة العراقية

وأخيراً ركّـز فريق من المثقفين على الفوائد السياسية للمبادرة وكيف أنها تمثل أفضل تسوية ممكنة من شأنها أن تحظى بالاتفاق الإقليمي والدولي[٦].

---

5 - See for example: Mohamed El Sayed Said,"Is the Emirates' Initiative an American Wish?", Al-Ahram Newspaper, March 10, 2003".

الحجج المضادة للمبادرة

١. التدخل في الشأن العراقي الداخلي

استعمل الكثير من المعارضين للمبادرة توجهاً قانونياً يتهم فيه المبادرة بخرق مبدأ سيادة الدول والتدخل في الشأن العراقي الداخلي.

٢. التهديد للجامعة العربية والنظام الإقليمي

أحد الآراء الأخرى تقول إن المبادرة تهدد النظام العربي بأكمله وكذلك مبادئ جامعة الدول العربية التي تمثل "الدول" العربية[٧].

٣. الاستسلام للموقف الأمريكي

اتهمت المبادرة بترديد بيان وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في الثامن والعشرين من فبراير الذي طالب فيه القادة العرب بدعوة صدام حسين إلى التنحي عن السلطة. وكانت هذه الحجة أهم عامل يمسّ مصداقية المبادرة كما جاء في الصحافة العربية[٨].

6 - Ahmed Alrobei, “The Emirates’ Initiative: An International Compromise?”, Asharq Al-Awsat, Mars 4, 2003.

7 - Abdallah Al Asha’al, “What is After the Summit?”, Al-Ahram Newspaper, March 7, 2003.

8 - Abdel Bary Atwan, “The Scandalous Summit”, Al-Quds Al-Arabia; March 3, 2003.

٤. التغافل عن البرنامج الأمريكي السري

يرى بعض المثقفين أن المبادرة يمكن أن تخفف من حدة النـــزاع في القضية، ولكنها لا تعالج البرنامج الأمريكي بعيد المدى للمنطقة، والذي يتمثل في تدجين المنطقة وإعادة هيكلة الشرق الأوسط بما يتلاءم مع المصالح الأمريكية بعيدة المدى.

الخلاصة

- إن الجديد في المبادرة الإماراتية هو أنها أعلنت عن تغيير في الفكر السياسي العربي وفي التصرف تجاه التحديات الجديدة. فالمبادرة كانت ردة فعل عقلانية تهدف إلى تجنب سيناريو الحرب. وكانت مبادئها ونواياها إيجابية في معالجة التهديدات المحدقة بالمنطقة بعيداً عن التنديدات العربية التقليدية.
- وفي هذا الإطار أصبحت المحظورات مثل الشأن الداخلي وعدم التدخل حتى في حال وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان قضايا قابلة للنقاش ومعرضة للمحاسبة العقلانية. لذلك تُـــعتبر المبادرة الإماراتية سابقة بكل المقاييس في دعوتها قيادة سياسية لدولة عضو إلى التنحي من أجل المحافظة على المصالح القومية للأمة.
- وبعبارة أخرى حـــرّكت المعادلات الجديدة التي جاءت بها المبادرة الإماراتية المياه الراكدة بالمنطقة العربية. وعلى الرغم من أن المبادرة لم تُـــنفذ فإنها لعبت دور بالون الاختبار لجس نبض الوعي الشعبي ورؤية مدى تقبله للأفكار الجديدة حول مشاكل المنطقة.
- إضافة إلى ذلك سلّط الجدل الذي حدث بسبب المبادرة الضوء على مشاكل وجهات النظر العربية التقليدية حول التدخل ومسألة السيادة المطلقة ومفاهيم مشابهة بدأت تتغير تدريجياً منذ نهاية الحرب الباردة. لذلك فإن المبادرة الإماراتية كانت مرآة لهذه التغييرات العالمية في ظل الإطار العربي.

- المجتمع المدني العربي والتدخل الإنساني[9]
- يركّز هذا الموضوع على إمكانية مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في إعادة بناء العراق وفي مهمات مماثلة في البلدان العربية والعالم مستقبلاً. وفي الظروف الحالية من المتوقع أن تتعرض تلك المؤسسات إلى قيود عملية وسياسية، مما قد يحدّ من فاعليتها إذا ما قررت المشاركة في إعادة بناء العراق وتقديم المساعدات الإنسانية إلى العراقيين. ويتمثل القيد الأول في الوضع السياسي للعراق كدولة مُحتلة وحساسية التعامل بين سلطات الاحتلال والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.
- هذا إضافة إلى حساسيات أخرى تتبع من طبيعة العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني وحكوماتها عندما تحاول هذه المؤسسات غير الحكومية توسيع نشاطاتها خارج حدود بلدانها.
- أما القيد الثاني فيرتبط بعوامل أخرى مثل:
- تركيبة المجتمع المدني العربي.
- الفرق بين الدول العربية في مستوى خبرة منظماتها المدنية.
- الفرق في البيئة الثقافية. فكل مجتمع عربي له بيئته الثقافية، مما يؤثر في مردود مؤسساته المحلية.
- ضعف مردود مؤسسات المجتمع المدني العربية مقارنة بنظيراتها الغربية ذات الخبرة العالية.
- تأثيرات الحادي عشر من سبتمبر والقيود المفروضة على العديد من المؤسسات الإنسانية ووكالات الإغاثة في العالم العربي.

---

9 - Ayman Alsayed Abdelwahab, Researcher, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, Egypt. An English summary of a paper written in Arabic for the IISS Project on Arab Perspectives and Formulations on Humanitarian Intervention.

المجتمع المدني العربي

يتمثل دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق مستوى أعلى من النمو من خلال نشاطاتها في الميادين السياسية والاقتصادية والشؤون الاجتماعية. وعلى الرغم من المشاكل والحواجز التي تعوق تطوير هذه المؤسسات فإن التحويرات التشريعية الأخيرة في بعض البلدان العربية حسّـنت من ظروف النشاطات المدنية على غرار التغييرات الإيجابية التي حصلت في مصر عام ٢٠٠٢ واليمن والمغرب عام ٢٠٠١ وفي فلسطين عام ٢٠٠٠.

إن توزيع المنظمات العربية غير الحكومية يُظهر أن هناك ١٩٠ ألف منظمة غير حكومية في العالم العربي، وأن هناك ارتفاعاً في معدلات تأسيس منظمات جديدة. تعمل أغلب هذه المنظمات في مجال التنمية البشرية ومحاربة الفقر. وفي هذا الإطار يشير تقرير "مجموعة المنظمات العربية" إلى أنه تم تأسيس ٨٥٩٠ منظمة جديدة خلال عام ٢٠٠٢، وتتوزع كالتالي: ٧٠٠٠ في المغرب، ٧٠٠ في مصر، ٣٣٦ في اليمن، ٢١٩ في لبنان، ١٥٧ في تونس، ١١٢ في السودان، ٥٨ في البحرين، ١٨ في سوريا[١٠]. ومن ضمن أكثر المنظمات المدنية العربية نشاطاً نجد: الهلال الأحمر المصري، نقابة المحامين العرب، الجمعية العربية للأطفال والتنمية، المجموعة العربية للمنظمات المدنية، المنظمة الإسلامية الخيرية الدولية، الاتحاد العام للمنظمات الخيرية الفلسطينية، مركز الخليج للأبحاث الاستراتيجية ونقابة الأطباء المصريين.

كان الانفتاح السياسي النسبي في العديد من الدول العربية أحد العوامل المهمة التي ساهمت في هذا النمو. ومن العوامل الأخرى تراجع دور الدولة لاسيما في مجال الدعم الاجتماعي، حيث أثبتت التقارير الميدانية أن المنظمات المدنية بدأت تملأ الفراغ الذي

10 - Amani Kandil, (editor), “Second Annual Report on Arab Civil Organizations”, Cairo Arab Network of Civil Organizations, 2002, p.14.

حصل بانسحاب الدولة. فميدان المساعدات الخيرية يأتي في مقدمة كل النشاطات لتلك المنظمات، فهو يمثل ٤٨,٦٪ من نشاطها الإجمالي. ويُــعزى هذا إلى الجذور التاريخية للنشاطات المدنية في هذا الميدان وإلى ازدياد معدلات الفقر والفروق الاجتماعية، إضافة إلى التوزيع غير العادل للثروة في المجتمع. وفي العالم العربي، وبسبب الحداثة النسبية في بعض ميادين أنشطة المنظمات غير الحكومية مثل حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحماية البيئة، فإنه لوحظ وجود نسبة قليلة من المنظمات تعمل في هذه الميادين.

ولكن هذا الانخفاض في عدد المنظمات لا ينقص من التحسينات التي تحققت عن طريق المنظمات البيئية مقارنة بمنظمات حقوق الإنسان. كما توجد نسبة عالية من المنظمات العاملة في مجال الطفولة. وعموماً هناك ارتباط بين: أ) الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ب) حجم مساهمة الدولة، ج) حجم النشاطات التي تساهم بها المنظمات المدنية. وبالخصوص، تزيد المنظمات المدنية من حجم خدماتها عندما تعاني الدولة من ظروف اقتصادية صعبة أو عندما تخفض الدولة من ميزانية الخدمات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال تمثل الخدمات الطبية التي تقدمها المنظمات المدنية نسبة ٤٩,٣٪ من إجمالي النشاطات في لبنان، و٤٣,٥٪ في مصر، و٤٠٪ في السودان، و١٤٪ في فلسطين. والشيء نفسه ينطبق على النشاطات المتعلقة بالتعليم وإعادة التأهيل المهني، والتي تمثل ٤٠٪ من إجمالي النشاط في لبنان و٣٥٪ في السودان[١١].

إضافة إلى ذلك فإن المؤسسات المدنية العربية تفتقد الخبرة التعاونية مع مثيلاتها العربية والعالمية. ولذلك فإنها بدأت تشعر بأهمية التدريب وتعلم المهارات اللازمة وتحسين قدراتها المؤسساتية لدفع قدراتها التعاونية. وتمت المزاوجة بين هذا التوجه والاهتمام المتزايد بتمويل المؤسسات لدفع تكاليف النشاطات التدريبية.

11 - Amani Kandil, Samia El-Ramli, “Arab Civil Organizations”, Al-Mezalla Magazine, p. 16.

تبقى العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني من أهم الحواجز التي تحدد فاعلية النشاطات المدنية. كما توجد مشاكل تنظيمية لها علاقة بالمنظمات المدنية وفرق إدارتها معاً. وعلى الرغم من الفروق بين مختــلِف الدول العربية في ما يتعلق بدرجة التحسن وفاعلية منظماتها المدنية، فإنها تعاني جميعها تقريباً من القيود القانونية والسياسية والثقافية والاجتماعية نفسها. هناك عائقان أساسيان يواجهان نمو وتطور المجتمع المدني العربي، أحدهما ضيق المجال الديمقراطي في أغلب الدول العربية والآخر احتكار الحكومات والسلطات الإدارية لميادين أخذ القرار وتجميع المعلومات. فالمواطنون لا يحصلون على المعلومات الصحيحة حول الظروف الاجتماعية التي يحتاجون إليها لفهم الواقع والعمل بالتالي على تحسينه. كما توجد مشاكل تتعلق بالجماهير نفسها بسبب الاحتكار الذي تمارسه الأنظمة الحاكمة. فحالة اللامبالاة المنتشرة تؤثر سلباً في ثقافة المشاركة التي تُــعتبر ضرورية لتحسين المبادرات المدنية.

وعلى الرغم من ذلك فإن بعض المنظمات المدنية العربية بدأت تشارك في بعض النشاطات السياسية خلال السنوات القليلة الأخيرة. ويتمثل أكبر هذه المشاريع في:

- تأسيس مجموعة من المنظمات في المغرب لمراقبة انتخابات سبتمبر ٢٠٠٢.
- النشاطات الهائلة لبعض المنظمات المصرية في التعاون مع أحزاب المعارضة لمعارضة قانون جديد (رقم ٤٨ لعام ٢٠٠٢) يرمي إلى السيطرة على المنظمات المدنية.
- تم تأسيس عدد من المنظمات المدنية في البحرين تمثل بعض التوجهات السياسية.
- تم تكوين ائتلاف من منظمات مدنية عديدة تعمل في مجال الإصلاح وإعادة البناء بُــعيد تأسيس السلطة الفلسطينية.

ويبقى التمويل الخارجي نقطة حساسة بالنسبة إلى النشاطات المدنية في البلدان العربية، لأنه يعني إمكانية تأثير هذا التمويل الخارجي في صنع القرار المحلي وسيادة الدولة. كما أن له علاقة بالفرق بين أولويات بعض السلطات الممولة والاحتياجات

الوطنية الفعلية. وتوجد أيضاً فروق في توزيع الاعتمادات، مما يدل على قدرة السلطات الممولة على فرض مطالبها على المنظمات الحاصلة على الدعم.

تعرضت النشاطات المدنية العربية إلى قيود عديدة بسبب هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ على نيويورك وواشنطن، حيث أجبرت بعض الدول العربية تحت الضغط الأمريكي على مراجعة القوانين التي تحكم ميادين النشاط المدني وطرق تمويله. إن الحرب الأمريكية على العراق وتهديداتها المتزايدة لدول المنطقة الأخرى وازدواجية تعامل الولايات المتحدة مع قضايا حقوق الإنسان والانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في فلسطين هي الأسباب التي دفعت العديد من المنظمات المدنية إلى التركيز على النشاطات السياسية. فبدأت هذه المنظمات بإصدار البيانات وعقد الاجتماعات وتنظيم حملات التبرع للقضية الفلسطينية، وذلك مثلما ما حدث في الكويت ومصر ولبنان والأردن والمغرب. هذا إضافة إلى الدور الهائل الذي تقوم به المنظمات المدنية في شحذ الرأي العام العالمي لدعم الحقوق الفلسطينية.

١. ملامح الدور الخارجي المشترك للمنظمات المدنية العربية

يمكن إلقاء الضوء على الدور الخارجي المشترك للمنظمات المدنية العربية من خلال حدثين: الأول مؤتمر دوربان، والثاني تجربة الجهود المشتركة للمنظمات الخيرية.

أ. تجربة دوربان

إن المجهود الجماعي الذي بذلته المنظمات غير الحكومية العربية في مؤتمر دوربان بجنوب افريقيا عام ٢٠٠١ لمناهضة العنصرية مـــثّل أحد أهم المكاسب التي حققتها المنظمات المدنية العربية. فقد نجحت بلا شك في إبراز الحقوق الفلسطينية من خلال لعب دور ريادي وتجنيد أغلب المنظمات المدنية المشاركة في المؤتمر وفضح إسرائيل كدولة قائمة على التمييز العنصري. وعلى الرغم من هذه التجربة الإيجابية فإن هذا النجاح في دوربان وضع نقطة الاستفهام حول عدم قدرة المواطن العربي على

استعمال نجاح تلك المنظمات في قضايا أخرى مهمة مثل التنمية والمساعدات الإنسانية وليس فقط مقاطعة البضائع الإسرائيلية والأمريكية.

ب. المساعدة الخيرية والإنسانية

نفذت بعض المنظمات الإنسانية العربية برامج لنشاطات إنسانية في بعض البلدان في ظل ظروف استثنائية مثل الفيضانات والزلازل واللاجئين. وأثبتت هذه النشاطات الموارد الضخمة التي تمتلكها بعض المنظمات المدنية العربية. هناك نحو ٣٦٠ منظمة مدنية عربية توفر خدمات الإغاثة على المستوى العالمي. وتأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى بما أن لديها ٢٤١ منظمة. كما أن لبعض هذه المنظمات المدنية العربية قدرات مالية هائلة. فعلى سبيل المثال تبرعت المنظمات الخيرية السعودية بنحو ٥٤٦,٢ مليون ريال سعودي خلال عام ٢٠٠١، بينما صرفت السلطة السعودية للإغاثة الدولية أكثر من ٣٣٣ مليون دولار بين ٢٠٠١ و٢٠٠٢ من خلال تنفيذ ٩٦٤٤ مشروعاً صغيراً لفائدة ٤,٣ مليون شخص موزعين على ٩٥ دولة في آسيا وإفريقيا وأوروبا. المنظمة الكويتية لإحياء التراث بنت نحو ٤٤١٨ مسجداً و٢٠٧ مراكز إسلامية و٥١٥ مدرسة و٥١ ملجأ أيتام و١٧٣٤ قرية صغيرة، إلى جانب عدد آخر من المشاريع الدينية والثقافية. وتوسع مجال نشاط هذه المنظمات ليشمل الصومال وكينيا والبوسنة وبنجلاديش وتشاد وكوسوفو وأفغانستان وعدداً آخر من الدول[١٢].

وهناك أيضاً المؤسسة السعودية الخيرية "الحرمين" التي خصصت مبلغ ٢,٦٦ مليون دولار لإغاثة اللاجئين الأفغان، وكوّنت فريقاً طبياً يرعى احتياجاتهم الطبية. كما نسّقت مع الحكومة الإيرانية لبناء مخيم نموذجي يتكون من ألف خيمة للاجئين الأفغان خلال ٢٠٠١. وبنت السلطة السعودية للإغاثة الإسلامية مستشفى للنساء والأطفال في

12 - Mohamed Hussein Al-Naggar, “The Crisis of Arab Charity Organizations after the 11th of September”, Cairo, Gulf Center for Strategic Studies, 2002, pp. 18-21.

مدينة بيشاور الباكستانية، ووسّعت مخيماً أفغانياً لزيادة قدرته الاستيعابية. ولعبت اللجنة السعودية المشتركة دوراً مهماً في تخفيف المأساة التي حصلت بسبب عمليات التطهير العرقي ضد المسلمين في كوسوفو. كما ساعدت الثوّار الأفغان خلال فترة الاحتلال السوفييتي. كما كان للهلال الأحمر الكويتي وجمعيات خيرية خليجية أخرى دور فعال للغاية.

وفي الختام، نقول إن عدداً من المنظمات المدنية العربية تراكمت لديها الخبرات في الميادين التالية:

- مساعدة العائلات المحتاجة (يمثل هذا قسماً كبيراً من نشاطاتها)
- مساعدة الطلبة المحتاجين
- بناء وصيانة المساجد
- تأسيس المراكز الاجتماعية مثل مراكز إعادة تأهيل المعاقين وتعليم الكبار
- توفير المساعدة لضحايا الكوارث الطبيعية
- توفير مجهودات لجمع التبرعات لفائدة بعض الدول الافريقية والآسيوية التي تعاني من الجفاف والمجاعة
- تقلدت بعض الجمعيات الخيرية العربية أدواراً تنموية، وذلك من خلال تقديم مشاريع اقتصادية وصناعية صغيرة للعمال الفقراء والعمال المعاقين

٢. إمكانيات لعب دور مدني عربي في العراق

هل من الممكن أن تشارك المنظمات المدنية العربية في إعادة بناء العراق؟ وما هي حدود هذا الدور؟ بناءً على الخبرة المتراكمة لدى المنظمات المدنية العربية هناك مجال لبعض المنظمات لتشارك في عملية إعادة بناء العراق. ولكن هذه المساعدة ستكون في شكل إعانة اجتماعية تقدم عادة خلال وقوع كوارث أو صراعات مسلحة.

وعلى الرغم من محدودية هذا الدور فإن العراق يمكن أن يكون نقطة البداية لمجهود عربي مشترك وطموح في المستقبل. فهناك إمكانية لتدخل عربي إنساني منظم إما عن طريق المبادرات الفردية أو الجماعية تحت مظلة الجامعة العربية أو أي هيكل آخر. وربما تكون هناك حاجة إلى تطوير المنظمات المدنية العربية لتكون "قوة مدنية عربية" مجهزة بموظفين ذوي خبرة وتخطيط للتوسع في أهدافها وعملياتها.

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال التالي:ـــ

- تغيير طريقة الإدارة في النشاطات المدنية العربية بطريقة تتماشى مع مستويات المؤسسات المدنية العالمية. ومن شأن هذا الإجراء أن يسهل الاتصال والتعاون مع المنظمات الأخرى على المستوى الدولي.
- توسيع نطاق الخبرات لجلب خبراء عرب أكثر تنوعاً وفي مجالات غير تقليدية كالخبرات العلمية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك من أجل توسيع القدرات واستكشاف أنواع جديدة من العمليات.
- تأسيس عملية التنسيق المحدودة التي توجد الآن بين المنظمات المدنية العربية، وذلك استناداً إلى أهداف واضحة ورؤية مستقبلية للتعاون والتنسيق مع المنظمات الإنسانية الدولية.
- يجب أن تضع المؤسسات المدنية العربية مسافة بينها وبين الحكومات وأن تنفذ مبادراتها باستقلالية لتجنب الحساسيات وتشجيع المنظمات الدولية الأخرى على التنسيق معها.

لكل من الأطر الجماعية والفردية مزاياها ومساوئها. فالمجهودات الجماعية يمكن تحقيقها من خلال الجامعة العربية في شكل آلية للتدخل الإنساني العربي. وخلقت الجامعة العربية قسم المنظمات المدنية العربية والمنظمات غير الحكومية، وذلك لتشجيع التعاون والتنسيق في هذا الميدان. إن صوت المجتمع المدني العربي يجب أن يُسمع داخل الجامعة العربية كعنصر أساسي في السياسة العربية الداخلية والخارجية. وفي هذا

الإطار يجب اقتسام الخبرة الحكومية المكتسبة من التعامل مع المنظمات الدولية كـ "برنامج الغذاء العالمي" و"المفوضية العامة لشؤون اللاجئين" و"الصليب الأحمر" مع المنظمات المدنية العربية.

ويبدو العمل خارج الجامعة العربية والتنسيق بين المنظمات المدنية العربية مهماً جداً من أجل تبادل المعلومات والتخطيط والتعاون والتنسيق. فالعمل من خلال شبكة سيساعد على تجنيد الموارد والقدرات والتخاطب بين مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي. كما أن من شأن هذه الطريقة أن تحسن العلاقات الثنائية وتضاعف من تأثيرها في السياسات العامة للحكومات.

مقارنة بالعمل تحت مظلة الجامعة العربية، فإن وجود آلية جماعية مستقلة للمنظمات المدنية العربية سيوفر فرصاً أفضل للعمل الفعّال والشراكة بين المنظمات. كما أنه سيشجع على اقتسام المعلومات والإمكانيات والتخطيط للعمليات.

من ضمن المؤشرات الإيجابية للإطار الجماعي المستقل الاعتراف المتزايد بأهمية العمل من خلال شبكة، والذي انعكس بزيادة في عدد الشبكات العربية. ومن أهم هذه الشبكات: الشبكة العربية للمنظمات المدنية (أسست في عام ٢٠٠٢)، الشبكة العربية للبيئة (أسست في عام ١٩٩٠)، الجمعية المغربية للمساواة (أسست في عام ١٩٩٢)، والشبكة العربية لمحاربة الأمية وتعليم الكبار (أسست في عام ١٩٩٩) والمنظمات على شاكلة المنظمة العربية الحقوق الإنسان، ونقابة المحامين العرب، ونقابة الصحافيين العرب بإمكانها فعلياً المشاركة في بناء مجتمع مدني عراقي. لأن المجتمع المدني العراقي الجديد سيشارك بدوره في إعادة بناء البلاد والمجتمع وتحييد الأخطار العرقية والدينية في المستقبل[١٣].

13 - Ayman El-Sayed Abdel Wahab, “Civil Society: The limits of Civil Organizations’ and Syndicates’ Role in Democratic Development”, in Wahid Abdel Magid (editor)

من جهة أخرى وبسبب العمل الفردي ونقص الخبرة في المشاريع الكبرى فإن المشاركة المدنية العربية لا تتجاوز تقديم بعض التبرعات. وعلى الرغم من مرونة "العمل الفردي" فإن نقص الخبرة والإطارات والإمكانيات المادية في أغلب المنظمات المدنية العربية يحدّ من نطاق عملها، وبالتالي النتائج الميدانية.

Democratic Development in Egypt, Cairo, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, 2002, pp. 190-193. 13

الخاتمة

عموماً، يمكن تحقيق تطوير الدور الخارجي للمنظمات المدنية العربية في ميادين المساعدة الإنسانية وإعادة البناء وأنشطة الإغاثة. ويتطلب تحقيق هذا الهدف وضع خطة استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الدولية والتحديات التي ترافقها، والتي يمكن أن تحدّ من نطاق دورها الخارجي. ويؤكد أحد الأمثلة على تلك التحديات عندما طالبت أوروبا والولايات المتحدة الحكومات العربية، وبخاصة الخليجية منها، بخلق جهاز حكومي للإشراف على طرق تمويل المنظمات الخيرية المدنية، مما يعني أن الإجراءات الأمنية أصبحت أهم من أي اعتبارات أخرى. وهذا أيضاً يعني أنه بالإمكان التدخل في عملية توزيع الأموال على المنظمات وحرمان بعضها بسبب اتهامها بالإرهاب.

يجب أن تقود الخطة المستقبلية إلى توحيد المجهودات والمبادرات المدنية المختلفة من أجل استغلال نجاحات مؤتمر دوربان والبناء عليها. يجب أن يخلق نجاح دوربان نسقاً لخطة مدنية عربية أعم غير محصورة في القضايا السياسية، بل تتعداها لتشمل أيضاً الميادين التنموية والإنسانية على المستويين الوطني والإقليمي. ولمواجهة التحديات المستقبلية تحتاج المنظمات العربية غير الحكومية إلى دعم أكبر من الشعب والحكومات وأكثر تنسيقاً فيما بينها في مجال نشاطها الدولي حتى تسهّل عملية تكوين اتحاد عربي غير حكومي.

تقرير الأمم المتحدة عن التــنمية الإنسانية: مأزق الإصلاح والتدخل في العالم العربي[١٤]

إثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر والهجمات الإرهابية وربط كل هذه الأحداث بالعرب والمسلمين، نادت أصوات كثيرة بالإصلاح في العالم العربي والإسلامي.

هذا الربط بين العرب (المسلمين) والإرهاب عُزي إلى التخلف وغياب الديمقراطية في البلدان العربية. وقد وضع التقرير المشترك للأمم المتحدة والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حول "التنمية الإنسانية العربية" هذه العلاقة تحت المجهر، ووفّر الفرصة للولايات المتحدة لاستعمال التقرير لمطالبة الدول العربية بالشروع في إصلاح نظمها السياسية والاقتصادية.

وخلق الحوار جدالاً جديداً في العالم العربي بين مؤيديه ومعارضيه. ويرى المؤيدون أن التقرير يعبر بوضوح عن الواقع في العالم العربي والحاجة إلى الإصلاح، بينما يرى المعارضون أن التقرير لا يعدو أن يكون ذريعة من أجل التدخل في الشؤون العربية.

تضمن البيان الختامي للقمة العربية بشرم الشيخ تصريحاً يؤكد على أن الشؤون العربية يجب أن تُحل من قبل العرب فقط وفقاً لمصالحهم السيادية الفردية والجماعية وبعيداً عن أي تدخل أجنبي. ومن خلال هذا الإطار أدان القادة العرب المجهودات التي تُــبذل لفرض بعض التغييرات في المنطقة وللتدخل في شؤونها الداخلية من دون مراعاة مصالح الدول العربية ومطالبها المشروعة.

---

14 - By Abeer Yasin, Researcher, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, Egypt. An English summary of paper written in Arabic for the IISS Project on 'Arab Perspectives and Formulations on Humanitarian Intervention'.

١. تقرير التـــنمية الإنسانية العربية

يُعتبر تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول من نوعه الذي يصدر بخصوص الدول العربية. ويبدي التقرير التحديات التي تواجه التنمية والتطور في العالم العربي مثل الصراع العربي ــ الإسرائيلي وانعدام الحرية والخصومات السياسية وغياب دور فعّال للمرأة والفساد. وبينما شكك بعض الملاحظين في توقيت وأهداف وغايات التقرير وبخاصة عندما استعمل بعض المحللين التقرير لمساندة الرؤية الأمريكية حول التدخل في المنطقة. يرفض البعض الآخر هذه الشكوك على أساس أن التقرير صدر عن الأمم المتحدة بالتعاون مع قلة من كبار الخبراء العرب.

يركّز التقرير على ثلاثة ميادين هامة تحتاج إلى الإصلاح إذا ما أراد العرب فعلاً التقدم. هذه الميادين هي الحرية السياسية ونظام التعليم ووضع المرأة. وإلى جانب هذه المسائل يناقش التقرير وضع الحريات والمشاركة والمعرفة وثقافة التنمية. كل هذه المحاور تمثل هيكلاً شاملاً يحوم حول الديمقراطية (مشاركة المواطنين في صنع القرار) والمعرفة (نسبة المعلومات التي يحتاج إليها المواطنون للدفاع عن حقوقهم).

٢. دور التقرير في بلورة الرؤية العربية لقضايا التـــنمية

أ. أهمية تقارير التـــنمية الإنسانية

أبرز نشر تقرير التـــنمية الإنسانية العربية أهمية هذا النوع من التقارير بسبب محتواها وقدرتها مستقبلاً على خلق حوار ونقاشات في ميادين مهمة بالنسبة إلى التـــنمية في البلدان العربية. وقد تناول التقرير مواضيع عدة مثل: الميزانيات المخصصة للتـــنمية البشرية والمشاركة السياسية والعلاقة بين النمو الاقتصادي والتـــنمية البشرية والحرية الجنسية والفقر وحقوق الإنسان والتكنولوجيا. إن التركيز على هذه القضايا من شأنه أن يضغط على صناع القرار لوضع خطط جديدة للمستقبل. إضافة إلى ذلك تُستعمل هذه التقارير أيضاً من قبل المستثمرين والمؤسسات غير

الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لدعم مطالبهم. وتكمن أهمية أول تقرير في كونه واضحاً ومباشراً، ويركز بشدة على التحديات التي تواجه التـــنمية في العالم العربي.

ب. التقرير ودوره كرسالة تحذير

اعـــتُـــبر تقرير التـــنمية العربية بمثابة المرآة التي تعكس المشاكل التي تواجه العالم العربي. ويعتقد البعض أن تلك المشاكل يجب أن تشخص وتعالج حسب قدرات وإمكانيات العرب. ويعتقد مؤيدو هذا الرأي أن التقرير هو رسالة تحذير للعالم العربي من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة لرفع كل الحواجز التي تعرقل مسيرة التـــنمية. كما يعتبرون أن التقرير قدم التوصيات الضرورية لتحسين طريقة الحكم ومؤسسات الدولة والمشاركة الجماهيرية.

٣. محتويات التقرير والمطالب الأمريكية بالإصلاح

إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر خلقت رابطاً بين الواقع العربي والإرهاب. فقد تعامل العديد من الأكاديميين الأمريكيين مع التقرير وكأنه حجة مسلّم بها عن التخلف في المنطقة العربية. كما ربطوا الفساد والجمود السياسي وبعض المؤشرات الأخرى التي جاءت في التقرير بالعنف والإرهاب واللامبالاة. وخلال ذلك تم الإعلان عن "مبادرة الشراكة الأمريكية"، وبدأت حملة من المقالات الصحفية الأمريكية. كان الغرض من تلك المقالات إبراز أن الديمقراطية هي الحل الأنجح لمشاكل العالم العربي والطريق الذي سيمكّن العرب من تطوير قدراتهم على إدارة بلدانهم وصياغة سياسات جديدة وكسب الدعم الشعبي.

وأعلن وزير الخارجية الأمريكي كولن باول مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٢. ووفقاً لبيان الحقائق الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية في ابريل ٢٠٠٣ فإن الشراكة تضم إعانة مالية سنوية إلى البلدان العربية تفوق قيمتها المليار دولار وتخصيص ٢٩ مليون دولار لدعم الإصلاحات

المتوقعة والبرامج المرتبطة بها. وركّز البيان على أن برامج المساعدات الأمريكية للمنطقة يجب أن تطال أكبر عدد ممكن من الناس وبخاصة النساء والأطفال. إضافة إلى ذلك ذكر البيان تأسيس بعض المشاريع التي تهدف إلى إعطاء فرص أكبر للنساء والأجيال الصاعدة. وقد خصّ البيان بالذكر بعض هذه البرامج، والتي كانت قد جاءت في التقرير عن التـــنمية العربية مثل التعليم والإصلاح الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص وتعزيز المجتمع المدني. وأعطت الحرب الأمريكية على العراق انطباعاً بوجود رابط بين الانتقاد الأمريكي الموجه ضد واقع البلدان العربية الداخلي والتدخل العسكري في العراق.

٤. ردود الفعل العربية تجاه مبادرة الشراكة الأمريكية

خلال مناقشة مبادرة الشراكة الأمريكية انقسم الكُـتّاب والباحثون العرب إلى مجموعتين. انتقدت المجموعة الأولى العرض الأمريكي، واعتبرته تدخلاً في الشؤون العربية. أما المجموعة الثانية فساندت المبادرة الأمريكية، واعتبرتها نقداً بـــنّـــاء للوضع العربي، وطالبت بضرورة تعديل هذا الوضع، وأقرّت بالنقاط الإيجابية في المبادرة الأمريكية. وقد عمدت المجموعتان إلى العديد من الإثباتات كل منهما لدعم وجهات نظرها. فاعتمد المعارضون على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعلى الفرق بين الإصلاح من الداخل والإصلاح المفروض من الخارج. رفضت هذه المجموعة الإصلاح المفروض من الخارج، والتزمت بالخصوصية العربية الإسلامية. وتساءل قسم من هذه المجموعة عن الحقيقة وراء الأهداف الأمريكية الفعلية ومصداقية الولايات المتحدة وسياساتها وتصرفاتها تجاه إسرائيل والعراق. أما أولئك الذين ساندوا المبادرة الأمريكية فقد اعتمدوا على التجارب السابقة وعلى الدور الإيجابي الذي تلعبه القوى الأجنبية في ما يخص الإصلاح وتطابق المبادرة مع الوضع العربي كما جاء في تقرير التـــنمية العربية والموقف الإيجابي والبـــنّاء الذي اتخذته المبادرة تجاه العالم العربي.

إن فكرة احترام سيادة الدول العربية كانت السبب في رفض العرض الأمريكي الذي اعتبرته أغلب الآراء رؤية أجنبية تحاول تـــنـــفيذ أهدافها. ولكن هذا النقد الموجه للمبادرة الأمريكية لم يمنع من ظهور مقترحات عربية مضادة تدعو إلى الإصلاح، كان من أهمها المبادرة السعودية.

مبادرة الإصلاح السعودية

كان من المتوقع أن تتم مناقشة "مبادرة الإصلاح السعودية" خلال القمة العربية بشرم الشيخ في الأول من مارس ٢٠٠٣. ولكن العرض تأجل نـــزولاً عند رغبة ولي العهد الأمير عبد الله، وذلك بسبب التطورات السريعة على الساحة العراقية. وكان ولي العهد الأمير عبد الله قد دعا إلى تكوين دستور عربي جديد وإرساء دعائم الإصلاح السياسي وتعزيز المشاركة السياسية. ويعترف هذا المشروع بأن الأزمة الحالية ليست متعلقة بالعالم العربي وحسب، بل هي متعلقة بالأخص بالقادة العرب. وشكك الأمير في مصداقية القيادة العربية، وأعلن أن العالم العربي ضعيف ومشلول في مواجهة التهديدات الخارجية. واقترح الأمير عبد الله خطة يتمثل جانبها الخارجي في دعوة البلدان العربية إلى تكوين جبهة واحدة في مواجهة أي دولة أجنبية تهاجم دولة عربية لأي سبب كان. أما القسم الداخلي للخطة فقد تناول بالنقاش فكرة إصلاح من الداخل وتحسين المشاركة السياسية في العالم العربي.

كان أهم جانب في الخطة هو اعتراف قائد دولة عربية مهمة أن على القادة العرب القبول بضرورة التغيير وأن مصداقيتهم في خطر وأن العالم العربي غير قادر على مواجهة أي تهديد خارجي. لذلك فإن أهمية العرض السعودي تكمن في كونه نقداً ذاتياً، وهي خطوة أولى على طريق الإصلاح والتغيير.

وانتقدت الإدارة الأمريكية خطة الإصلاح السعودية، واعتبرت بعض المقالات الصحفية الأمريكية المبادرة غير واقعية، وذلك بالنظر إلى الوضع الحالي. فقد لاحظت هذه المقالات أن المبادرة دعت فقط إلى الاتحاد ضد القوى الخارجية، ولكنها لم تدعُ إلى

الحوار مع هذه القوى الخارجية. كما انـــتـــقدت المبادرة لأنها لم تحدد الخطوات والآليات اللازمة للإصلاح الداخلي. وتم التوافق في آخر الأمر على أن الإصلاح في العالم العربي يحتاج إلى ضغط من الخارج حتى يعطيه دفعاً، ويجبر الأنظمة الحاكمة على الانفتاح.

وعلى عكس ذلك فقد رحّب الرئيس جورج بوش الابن بالمبادرة في خطابه بجامعة كارولينا الجنوبية في الخامس عشر من مايو ٢٠٠٣ واعتبرها مؤشر أمل جيداً في العالم الإسلامي. وأثار هذا النقاش حول الإصلاح والتدخل نقاط استفهام عديدة حول ضرورة فتح حوار عربي واسع مع القوى الخارجية ومناقشة حدود تلك القوى في تقييمها للشؤون الداخلية والأنظمة السياسية للدول العربية.

الاستـــنـــتاجات

مقارنة بفترة الحرب الباردة وفترة ما بعد الحرب الباردة، فإن هجمات الحادي عشر من سبتمبر وسعت من نطاق المعايير ومن حدود التدخل العسكري ليشمل أخطار الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وغياب عناصر الديمقراطية والحكم الرشيد في الدولة المستهدفة. وبعد الحادي عشر من سبتمبر اعتبرت الولايات المتحدة وحلفاؤها الإرهاب المسلح بأسلحة الدمار الشامل تهديداً "وجودياً" يجب التخلص منه، وذلك باستعمال خطة المبادرة بالهجوم.

يمثل التدخل العسكري في العراق برهاناً على هذا التغيير الذي طرأ على معايير وحدود التدخل. فقد أصبح التدخل العسكري في بداية هذه الألفية يتسم بالمبادرة، وغدا أكثر أحادية، ولا يأخذ بعين الاعتبار لا الرأي العام ولا الشرعية الدولية.

وفي محاولة لصياغة سياسة عربية عامة حول التدخل العسكري وقضايا إعادة البناء بعد الحرب وصلنا إلى الاستـــنـــتاجات التالية:

أ- لا توجد طريقة سهلة لصياغة قواعد عامة تكون مقبولة وصالحة للتعامل مع تحديات ما بعد النـــزاع، وذلك لتنوع واختلاف طبيعة الدول الممزقة بالحرب بخصوص مستويات التطور والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الأولية لفترة ما قبل الحرب وتأثير العمليات العسكرية والقوة النسبية والتجانس السياسي للدولة المعنية.

ب- إن عملية إعادة بناء بلد ما بعد الحرب تتبع من مسؤولية المتدخلين والمجتمع الدولي في "إعادة البناء". ولم يكن هذا المفهوم معترفاً به بما يكفي خلال تجارب التدخل السابقة. وبناءً على تقرير اللجنة الدولية حول التدخل وسيادة الدول فإن ضمان إعادة البناء والتأهيل لدولة ما بعد التدخل يتم من خلال تخصيص تمويلات وإمكانيات كافية وعبر إبداء تعاون وثيق مع المنطقة والسكان المحليين.

ج- وبالنظر إلى التجربة العراقية فإن سياسة إعادة البناء في مرحلة ما بعد الحرب يجب أن تعالج جملة من القضايا العاجلة وغير العاجلة مثل الأمن والعدالة والمصالحة والحكومة ومشاركة الشعب والرفاهية الاجتماعية ــ الاقتصادية. إن التجربة العراقية في إعادة البناء برهنت على أهمية نشر "قوة تدخل سريع مدنية" لتسد الفراغات بين المنظمات العسكرية والمدنية في ميدان المساعدة العاجلة بعد نهاية الصراع، مما يسمح ببدء عملية إعادة البناء.

د- الدور العربي في عملية إعادة بناء العراق بعد الحرب مشكوك فيه. فقد أثبتت الدول العربية أنها مترددة بخصوص إرسال جيوش إلى العراق، وكلها تـــتفق على أن إعطاء دور أكبر للأمم المتحدة في العراق سيشجعها على المشاركة. ويقتصر الدور العربي في العراق حالياً على المساعدة الإنسانية وأعمال الإغاثة. ولكن يبدو أن الوضع يتجه نحو خلق فرص أكثر للشركات العربية في مجال النفط وإصلاح وبناء الطرقات والمطارات والموانئ والاستثمار في مجال بناء المساكن والمدارس والمصانع والإدارات. ستشمل قائمة الشركات العربية التي سيكون بوسعها المشاركة في هذه النشاطات تلك الشركات التي تعمل في البناء والنقل البري والبحري والبنوك والخدمات القانونية. كما ستكون هناك فرص للمساعدة على

تطوير قطاع الزراعة العراقي وتقديم خدمات استشارية وتدريبية لعدد من الوزارات مثل وزارة الصحة والعدالة والتعليم.

هـ- تمثل رد الجامعة العربية على احتياجات العراق في مجال إعادة البناء باجتماع الأمين العام عمرو موسى في العشرين من ابريل ٢٠٠٣ مع ممثلي منظمات الجامعة المختصة لمناقشة الإمكانات المتوفرة لهذه المنظمات لتوفير المساعدة الإنسانية المتاحة لهذه المنظمات لتوفير المساعدة الإنسانية للشعب العراقي في مختـلِـف الميادين. وتم الاتفاق على أن تقوم هذه المنظمات بإعداد دراسات عملية مفصّلة حول ما يمكنها تقديمه في هذا المجال. واعتماداً على هذه الدراسات سيتم إرسال تقرير تقييمي شامل إلى الأمم المتحدة وإلى السلطات العراقية حالما يتم انتخاب حكومة عراقية.

و- من المطلوب أن تكون هناك مجهودات إقليمية جماعية في حالة العراق لسدّ الفراغ الذي تتركه الولايات المتحدة، وذلك على غرار ما حدث في البلقان عندما دعمت مؤسسات الاتحاد الأوروبي عمليات التدخل. فالعمل الجماعي أكثر فاعلية من العمل الفردي أو الثنائي. وتقع على عاتق المنظمات الإقليمية مسؤولية حماية الشعوب، وهي المسؤولية نفسها التي ينأى بها كاهل الأمم المتحدة ولاسيما في مجال الاحتياجات الملحّة ومواضيع قوات حفظ الأمن والشرطة وقضايا الحدود (المخدرات وتجارة الأسلحة) والعدالة وسيادة القانون واللاجئين وتهيئة ومراقبة الانتخابات والتمويل.

ز- هنالك شك في فاعلية القدرات العربية الحالية في التعامل مع الأزمات الإنسانية والاستجابة لاحتياجات إعادة البناء في ظروف الأزمات. إنه من الصعب الحديث عن العمل العربي المشترك في ظل أزمة ما من دون وجود هيكلة أمنية إقليمية مستعدة لتوفير القيادة والتحكم والتمويل والجزاءات. ومن المهم فتح باب الحوار من خلال إطار الجامعة العربية لتأسيس نوع من "إجراءات إدارة الأزمات" و"إعادة التأهيل بعد نهاية النـــزاع" وآليات تعاون في عمليات حفظ السلام. ويمكن أن يقود كل هذا إلى تأسيس "قوّة شرطة عربية" تُعنى بحل النـــزاعات بين المواطنين

والمواجهات الدينية وحالات الانفصال. ويمكن أن ترتبط هذه الفكرة بخلق "قوة إنسانية عربية للانتشار السريع". وفي هذا المجال يمكن أن يظهر العرب تفوقاً، مما يمكّنهم من التدخل ليس في العراق وحسب، بل في فلسطين أيضاً وبلدان أخرى كذلك.

إضافة إلى ذلك فإنه في مجال حفظ السلام، يمكن توجيه مختلِف الجهود نحو التدريب المشترك لقوات حفظ السلام والتخطيط المشترك لعمليات حفظ السلام وخلق مثال عربي مشترك لقوات حفظ السلام. ويمكن توسيع هذه الآلية لتشمل أعمال الشرطة المدنية وإزالة الألغام والمساعدة على بناء النظام القضائي للدولة المعنية.

ح- كما أن للدول العربية الأسبقية في مجال القنوات التلفزيونية الفضائية. فقناة "الجزيرة" مثلاً معروفة على المستوى العالمي بأنها مشروع "عربي". كما تمتلك الدول العربية نظام "عربسات" الفضائي الذي تم إنشاؤه لدعم وسائل الإعلام العربية. ويجب تطوير هذا المجال من العمل المشترك لخدمة عمليات دعم السلام في وقت الأزمات.

ط- صرفت الدول العربية الكثير على شراء الأسلحة، ولكنها لم تبدِ بالتوازي مع ذلك اهتماماً بإقامة إجراءات جماعية لإدارة الأزمات بالالتزام بجدية ببناء السلام وبخاصة على المستوى الإقليمي. ويمكن أن يؤدي هذا الأسلوب المشترك إلى نشوء أفكار تدعمه قد تتمثل في تكوين بعثات مشتركة مدنية وعسكرية تقوم بمهام محددة. ويمكن أن تحتوي هذه المهمّات على خطوات أولية كبعثات لتقصي الحقائق والتخطيط المسبق. ويمكن للدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية أن تؤسس صندوقاً مشتركاً يموّل سنوياً لغرض تغطية هذه العمليات. كما أنه يمكن تمويل هذه النشاطات من صندوق التنمية العربي.

ي- إن تطوير دور المنظمات العربية المدنية يمكن تحقيقه عموماً في ميادين المساعدة الإنسانية وإعادة البناء وعمليات الإغاثة وحقوق الإنسان. إن خطة العمل المشترك

يجب أن تقود إلى تقوية المجهودات المدنية في العالم العربي وإلى تعزيز المكاسب التي تحققت في مؤتمر دوربان بوضع لائحة أعمال مدنية عربية غير مقتصرة على القضايا السياسية، بل تتعداها لتشمل قضايا التنمية والقضايا الإنسانية على المستويين الوطني والإقليمي. والهدف من هذه العملية هو تكوين اتحاد غير حكومي من خلال العمل ضمن شبكات وتبادل المعلومات والتخطيط للعمليات.

ك- وأخيراً، فإن فكرة تحديد المعايير، سياسية كانت أم قانونية، حتى تكون أساس سياسة التدخل التي يمكن تطبيقها على أي بلد عربي من قبل الأسرة العربية تُعتبر مثيرة للجدل بشدة. وذلك لأن تحديد معايير التدخل في منطقة ما تتعلق بالمبادئ الثقافية والسياسة الديمقراطية ومستوى التنظيم والنضج لدى الرأي العام في تلك المنطقة. إذ يمكن أن تختلف الحساسية تجاه التطهير العرقي والإبادة الجماعية في العالم العربي نوعاً ما مقارنة بالولايات المتحدة وأوروبا. والشيء نفسه ينطبق على التجاوزات ضد الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان. على المستوى الإقليمي يجب ألاّ يقتصر التدخل على التدخل العسكري، بل يمكن أن يكون اقتصادياً وسياسياً كذلك. ويمكن اعتبار المبادرة الإماراتية التي دعت الرئيس العراقي السابق صدام حسين إلى التنحي عن السلطة ومغادرة العراق قبل بداية الحرب نوعاً من التدخل العربي. وعلى الرغم من أن المبادرة الإماراتية لم يتم تبنيها سوى من قبل دول مجلس التعاون الخليجي والسودان وبعض المثقفين العرب فإن المبادرة مثّلت تغييراً في النظرة العربية تجاه التحديات الجديدة.

نبذة عن المؤلف

الدكتور محمد قدري سعيد لواء متقاعد يعمل حالياً مستشاراً للشؤون العسكرية والتكنولوجية في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في القاهرة. ويعمل كذلك عضواً في لجان ومجالس وهيئات عدة، من بينها لجنة تخطيط الاستراتيجيات في المجلس المصري لأبحاث الفضاء والمجلس المصري للشؤون الخارجية ومجلس منظمة بوجواش pugwash للعلوم والشؤون الدولية ولجنة الدراسات الأوروبية المتوسطية. وعمل الدكتور قدري ضابطاً في قوات الدفاع الجوي في الجيش المصري، كما عمل عضواً في هيئة تدريس الكلية الفنية العسكرية في القاهرة.

لديه عدد من الكتابات والمؤلفات الصادرة باللغتين العربية والإنجليزية حول القضايا الأمنية، وتشمل تلك الكتابات والمؤلفات: "نظرة جنوبية إلى الحوار الأمني بين دول حلف شمال الأطلسي وبلدان البحر الأبيض المتوسط"، و"الأمن والبيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط: إضفاء صبغة مفاهيمية على الأزمات البيئية والأمنية، برلين، اسبيرنجر، فيرلاغ ٢٠٠٣"، و"الألغام الأرضية التي زرعتها القوى الخارجية في منطقة العلمين المصرية خلال الحرب العالمية الثانية"، و"الأمن وجدلية الدفاع في الشرق الأوسط: البعد النووي، ورقة مقدمة في اجتماع منظمة بوجواش المنعقد في لندن ١٥ – ١٧ نوفمبر ٢٠٠٢". ومن إسهاماته أيضاً: "انتشار الصواريخ في الشرق الأوسط: نظرة إقليمية، ورقة قُدمت في منتدى نـــزع التسلح ٢٠٠١"، و"أفكار وأسرار، مقال منشور بالعربية في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١"، و"الموسوعة السياسية للشباب، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ٢٠٠١"، و"إجراءات بناء الثقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط: توجه عملي، ورقة عمل مقدمة إلى مجموعة عمل لجنة الدراسات الأوروبية المتوسطية،١٩٩٠"، و"بناء الثقة العسكرية في منطقة أوروبا المتوسطية: رؤية من الجنوب، ورقة عمل مقدمة إلى مؤسسة الدراسات الاستراتيجية المتوسطية ٢٠٠٠"، و"السيطرة العسكرية في منطقة جنوب المتوسط: رؤية عربية بالاشتراك مع عبد المنعم سعيد علي".

نبذة عن أوراق المؤتمرات والندوات

تتضمن أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار" برنامج الدراسات الخليجية" منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، ويستضيف المركز في هذه الحلقات مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون منطقة الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من اجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم أعمق لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

نبذة عن مركز الخليج للأبحاث

هو مؤسسة بحثية مستقلة، مقرها دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تأسس في يوليو عام ٢٠٠٠، بمبادرة من رجل الأعمال السعودي عبد العزيز بن عثمان بن صقر، إدراكاً منه لأهمية إنجاز أبحاث أكاديمية حول أهم القضايا الخليجية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتسارعة التي تشهدها منطقة الخليج، وذلك بهدف إشاعة المعرفة على أوسع نطاق.

ويقدم المركز الخدمات التعليمية والاستشارات المتخصصة حول منطقة الخليج. كما يسعى إلى صياغة فهم أوضح وأعمق للتحديات والفرص المستقبلية التي تواجهها المنطقة.

من إصدارات مركز الخليج للأبحاث

أوراق بحثية:

علاقات الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس التعاون الخليجي: نقطة التحول القادمة	جريجوري غوز	ISBN 9948-400-73-9
العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي.	جاكومو لوتشياني توبياس شوماخر	ISBN 9948-400-72-0
علاقات دول المجلس مع إيران	أنوشروان احتشامي	ISBN 9948-400-71-2
علاقات دول المجلس مع أستراليا	باتريشيا برويك	ISBN 9948-400-43-7
علاقات دول المجلس مع اليمن	عبده الشريف	ISBN 9948-400-33-X
دول مجلس التعاون والصراع العربي- الإسرائيلي ١٩٧٠- ٢٠٠٢	جواد الحمد	ISBN 9948-400-34-8
العلاقات العسكرية والاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي	اليزابيث ستيفينز	ISBN 9948-400-67-4
النظم الدستورية في دول مجلس التعاون الخليجي	أحمد عبد الكريم سيف	ISBN 9948-400-74-7
علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع اليابان	سونوكو سونایاما	ISBN 9948-400-63-1
دول المجلس وأمن البحر الأحمر	محمد يوسف	ISBN 9948-400-29-1
النظم القضائية في دول مجلس التعاون الخليجي	أحمد عبد الكريم سيف (تحرير)	ISBN 9948-400-83-6

ترجمة ونشر:

الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية	روبرت غيلبين	ISBN : 9948-400-16-X
تركيبة المجتمع الدولي	جيفري ستيرن	ISBN : 9948-400-00-3
عولمة السياسة العالمية	جون بيليس وستيف سميث	ISBN : 9948-400-07-0
لماذا يتمرد البشر	تيد روبرت غير	ISBN : 9948-400-08-9
فهم العلاقات الدولية	كريس بروان	ISBN : 9948-400-14-3
قضايا في السياسة العالمية	بريات وايت وريتشارد ليتل ومايكل سميث	ISBN : 9948-400-22-4
قاموس بنغوين للعلاقات الدولية	غراهام إيفانز وجيفري نوينهام	ISBN : 9948-400-10-0
معجم بلاكويل للعلوم السياسية	فرانك بيلي	ISBN : 9948-400-04-6

إصدار ونشر :

ممرات غير آمنة	عمار علي حسن	ISBN : 9948-400-20-8
البعد الاستراتيجي للمعرفة	سلمان رشيد سلمان	ISBN : 9948-400-21-6
الخليج في عام ٢٠٠٣ (طبعة عربية فاخرة)	مركز الخليج للأبحاث	ISBN : 9948-400-25-9
الخليج في عام ٢٠٠٣ (طبعة عربية عادية)	مركز الخليج للأبحاث	ISBN : 9948-400-25-9
انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر	تحرير: علي خليفة الكواري	ISBN : 9948-400-66-6

تحليل سياسي:

الاصلاح في السعودية	عبد العزيز عثمان بن صقر	ISBN : 9948-400-23-2
نحو استراتيجية سياسية واقتصادية خليجية تجاه العراق	عبد العزيز عثمان بن صقر	ISBN : 9948-400-27-5
قوات السلام العربية	عبد العزيز عثمان بن صقر	ISBN : 9948-424-06-9
الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية	مصطفى العاني	ISBN : 9948-424-04-2

أوراق خليجية:

تتضمن أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار "برنامج الدراسات الخليجية" منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، والتي يستضيف خلالها مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من أجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم أفضل لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

تعزيز النظام الحضري في منطقة الخليج	بروس ستانلي	ISBN: 9948-400-60-7
العلاقات بين دبي وأستراليا	باتريشا بيرويك	ISBN: 9948-424-17-4
الأمم المتحدة وأمن الخليج	يوسف محمد البنخليل	ISBN: 9948-400-75-5

دراسات إيرانية:

سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في إيران. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

دراسات عراقية:

سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في العراق. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

العدد الأول : مستقبل الدولة والنظام السياسي في العراق	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN : 9948-400-41-0

دراسات يمنية:

سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في اليمن. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

العدد الأول : التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية (حالة اليمن)	عمار علي حسن	ISBN : 9948-400-69-0
العدد الثاني : الانتخابات البرلمانية اليمنية: تحليل نقدي	أحمد عبد الكريم سيف	ISBN : 9948-400-70-4

مجلة دراسات خليجية :

فصلية محكمة تعنى بالشؤون الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي وتصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

محاضرات :

توثيق لمجموعة من المحاضرات التي ينظمها المركز، والتي يلقيها باحثون وخبراء متخصصون. وتغطي سلسلة المحاضرات هذه أهم الملفات والقضايا المتصلة بالشؤون الخليجية، والتي هي موضع جدل ونقاش على الصعيدين السياسي والأكاديمي سواء داخل المنطقة أو خارجها, وتصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

أوراق المؤتمرات والندوات :

من أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار" برنامج الدراسات الخليجية" منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، ويستضيف المركز في هذه الحلقات مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون منطقة الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من اجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

الرؤى والتوجهات العربية حول التدخل الإنساني في الدول العربية	محمد قدري سعيد (تحرير)	ISBN : 9948-424-12-3

GRC Publications

Books Published by GRC

"Gulf in a Year" 2004 (hardbound)	Gulf Research Center	ISBN 9948-400-26-7
"Gulf in a Year" 2004 (softbound)	Gulf Research Center	ISBN 9948-400-26-7

Policy Analysis:

Reforms in Saudi Arabia	Abdulaziz Sager	ISBN 9948-400-24-0
Arab Peace Forces	Abdulaziz Sager	ISBN 9948-424-19-0
Political Kidnapping	Mustafa Alani	ISBN 9948-424-03-4
Saddam's Fate	Mustafa Alani	ISBN 9948-424-02-6
Military Action against Iran's Nuclear	Mustafa Alani	ISBN 9948-400-99-2
Establishing a Successful GCC Currency Union	Emilie Rutledge	ISBN 9948-424-22-0

Journal of Gulf Studies: A peer-reviewed bilingual periodical that includes academic studies and research on the GCC political, economic, social, defense and security affairs.

Gulf Studies: A peer-reviewed bilingual series that includes academic studies and research on GCC states' political, economic, social defense and security affairs.

Iran Studies: A peer-reviewed bilingual series that includes academic studies and research on Iranian political, economic, social defense and security affairs.

Iraq Studies: A peer-reviewed bilingual series that includes academic studies and research on Iraqi political, economic, social, defense and security affairs.

Yemen Studies: A peer-reviewed bilingual series that includes academic studies and research on Yemeni political, economic, social, defense and security affairs.

The Yemeni Parliamentary Elections	Ahmed Abdul Kareem Saif	ISBN 9948-400-77-1

Gulf Papers: Present the findings of a series of workshops conducted by the Gulf Research Center within the framework of the 'Gulf Studies Program' individually or in cooperation with leading peer research centers. Bringing together area specialists, each series of workshops tackles a specific issue with the aim of reaching a common understanding on a specific issue in the region and presenting a set of recommendations.

UN Security Role in the Gulf Region: A Comparative Perspective	Youssif M. Benkhalil	ISBN 9948-400-75-5
Back to the Developmental Future: (Re)Empowering the Gulf's City-System	Bruce Stanley	ISBN 9948-400-60-7
Dubai Emirate and Australian Relationships	Patricia Berwick	ISBN 9948-400-84-4
Obstacles facing the Industrial Establishments In Sohar Industrial Estate, Oman	Adil Hassan Bakheet	ISBN 9948-400-85-2

GRC Lectures: A growing collection of lectures by leading scholars and experts. The lectures cover a variety of issues related to the Gulf and provide valuable insight into ongoing political and academic debates inside or outside the Gulf region. It is published in both Arabic and English.

Research Papers: Peer-reviewed bilingual research papers and studies written by specialists in Gulf issues. The research papers are comprehensive in character and meant to open the door for more specialized Gulf studies.

GCC- EU Military and Economic Relations	Elizabeth Stevens	ISBN 9948-400-30-5
Judicial Systems in the GCC States	Ahmed Abdul Kareem Saif	ISBN 9948-400-32-1
Constitutionalism in the Arab Gulf States	Ahmed Abdulkareem Saif (Edited)	ISBN 9948-400-35-6
GCC- US Relations	Gregory Gause	ISBN 9948-400-36-4
GCC-EU Relations: Past Record and Promises for the Future	Giacomo Luciani & Tobias Schumacher	ISBN 9948-400-37-2

Event Papers: Presents the proceedings of conferences, workshops and seminars conducted by the GRC within the framework of the 'Gulf Studies Program', individually or in cooperation with leading peer research centers. Each event brings together area specialists and tackles a specific issue with the aim of reaching a common understanding of the issue and a set of recommendations.

Arab Perspectives and Formulations on Humanitarian Intervention in Application to the Arab Countries	Mohamed Kadry Said (Edited)	ISBN 9948-424-26-3

نموذج طلب شراء إصدارات

العنوان	ISBN	الكمية

ترسل طلبات الشراء إلى العنوان التالي :

مركز الخليج للأبحاث
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب : ٨٠٧٥٨ دبي – الإمارات العربية المتحدة

الاسم : ..... المؤسسة : .....

العنوان ..... ص.ب : .....

الرمز البريدي : ..... الهاتف : ..... الفاكس :.....

البريد الالكتروني : .....

يمكنكم شراء الإصدارات من خلال إحدى الوسائل التالية :

- ☐ هاتف : ٣٢٤٧٧٧٠ ٤ ٩٧١+
- ☐ فاكس : ٣٢٤٧٧٧١ ٤ ٩٧١+
- ☐ بريد الكتروني : sale@grc.ae
- ☐ موقعنا على الانترنت : www.grc.ae